كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال

مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا ـ المركز الرئيسي

العدد الثالث - المجلد الأول
أكتوبر - 2025م

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

mag@ium.edu.so

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية بمنيسوتا

الرقم	فهرس المحتوى
2	اسم المجلة
3	حول المجلة
3	الرؤية
3	الرسالة
4	الأهداف
5	قائمة بأسماء هيئة التحرير
6	قائمة بأسماء اللجنة الاستشارية
7	قائمة بأسماء المحكمين
	كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة
8	قواعد وضوابط النشر في المجلات
9	أولًا: قواعد عامة لنشر البحوث

الرقم	فهرس المحتوى
10	ثانياً: ضوابط ومواصفات البحث
11	ثالثًا: معايير التوثيق
12	رابعًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها
	أثر القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية" دراسة ميدانية لمصحة صرمان الكبرى " د. أبوبكر سعيد الزنين
	دور استراتيجية الصدمة في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأكرانية: الموارد البشرية نموذجاً أ. خليفة زريمق حسين الضبع د. حازم حسنين محمد حسنين أ-عمران شعبان الهادي هرون
	طرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا د. صالح خلفية إبراهيم د. زهير محمد عبدالعاطي

الرقم	فهرس المحتوى
	الآثار الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق: دراسة حالة لدول عربية مختارة د. شادي إبراهيم شحاده أ. مالا على اورفه
	تمويل التغير المناخي في البلدان العربية: الواقع وفرص التعزيز لتحسين الصمود د. فتح الرحمن علي محمد صالح
	الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وأثره علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة (دراسة على عينة من المصارف السودانية - ولاية الخرطوم) د. صالح حسب الرسول البدوي د.غسان أحمد الأمين أحمد

الرقم	فهرس المحتوى
	The role of monetary policy in achieving economic diversification in Libya DR. Omran Shaaban Al-Hadi Haroun
	أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر د. شادي إبراهيم شحاده \ أ.سما أمير السيد \ أ. انا سيمون ناجي شوقي \ أ. سوسنة صموئيل شنودة أ. عزالدين محمود خوجة \ أ. إسلام رمضان سيد \ أ. عبد الرحمن مصطفى أنور

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

مجلة كلية الإقتصاد و إدارة الاعمال

Journal of the Faculty of Economics and Business Administration

مجلة كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارةالاعمال بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا – المركز الرئيسي . ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإسلامية بمنيسوتا .

هاتف المجلة : 1124480137 20+ – 962790254705+

إيميل المجلة : aiqtisad@ium.edu.so

نبذة عن المجلة

حول المجلة :

مجلة « كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال – مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا – المركز الرئيسي » ، مجلة علمية دورية تخضع لمراجعة الأقران ، وتنشر ربع سنوية ، وتهتم بنشر مقالات في الاقتصاد والإدارة والمحاسبة. تعنى المجلة بنشر البحوث الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية . تنشر هذه المجلة كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال بشكل يساهم في الارتقاء بالمستوي العلمي للتخصصات الآتية و هي الاقتصاد الإسلامي وإدارة الاعمال والمحاسبة .

الرؤية :

الإبتكار والإبداع في نشر القضايا الاقتصادية والإدارية والمحاسبية المعاصرة للمساهمة في تعزيز المعرفة بهذه المجالات.

الرسالة :

نشر البحوث المحكمة في مجالات إدارة الاعمال والاقتصاد والمحاسبة مع الإلتزام بالمعايير المهنية العالمية في النشر .

التخصصات :

1. المحاسبة
2. إدارة الاعمال
3. الاقتصاد – الاقتصاد الإسلامي
4. التسويق
5. الموارد البشرية

الأهداف :

1. نشر الأبحاث الدولية في مجال العلوم الإقتصادية والإدارية المحاسبية، والتي يتم مراجعتها عبر الأقران، في مجموعة واسعة من الموضوعات والقضايا .
2. تعزيز النشر الأكاديمي أحد المتطلبات الأساسية لدعم وتفعيل حركة البحث العلمي.
3. نشر المعارف وتبادلها والإهتمامات المشتركة بين الباحثين في مجالات الدراسات الإقتصادية و الإدارية والمحاسبية .
4. تركز المجلة على البحوث الرصينة التي تقدم حلولا للمشاكل الإقتصادية المحاسبية التي تواجه الشركات بالشكل الذي يعظم من القيمة المضافة المتحققة لمجتمع الأعمال.

5. تشجيع نشر البحوث النظرية والتطبيقية الأصيلة التي تلتزم بمعايير البحث العلمي المتفق عليها عالميًا.

قائمة بأسماء هيئة التحرير

الرقم	الإســـم	الدرجة العلمية	عمله في الهيئة	التخصص
1	شيرين مامون سيداحمد محمد	أستاذ مشارك	رئيس هيئة التحرير	محاسبة
2	هيام سامي أحمد الزعبي	أستاذ مشارك	سكرتير التح رير	اقتصاد ومصارف إسلامية
3	حسن محمد أحمد مختار	بروفيسور	عضواً	الدراسات الإستراتيجية
4	أحمد عبد اللطيف سالم مشعل	بروفيسور	عضواً	اقتصاد
5	رانيا محمد محمد حسين عامر	أستاذ مشارك	عضواَ	اقتصاد
6	محمد يونس حميدة يونس	أستاذ مساعد	عضواً	إدارة الأعمال
7	محمد أحمد شهاب الدين	أستاذ مساعد	عضواَ	محاسبة

قائمة بأسماء هيئة التحرير				
8	عمر السر الحسن محمد	أستاذ مشارك	عضواَ	محاسبة
9	خالد راجي باسريدة	أستاذ مساعد	عضواَ	تسويق
10	محمد فتحي محمد حسن	أستاذ ساعد	عضواَ	اقتصاد
11	مروان موفق العباس	أستاذ مساعد	عضواَ	موارد بشرية

قائمة بأسماء اللجنة الإستشارية

الرقم	الإسم	الدرجة العلمية	عمله في اللجنة	التخصص	ملاحظات
1	شيرين مامون سيداحمد محمد	أستاذ مشارك	رئيس هيئة التحرير	محاسبة	عميد كلية الاقتصاد وادارة الاعمال
2	ظاهر رداد القرشي	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة عمان العربية
3	الهادي آدم محمد إبراهيم	بروفيسور	عضواً	محاسبة	مدير جامعة النيلين
4	بابكر الصديق	بروفيسور	عضواً	محاسبة	جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا
5	محمد أحمد رمضان	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة تبوك

6	فتح الرحمن الحسن منصور	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية
7	أسعد مبارك حسين	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة الأمير سطام
8	صديق بلل إبراهيم بلل	أستاذ مشارك	عضواً	إدارة الأعمال	الجامعة العربية المفتوحة البحرين
9	بشير بكري عجيب بابكر	أستاذ مشارك	عضواً	محاسبة	جامعة الطائف المملكة العربية السعودية

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الإسم	درجته العلمية	التخصص	الجامعة
1	بكري الطيب موسي	بروفيسور	إدارة الأعمال	جامعة العلوم و التقانة
2	أحسن صلاح الدين لخضر أحسن	أستاذ مشارك	الدراسات الإستراتيجية	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
3	د. عبد المجيد مرتضى الجعفري	أستاذ مساعد	المحاسبة	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
4	محمد خالد ابوالقاسم عكاشة	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
5	عبد الرحمن أحمد عبد الحي	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
6	عمر السر الحسن محمد	أستاذ مشارك	المحاسبة	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
7	محمد فهمي عبد الحميد عوف	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا

8	آدم يعقوب أبكر حماد	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
9	رقية إبراهيم سلامة البطوش	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
10	لينا محمد احمد بابكر	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
11	أبوالحسن جمعة حامد	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الأمير سطام
12	طارق عثمان هلال	أستاذ مساعد	إدارة الأعمال	جامعة الجوف
13	محمد فتحي محمد حسن	أستاذ مساعد	إقتصاد	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
14	مدحت محمد علي فرحات	أستاذ مساعد	المحاسبة	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
15	فتح الرحمن صالح	أستاذ مساعد	إقتصاد ومصارف إسلامية	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
16	زايد نواف الدويري	أستاذ مساعد	اقتصاد ومصارف اسلامية	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
17	أباي محمد محمود سيد	أستاذ مساعد	أصول الفقه	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
18	محمد ابراهيم ابراهيم الدسوقي	أستاذ مساعد	إقتصاد ومالية عامة	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
19	سعد الدين خالد	أستاذ مساعد	مالية إسلامية	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
20	فتحي احمد على آدم	أستاذ مساعد	إقتصاد	جامعة الجوف
21	علاء الدين أحمد محمد علي	أستاذ مساعد	المحاسبة	الجامعة الإسلامية بمنيوستا
22	حازم فضل الله عمر	أستاذ مساعد	التمويل و البنوك	الجامعة الإسلامية بمنيوستا

كلمة رئيس هيئة تحرير المجلة

الحمد لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين في سبيل السعي للارتقاء بنشر الإنتاج العلمي ودعمه ، يسرنا أن نضع بين أيدي القراء الكرام مجلة كلية الاقتصاد وإدارة الاعمال وهى مجلة علمية محكمة تصدرها كلية الاقتصاد وإدارةالاعمال بالجامعة الإسلامية بمنيسوتا – المركز الرئيسي . ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة الإسلامية بمنيسوتا . وتنشر ربع سنوية . تعنى المجلة بنشر البحوث الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية وتنشر البحوث العلمية في مختلف التخصصات الاقتصادية والإدارية والمالية وغيرها من التخصصات ذات العلاقة، وتقوم بنشر البحوث العلمية الأصيلة التي تتوفر فيها شروط البحث العلمي من حيث العرض، والاستقصاء والإتباع السليم للمنهجية العلمية وخطواتها. سائلين الله عز وجل التوفيق والسداد.

الدكتورة : شيرين مامون سيداحمد محمد

قواعد وضوابط النشر في المجلة

أولاً: قواعد عامة لنشر البحوث:

يشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة الكلية مراعاة القواعد الآتية:

1. أن يكون البحث أصيلاً، وتتوافر فيه شروط البحث العلمي على الأصول العلمية

والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

2. أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة، ومراعيًا قواعد الضبط وعلامات الترقيم، ودقة الرسوم والأشكال-إن وجدت.
3. ألا يكون البحث قد سبق نشره أو قدّم للنشر في أي جهة أخرى، ويقدم الباحث إقرارًا خطيًا (وفقًا للنموذج الخاص بذلك).
4. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم وفق الأصول العلمية.
5. عند قبول البحث للنشر تنتقل حقوق ملكية البحث للمجلة.
6. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في المجلة إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، ويجب الإشارة إلى المجلة وفق الأصول.
7. المجلة غير ملزمة برد البحث الأصلي المرسل سواء قبل أو لم يقبل.
8. للمجلة الحق في نشر البحث على موقع المجلة أو غيره من أوعية النشر الإلكتروني أو الورقي التابع للجامعة بعد إجازته للنشر.
9. أن تكون المراسلات عبر البريد الإلكتروني وإرسال البحث يُعد قبولاً من الباحث بـ(شروط النشر في المجلة)، ولهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.

ثانيًا: ضوابط ومواصفات البحث:

1. أن يكون البحث في أحد التخصصات التي تشملها الكلية.
2. ينبغي أن يتضمن البحث على العناصر التالية:

- مقدمة: وتتضمن استهلال للموضوع، وطرح المشكلة الجوهرية للبحث، ثم تساؤلات الدراسة وأهدافها/أو فرضياتها، وأهميتها ومحدداتها ومنهج البحث والدراسات السابقة ومخطط البحث.
- وإن كان البحث دراسة ميدانية تطبيقية-فيذكر إجراءات الدراسة: وتتضمن (منهج البحث والمجتمع والعينة، وأدوات الدراسة، والتعريفات الإجرائية للمصطلحات، وصدق وثبات الأداة وإجراءات الدراسة، وطريقة تحليل البيانات).
- ثم في نهاية البحث يقدم أهم النتائج والتوصيات، ويذيل البحث بقائمة فيها

المصادر والمراجع.

3. يجب أن تخضع البحوث لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد نسبة التشابه عن (20٪).
4. لا يقبل أي تحقيق في المخطوطة إلا بعد إحضار نسختين ولا تقبل نسخة واحدة إلا وفق معايير معينة.
5. ألا يذكر اسم الباحث أو أية إشارة له في متن البحث، إلا في صفحة العنوان؛ وذلك لضمان سرية عملية التحكيم.
6. يذكر الباحث في الصفحة الأولى بعد العنوان مباشرة اسمه باللغتين العربية والانجليزية، ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها، وبريده الإلكتروني.
7. يجب أن يحتوي البحث على ملخص باللغة العربية لا يزيد كلماته عن (200) كلمة، ويتضمن العناصر التالية: (موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات، والكلمات الدلالية -المفتاحية) مع العناية بتحريرها بشكل دقيق، وملخص آخر باللغة الإنجليزية بنحو ما تقدم.
8. ألا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الملخص والأشكال والجداول والمصادر عن ثلاثين صفحة .(A4)

ثالثًا: ضوابط نسخ البحث:

1. يكتب البحث ببرنامج وورد Word. وتكون هوامش الصفحة (2.5 سم) من (أعلى، وأسفل، ويمين، ويسار)، ويكون تباعد الأسطر مفردًا.
2. يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (14) للمتن، وبحجم (12) للحاشية.
3. يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (12) للمتن، وبحجم (10) للحاشية.
4. تدرج الرسوم البيانية والخرائط والصور والأشكال التوضيحية في متن النص ويمكن أن تكون بالألوان أو بالأبيض والأسود وترقم ترقيمًا متسلسلاً وتكتب عناوينها بأعلى الرسم ومصادرها تحت الرسم مباشرة.

رابعًا: معايير التوثيق:

1. توثق المصادر والمراجع في المتن بحسب نظام: (APA) ويستثنى من ذلك الأبحاث الخاصة المتعلقة بالدراسات الإسلامية الشرعية والعربية، حيث يكون التوثيق في الهامش حسب المتعارف عليه في الأبحاث بذكر المصدر واسم الشهرة للمؤلف، مثال: فقه الزكاة، للقرضاوي، ص44.
2. يشار إلى المراجع داخل المتن بذكر لقب المؤلف ثم سنة النشر بين قوسين في حال الإشارة المباشرة مثلا: أشار عبدالله (2016). وفي حال الإشارة غير المباشرة يذكر اسم المؤلف وسنة النشر بين قوسين مثلا: (عبدالله، 2016). وفي حال الاقتباس بالنص يذكر رقم الصفحة أو أرقام الصفحات بين قوسين (عبدالله، 2016: 26)
3. وأما توثق المصادر والمراجع في نهاية البحث فيكون في قائمة واحدة مرتبة ترتيبا هجائيًا، وتكون هكذا: لقب المؤلف، واسمه الأول. (سنة النشر). عنوان الكتاب بخط غامق أو خط مائل، أو تحته خط. (الطبعة). مكان النشر: دار النشر.
4. إذا كان المرجع بحثًا من مجلة: لقب المؤلف، الاسم الأول، (سنة النشر) عنوان البحث، اسم المجلة، العدد، الصفحات، مكان صدور المجلة.
5. إذا كان المرجع من أحد مواقع الانترنت كما يلي: لقب المؤلف، الاسم الأول، عنوان المقالة/البحث، اسم الموقع، تاريخ الاطلاع عليه، والرابط المختصر المباشر.
6. مراعاة ذكر رقم الآية واسم السورة عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، وذكر المصدر وبيانات النشر عند الاستشهاد بالأحاديث النبوية.

خامسًا: آلية تقديم البحوث وإجراءات استقبالها وتحكيمها:

1. ترسل البحوث والدراسات وجميع المرفقات إلى إيميل المجلة.
2. ترسل نسخة إلكترونية من البحث بصيغتي: (DOC+PDF).
3. يقدم الباحث إقرارًا خطيًّا وفقًا للنموذج الخاص، يتعهد فيه بأن البحث المقدم للنشر هو جهده الخاص ولم يسبق نشره ولم يقدم للنشر في أي دورية أخرى، ويتحمل

كامل المسؤولية القانونية في حالة التعدي على الحقوق الفكرية للغير.

4. يرفق الباحث موجزًا للسيرة الذاتية وصورة شخصية متضمنًا عنوان الباحث بالتفصيل، وأرقام الهواتف لكي يسهل التواصل مع الباحث عند الضرورة.
5. يتم استلام البحث بالمرفقات السابقة من سكرتارية المجلة، ثم ترقم الأبحاث حسب وصولها، ويشعر الباحث بوصول بحثه.

6.يتم فحص البحث فحصًا أوليًا لمعرفة مدى مطابقته لمواصفات النشر وضوابطه، فإن كانت هناك حاجة للتعديل، فيعاد البحث عبر الإيميل للباحث ليتم تعديله وفق الملاحظات الأولية في خلال أسبوع ثم يرسله مرة أخرى معدلاً. مع العلم أن هذا الفحص لا يعني بالضرورة قبول البحث للنشر. 7.يتم عرض البحث على برامج خاصة لقياس نسبة الاقتباس بحيث لا تزيد على (20%).

8. ثم يعرض البحث على هيئة التحرير المختصة لتحديد صلاحيتها للتحكيم، ومن ثم ترشيح المحكمين في وقت لا يزيد على أسبوعين.

9. يحكَّم كل بحث مقدم للنشر في المجلة من قبل اثنين على الأقل، ويرسل البحث إلى محكم ثالث مرجّح؛ إذا تباينت آراء المحكمين بتوجيه رئيسة التحرير، بعد الاطلاع على الملحوظات.

10.وبعد عملية التحكيم يتم إشعار الباحث بنتيجة التحكيم لإجراء التعديلات إن كان مقبولاً أو يشعر برفض البحث مع الاحتفاظ بعدم إبداء الأسباب.

11. تُعاد البحوث المقبولة معدلة وفقًا لما في ملاحظات المحكمين على البريد الإلكتروني للمجلة.

12. لابد من مراجعة البحوث لغويًا وإملائيًا ونحويًا قبل نشرها.

13. في حال تم قبول البحث للنشر قبولاً نهائيًا، يتم إرسال إشعار للباحث بـ (قبول البحث للنشر).

14. في حال تم نشر البحث يمنح الباحث نسخة إلكترونية مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

أثـر القيـاس المحاسـبي لـرأس المـال الفكـري على مسـتخدمي القوائـم المالية فـي الوحـدات الاقتصاديـة

« دراسـة ميدانيـة لمصحـة صرمـان الكبـرى »

إعـــــــداد:

د. أبوبكر سعيد الزنين

الملخــص

هدفت الدراسة الى بيان أثر القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية و أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري و تحليل نتائج الدراسة و توصلت الدراسة الى النتائج التالية و من أهمها : وجود أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبية للوحدة الاقتصادية (صافي الأصول) كما أثر القياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية و أن الحاجة لتطوير معايير واضحة و موضوعية لقياس رأس المال الفكري من أهم نتائج الدراسة و أوصت الدراسة بتطوير إطار لقياس شامل لرأس المال الفكري و وضع معايير و أساليب قياسية و موضوعية لتحديد و قياس مكونات رأس المال الفكري و تطوير نماذج محاسبية متكاملة تمكن من أدراج رأس المال الفكري ضمن القوائم المالية بشكل عادل و شفاف و البحث عن طرق لترجمة الجوانب غير الملوسة لرأس المال الفكري الى قيم نقدية.

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، رأس المال الفكري، القوائم المالية ، مصحة صرمان الكبرى

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of accounting measurement of intellectual capital on users of financial statements. The researcher relied on the descriptive and analytical approach to clarify the theoretical aspect and analyze the study results. The study reached the following conclusions, the most important of which are: There is an impact of accounting measurement on increasing the accounting value of the economic unit (net assets). Accounting measurement also has an impact on increasing the value of the economic unit. The need to

develop clear and objective standards for measuring intellectual capital is one of the most important findings of the study. The study recommended developing a comprehensive framework for measuring intellectual capital, establishing standard and objective standards and methods for identifying and measuring the components of intellectual capital, developing integrated accounting models that enable the inclusion of intellectual capital in financial statements in a fair and transparent manner, and exploring ways to translate the intangible aspects of intellectual capital into monetary values.

Keywords: accounting measurement, intellectual capital, financial statements, Sorman Grand Clinic

المقدمة:

يشهد العالم المعاصر في السنوات الأخيرة تقدما متسارعا في النواحي التكنولوجية ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي يمارسه العنصر البشري في هذا التقدم باعتباره أحد عوامل الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية الأمر الذي انعكس إيجابا على تطور الوحدات الاقتصادية في نواحي متعددة، مما دفع هذه الوحدات الاقتصادية إلى اعتمادها على المؤهل والكفاءة والخبرة المعرفية التي يتمثل فيها رأس المال الفكري.

وتعد الموارد البشرية من العناصر التي تساهم في العملية الإنتاجية بشكل رئيسي داخل الوحدات الاقتصادية، لذلك يتعين على هذه الوحدات أن تهتم بهذا العامل لأنه يعتبر المحرك الأساسي لأنشطتها التشغيلية والاستثمارية حتى يتم تحقيق الاهداف المطلوبة داخل المؤسسة

ومن المتعارف عليه أن الوحدة الاقتصادية تسعى إلى تحقيق جملة من الاهداف أبرزها تحقيق العوائد والنمو المتواصل وتقيم قيمة مركزها المالي وخلق ميزه تنافسيه في السوق ولن تتحقق تلك الأهداف ما لم تستخدم عوامل أنتاج فاعلة في العملية الإنتاجية(عصام

الدين , صلاح علي2010) من أبرزها رأس المال الفكري.

ورأس المال الفكري بعناصره المختلفة أصبح من الأدوات الهادفة والواجب أخذها في الاعتبار عند تحديد القيمة الاقتصادية لمنظمات الاعمال وقياس أصولها وتقويم أدائها الاقتصادي والذي يؤثر على زيادة حدة المنافسة بين هذه المنظمات وفي هذا الشأن يرى بعض الباحثين أن الفشل في فهم عملية خلق القيمة وأهمال رأس المال الفكري قد يؤدي الى سلسلة من الخسائر على كل المستويات

وعلى الرغم من الدور الفاعل لرأس المال الفكري ضمن عوامل الإنتاج الفاعلة في الوحدات الاقتصادية غير أن عمليه القياس المحاسبي لرأس المال الفكري في القوائم المالية من قبل أغلب الوحدات الاقتصادية في ليبيا ولم يتحقق بشكل دقيق وموضوعي عليه فإن هذا البحث يقدم عرضا مفصلا للإطار والمفاهيم لرأس المال الفكري، بالإضافة إلى اختيار النماذج الحسابية المناسبة لعمليه القياس.

مشكلة البحث:

تسعى العديد من الوحدات الاقتصادية إلى تحقيق الإرباح وزيادة قيمتها السوقية ولا سيما لتلك الوحدات التي تملك العديد من الكفاءات والخبرات البشرية والمتمثلة برأس مال الفكري، وأن تحقيق هذه الغاية يأتي عن طريق استغلال الطاقة الفكرية والعقلية للأفراد العاملين لدى تلك الوحدات، إذ أن لدى هؤلاء العاملين تأثيراً مهما في جعل الأصول غير ماديه تزيد من قيمة الوحدة وتعزز مركزها المالي من أجل تحقيق ذلك فلا بد من وجود طريقة مناسبة لذلك فإن مشكلة البحث تتمثل بالأسئلة الآتية: -

1- هل يمكن قياس رأس المال الفكري في الوحدات الاقتصادية؟
2- هل يوجد أثر لقياس رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية: -

1- تقديم أطار نظري حول رأس المال الفكري من حيث المفهوم الأهمية والخصائص والمكونات.

2- عرض طرق القياس المحاسبي عن رأس المال الفكري في القوائم المالية الوحدات الاقتصادية.

3- تحديد الطريقة الأمثل لقياس رأس المال الفكري في القوائم المالية للوحدات الاقتصادية.

4- بيان دور القياس المحاسبي عن رأس المال الفكري في زيادة أرباح الوحدات الاقتصادية.

5- دراسة أثر القياس والمحاسبي عن رأس المال الفكري على زيادة قيمة المركز المالي بالوحدات الاقتصادية.

فرضيات البحث:

الفرضية الرئيسية:

يوجد إثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية الفرضية الصفرية:

الفرضية البديلة: لا يوجد إثر ذو دلالة إحصائية للقياس والمحاسبي على مستخدمي القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجدإثرللقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبية (صافي الأموال) الصفرية: الصفرية البديلة:لا يوجد إثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبية صافي الأموال).

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد إثر للقياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية: الفرضية الصفرية البديلة: لا يوجد إثر للقياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

أهمية البحث وتنقسم الى:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة العلمية بتناولها لأحد المجالات العلمية والبحثية التي ثار حولها النقاش وأختلف في تحديدها العديد من الباحثين والمهنيين وأصحاب المصالح ويمكن تلخيص الأهمية العلمية بالآتي:

1- التعرف على رأس المال الفكري وأثر قياسه على القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية.

2- مساهمة الدراسة في توضيح الأطار النظري لرأس المال الفكري والمفاهيم التي تناولتها بعض الدراسات فضلا عن كيفية قياسها وأثر القياس المحاسبي على القوائم المالية

الأهمية العملية:

تمثلت الأهمية العملية للدراسة بما يلي:

1- مساعدة الإدارات في مختلف الوحدات الاقتصادية في معرفة أهمية دور رأس المال الفكري في التأثير على القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية

2- بيان للمستخدمين والمهنيين بأهمية القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وأثره على القوائم المالية في الوحدات الاقتصادية.

3- النتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة الحالية تعتبر بمثابة نموذج لدعم عملية اتخاذ القرارات داخل الوحدات الاقتصادية.

4- المساعدة في تقديم الدعم الكافي للاهتمام بالخبرات الموجودة لدى الأفراد العاملين في الوحدات الاقتصادية وتحقيق الرضا الوظيفي لهم من خلال بيان دورهم في النجاح داخل الوحدة الاقتصادية.

منهج وأسلوب البحث.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المصادر التالية..

1 – المصادر الثانوية.. ويتم تغطية هذا الجانب من خلال الاطلاع على المراجع والمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث.

2 – المصادر الأولية. تم في هذا الجانب تصميم أداة الدراسة (قائمة الاستبيان) لجمع البيانات ومن ثم أجراء التحليل الاحصائي لها.

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع الدراسة في مصحة صرمان الكبرى اما عينة الدراسة تتمثل في أعضاء مجلس الإدارة والمحاسبين والمراجعين الداخلين في مصحة صرمان الكبرى وكان عدد المشاركين في الدراسة (33) نوع العينة (بسيطة) وثم إجراء عملية القياس بالاعتماد على الحسابات الختامية وقائمة الدخل.

حدود البحث:

1- الحدود المكانية: تمثل الحدود المكانية بمصحة صرمان الكبرى.

2- الحدود الزمنية: من سنة (2021 - 2023)

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

6. دراسة بشائر (2013) بعنوان القياس المحاسبي لرأس المال الفكري علاقته بأداء المنظمة: حيث اهتمت مشكلة الدراسة بمدى إمكانية استخدام مقاييس رأس المال الفكري في تقديم قرارات المنظمة في مجال الاستثمار في الأنشطة الفكرية، وما هي العلاقة بين ربحية المنظمة ومقاييس رأس المال الفكري[1].

حيث هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم رأس المال الفكري واختبار العلاقة

(1)

ما بين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وأداء المنظمة، وكانت فرضيات الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في أنشطة رأس المال الفكري وأداء هذا الاستثمار مقاساً بإنتاجيته، ولا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الملموسة للمنظمة ومعامل القيمة المضافة الفكرية، ومن أهم نتائج الدراسة : تم رفض فرضية العدم الأولى وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في أنشطة رأس المال الفكري وأداء هذا الاستثمار مقاس بإنتاجيته، كما ثم رفض فرضية العدم الثانية وتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين القيمة الملموسة للمنظمة ومعامل القيمة المضافة الفكرية.

7. دراسة بلال وآخرين (2014)[2] : بعنوان أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية. حيث كانت مشكلة الدراسة في كيفية مشاركة الشركات في مختلف أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تؤثر في الأداء المالي لتلك الشركات وبيان أثر الإفصاح عن محاسبية المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

حيث هدفت الدراسة إلى تعريف على واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية وقياس أثر الإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، وكانت فرضيات الدراسة عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن الأنشطة الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على (العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين). للشركات الصناعية الأردنية، ومن أهم نتائج الدراسة أن الاستثمار في الأنشطة الخاصة بالارتقاء بالمنتجات (نظريه أصحاب المصالح) تؤثر إيجابيا في العائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين في حين لا يوجد أثر للأنشطة الأخرى على العائد على المجودات والعائد على حقوق المساهمين اختلفت هذه الدراسة عن دراسة الباحث حيث أن هذه الدراسة تناولت الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة الأردنية، بينما تناولت دراسة الباحث القياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري.

---

(٢)

8. دراسة أحمد (2017)[1] بعنوان تطور مفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات – مراجعة الادبيات ، مجلة جامعة الإسكندرية مايو 2017 المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة و المراجعة : حيث كانت مشكلة الدراسة بعدم وجود مفهوم محدد للمسؤولية الاجتماعية الشركات، حيث هدفت الدراسة إلى تجميع تعريفات المسؤولية الاجتماعية منذ نشأتها ومراحل تطوير التعريفات ضمن منهجية تحليل المحتوى من حيث البعد البيئي والاجتماعي والاقتصادي وأصحاب المصالح يليه والبعد التطوعي وتبويب التعريفات حسب الإبعاد المحددة، وكانت نتيجة الدراسة أظهرت تحليل محتوي التعريفات أن أكثر الأبعاد التي ركزت عليها التعريفات هو بعد أصحاب المصالح يليه البعد الاجتماعي ثم البعد الاقتصادي وأخيراً البعد البيئي.

9. دراسة (عبدالله ، 2020)[2] بعنوان دور رأس المال الفكري في تحقيق الميزة التنافسية بشركات الاتصالات في السودان ..و هدفت هذه الدراسة الى القاء الضوء على مفهوم رأس المال الفكري و أهميته و دوره تحقيق الميزة التنافسية و مدى تأثير ذلك على العاملين بمجموعة سود اتل للاتصالات و قد توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة إيجابية بين الابداع و رأس المال البشري و خلت الدراسة الى عدة توصيات كان من أهمها أن تقوم مجموعة سود اتل للاتصالات بالتعامل مع رأس المال الفكري كمورد استراتيجي يجب الحفاض عليه و تنميته و تطويره بشكل مستمر و التأكيد على أهمية دوره في نجاح المجموعة و تحقيق الميزة التنافسية لها في ظل ثورة المعلومات و انفتاح العالم على المعرفة كما اوصت الدراسة بأن تدرك الإدارة العليا و الوسطى في مجموعة سود اتل للاتصالات بأهمية الجودة و دورها في تحقيق الميزة التنافسية .

10. دراسة (العريفي أبو حليقة 2022)[3] بعنوان المحاسبة عن راس المال

---

(١)

(٢)

(٣)

الفكري ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في ظل التوجهات المحاسبية المعاصرة.. هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن مدى اهتمام المؤسسات برأس المال الفكري لتعزيز الميزة التنافسية وتوضيح مفهوم وطبيعة رأس المال الفكري ومكوناته والصعوبات التي يوجهها المحاسبون في الإفصاح عنه واختبار مدى تأثيره على قيمة المؤسسات وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن رأس المال الفكري يلعب دورا فعال في خلق الميزة التنافسية للمؤسسة وبتصميم أنظمة حديثة ومبتكرة ذاة كفاءة للمؤسسة مما يتيح لها فرصة مواكبة التطورات الحديثة والتالي القدرة على المنافسة.

11. دراسة (عمران عطية 2023) بعنوان الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره في تحقيق القدرة التنافسية دراسة تطبيقية على الشركة الاهلية للأسمنت.. و قد هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري و أثره في تحقيق القدرة التنافسية و معرفة أهمية مكونات رأس المال الفكري و توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها أن الإفصاح المحاسبي عن مكونات رأس المال الفكري في البيانات المالية للشركة الاهلية للأسمنت المتمثلة في رأس المال البشري و التنظيمي و رأس مال العلاقات له أثر مرتفع في تعزيز و تحقيق القدرة التنافسية للشركة و خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها الاهتمام بالخبرات العملية و المعرفية و العلاقات مع الزبائن لتكوين مزيا تنافسية و ذلك عن طريق استثمار الأموال في رأس المال الفكري .

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة: Ghasempour & Yusof, 2014[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة التعرف على مدى تأثير جودة الإفصاح عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على قيمة الشركات حيث هدفت الدراسة إلى دراسة تأثير الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على تقييمات المستثمرين للشركة وكان فرض الدراسة وجود أثر إيجابي بين الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية على قيمة الشركة ومن أهم نتائج الدراسة توصلت الدارسة إلى الإفصاح الاختياري عن رأس المال الفكري والموارد البشرية له تأثير إيجابي على قيمة الشركة وهذه النتائج تشير إلى أهمية الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري والموارد البشرية لمستخدمي التقارير القوائم المالية.

3-دراسة: Al Zaman, et 2015[2]:

Corporate Governance and Firm Performance: The: " Role of Transparency & Disclosure in Banking Sector of Pakistan.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين الشفافية والإفصاح وأداء الشركات وتسلط الضوء على أهمية ودور وأثر الحاكمية المؤسسية على أداء القطاع المصرفي الباكستاني وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الأداء المالي للقطاع المصرفي الباكستاني والشفافية والإفصاح، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل وتطبيق سياسات الشفافية والإفصاح لتقليل التباين في المعلومات والنهوض بالحاكمية المؤسسية وتحسين أداء القطاع المصرفي في باكستان، وتشير هذه الدراسة إلى ضرورة أن يكون الحد الأدنى للإفصاح في الشركات أعلى من المستوى الذي يحدده المشرع وذلك للوصول إلى الفوائد المرجوة من الإفصاح.

(١)

(٢)

4 – دراسة (Jian xu Feng 2020)[3] The impact of Intellectual capital on firm performance A modified and extended VAIC Model.

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير رأس المال الفكري ومكوناته على أداء شركات التصنيع الكورية على مدار فترة من 2013 – 2018 وتم قياس الأداء من خلال معايير الربحية والإنتاجية والقيمة السوقية. واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار وتوصلت الدراسة الى أن رأس المال المادي كان العامل الأكثر تأثيرا في أداء الشركة وينظر لرأس المال البشري على أنه مقياس لتحسين الأداء ولم يكن لراس المال الهيكلي تأثير كبير على أدا الشركة واوصت الدراسة ضرورة العمل على توسيع فهم رأس المال الفكري لتحقيق ميزة تنافسية في قطاع التصنيع حيث تمثل رأس المال الفكري رافعة قيمية (تنمية مستدامة) لقطاع التصنيع في الأسواق الاسيوية الناشئة.

الإطار النظري..

اولا: مفهوم رأس المال الفكري:

هناك عدة تعاريف تناولت مفهوم رأس المال الفكري نذكر من بينها:

التعريف الأول: هو الموهبة والمهارات والمعرفة النقدية والعلاقات وكذلك الماكينات التي تجسدها والممكن استخدامها لخلق الثروة ويشير هذا التعريف إلى أن رأس المال الفكري هو المعرفة (المهارات الخبرات والتعليم المتراكم في العنصر البشري) التي يمكن تحويلها إلى قيمة.

التعريف الثاني: يرى (ULRICH) أن رأس المال الفكري هو مجموعة المهارات المتوفرة في المنظمة التي تتمتع بمعرفة واسعة تجعلها قادرة على جعل المنظمة عالمية من خلال الاستجابة لمتطلبات الزبائن والفرص التي تتيحها التكنولوجيا.

وإذا أردنا ان نحدد بدقة مفهوم رأس المال الفكري يجب تمييزه عن رأس المال المادي ورأس المال المادي البشري، إذ يتمثل رأس المال المادي في الموارد التي تظهر في ميزانية

(٣)

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

المنظمة كالعقارات والتجهيزات والمخزونات، بينما يمثل رأس المال البشري المهارات والإيداعات والخبرات المتراكمة للعنصر البشري في المنظمة ومن هنا فان رأس المال الفكري يشمل رأس المال البشري ويختلف عن رأس المال المادي.

٢- أهمية رأس المال الفكري:

أن أهمية رأس المال الفكري تتمثل بالآتي[1]:

1- يعد رأس المال الفكري مصدرًا رئيسيًا للميزة التنافسية للوحدات الاقتصادية.

2- يجب على الوحدات الاقتصادية البحث(محمد وبوقاجي فلاق جنات2011)عن الإبداع لدي الموظفين، وتوظيف الأفراد الذين يمتلكون مهارات خاصة يمكن أن توظف لزيادة ربحية الوحدة الاقتصادية واستدامتها ولتحقيق التميز عن غيرها.

كما واستعرضت دراسة(حسن حسين عجلان2008) أهمية رأس المال الفكري على النحو التالي:

10. الميزة التنافسية: تبحث الشركات عن الميزة التنافسية تميز السلع والخدمات التي تنتجها عن غيرها مما يجعل المستفيدين يقبلون على التعامل معها ومن أمثلة الميزة التنافسية انخفاض التكاليف وارتفاع جودة السلع أو الخدمة والمرونة والأفكار.

11. ثروة كبيرة: تظهر أهمية رأس المال الفكري لكونه مصدر لتوليد الثروة إذ أن ثلاثة أرباع القيمة المضافة تشتق من المعرفة والأكثر من ذلك أن التعلم ينتج عنه قوة في الربح.

ومما سبق يستنتج الباحث أن أهمية رأس المال البشري تكمن باعتباره من أهم الموجودات قيمة في ظل اقتصاد يطلق عليه الاقتصاد المعرفي.

(1)

١- مفهوم قياس رأس المال الفكري:

القياس هو مجموعة إجراءات تتبع لقياس مدى توافر خصائص معينه في الفرد والحكم على إمكانية قيامه بمهمات وأنشطه وظيفية معينة. (Kaplan,R,saccuzzo1993)[2]

(حيث يشير مفهوم القياس إلى أنه عمليه إعطاء أرقام إلى(علي سليم العلاونه1996)خصائص الحاجات أو الأحداث باستخدام قوانين معينه)[3].

يرى الباحث أن ما ورد من مفاهيم للقياس يمكن تحديد أبعاد مفهوم قياس رأس المال الفكري بما يلي عمليه ترقيم خصائص أو سمات العمليات باستخدام آلية معينه.

- عملية تستهدف جمع معلومات عن خصائص أو سمات آلية معينه
- عمليه تتبع فيها الترقيم وجمع المعلومات مجموعة إجراءات مثل طريقه القياس، أداة القياس، توقيت القياس.
- عملية تحديد النتائج بصورة كمية قابلة للملاحظة.
- عمليه تتوقف نتائجها على دقة أداه القياس المستخدمة.
- عمليه ضرورية في اتخاذ القرارات لأنها تساعد مراكز القرار من خلال نتائجها على تحديد البديل الأنسب من بين البدائل المتاحة.

مؤشرات قياس رأس المال الفكري.

نظرا لأن رأس المال الفكري هو من الأصول الغير ملموسة وغير محددة فإنه في الواقع يصعب قياسه، فإن مثل هذه الأصول غالباً لا تدخل في القيود المحاسبية في الوحدات الاقتصادية والتجارية من جانب ومن جانب التطبيق العملي فانه من الصعب قياسه وتأثيره على الرغم من ذلك فإن هناك العديد من المؤشرات المالية وغير المالية يمكن الاستدلال بها والتي يمكن من خلالها قياس رأس المال الفكري.

---

(٢)

(٣)

وهذا ما أكدته الدراسات لجمعية المحاسبين الإداريين الكنديين ولذلك فقد قدمت الجمعية دراسة لقياس رأس المال الفكري في الشركات اشتملت(حسن حسين عجلان2008)على مؤشرات أهمهما [1]

1- عدد المنتجات الجديدة.

2- عدد الزبائن الجدد.

3- نسبة النجاح مقاسه بالقيمة النقدية.

4- نسبة الزيادة في الزبائن الأعمال (الشركات).

5- دليل الإنتاجية.

6- مؤشرات النوعية التقليدية.

7- الآيزو ومستوى رضا الزبون.

طرق قياس رأس المال الفكري.

نظراً لعدم توافق المختصين والمؤسسات المهنية على مفهوم ومكونات رأس المال الفكري ورغم ما بذل من جهد في هذا الاتجاه وبسبب اختلاف البيئات واختلاف النشاط للوحدات الاقتصادية ما زالت تواجه صعوبات قياس رأس المال الفكري وكيفية الإفصاح عنه، و يعزى ذلك كون رأس المال الفكري هو من الأصول غير الملموسة ولا يوجد مقياس كمّي يمكن قياسه بشكل مباشر وكان هناك محاولات متعددة وحيثية بذلت لقياس رأس المال الفكري، ويمكن اعتبار هذه المحاولات خطوات عمليه في سبيل تطوير منهجيه عمليه خاصاً قياس و تقييم رأس المال الفكري، وواجهت هذه المحاولات انتقادات عديدة لعدم تقديم أي معايير أو مؤشرات لقياس مكونات رأس المال الفكري بشكل مباشر وبطريقه كميّة .

اما طرق قياس رأس المال الفكري فا أولها هي عبارة عن طريقة تقوم على المقاييس السلوكية، والثانية وهي طريقة القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة والثالثة وهي طريقه المكافأة المستقبلية(Levb, Schwartz,s1971[2]. تقوم طريقه المقاييس

(١)

(٢)

السلوكية على أساس قياسا رأس المال البشرى استناداً إلى السلوك الإنساني الذي يتغير بمرور الزمن وتتّحدد المقاييس السلوكية البشرية من خلال القدرة على العمل والرغبة ومستوى الأداء وصولًا إلى قياس الكفاءة الإنتاجية البشرية.

5. تستند طريقه القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المخصومة إلى مفهوم القيمة الاقتصادية التي تعني بالقيمة الحالية للإيرادات المستقبلية المتوقعة.
6. أما طريقة المكافأة المستقبلية فإنها اعتمدت على النظرية الاقتصادية في قياس قيمة الموارد البشرية إذا أن قيمة الموارد البشرية لا تكمن في تكلفتها فحسب وإنما بمقدار المنافع المتولدة منها، أي أن قيمة كل فرد تقاس على أساس القيمة الحالية المتوقعة.

هناك نماذج لقياس رأس المال الفكري مقسّمة إلى الآتي:

9. نماذج الإدارة: حيث تعد نماذج لقياس رأس المال الفكري على المستوى الجزئي (حسب العنصر) وأهم ما يميّز هذه النماذج أن البيانات المستخدمة في قياس رأس المال الفكري عادة يتم الحصول عليها من داخل المنظمة.
10. نماذج السوق: يعد قياس رأس المال الفكري على المستوى الكلى للشركة على عكس نماذج الإدارة حيث أن البيانات المستخدمة من رأس المال الفكري.
11. معامل القيمة المضافة الرأس المال الفكري: يعمل على عكس النماذج الأخرى فهو يقدم معلومات للمستثمرين الحاليين والمحتملين لمعرفة القيمة التي أضافها عناصر هذا النموذج للشركة على شكل وحدات نقدية بالإضافة إلى أنه يقدم لأصحاب القرار إمكانية المقارنة بين الشركات وبالتالي موقع الشركة بالنسبة للقطاع العاملة به.

علاقة القياس المحاسبي برأس المال الفكري.

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين رأس المال الفكري والأداء المالي للوحدات الاقتصادية وحاولت تفسير ما إذا كان هناك وجود أو عدم وجود علاقة من حيث المقاييس والنتائج وفيما يلي بعض الدراسات التي حاولت الربط بيت رأس المال الفكري والأداء المالي

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM المركز الرئيسي

للوحدات الاقتصادية.

وتبنت إحدى الدراسات علاقة القياس المحاسبي برأس المال الفكري بأداء المؤسسة تحت عنوان (قوة رأس المال الفكري) وجدت الدراسة أنه مع حلول عنصر رأس المال الفكري فإن الموجودات الفكرية المنظمة تعد أهم موجوداتها وأن استثمار المقدرة العقلية والعمل على تعزيزها وإدارتها بشكل فاعل ينعكس على تحقيق ما يسمى بالأداء الفكري الذي يحقق التفوق ويكسب الميزة التنافسية من خلال تحويل القيمة المتراكمة في عقول العاملين في المنظمة.

كما أكدت الدراسات أن أهمية وضع وتحديد مؤشرات ومقاييس (Nazara J.A (.2014دقيقه لقياس رأس المال الفكري وهذه المؤشرات تلزم المنظمات الصغيرة ومتوسطة الحجم والكبيرة على حد سواء إذا إن تمييز المنظمات أصبح يعتمد بصورة كبيره على فاعلية إدارتها لرأس المال الفكري، كما أن الشركات التي تهتم بقياس رأس المال الفكري والمحافظة عليه، لذلك لا ينبغي على المنظمات ألا تعتبر رأس المال الفكري مجرد بديل عن الأصول النقدية والمالية بل مكمّلًا لها ويحظى بأهمية تصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف بالمقارنة مع بقية الأصول المسجلة[1].

الدراسة الميدانية..

أولا: نبذة عن مصحة صرمان الكبري.

مصحة صرمان الكبري:

تقع مصحة صرمان الكبرى في مدينة صرمان غرب العاصمة طرابلس بنحو 55 كيلو متر وتم تأسيس مصحة صرمان الكبرى في عام 2017م .

مجتمع الدراسة: مصحة صرمان الكبرى

بناء على مشكلة البحث فإن عينة الدراسة تمثلت في الكادر الفني والإداري بمصحة صرمان الكبرى، حيث تم توزيع استبيانات تحوي مجموعه من الفقرات التي تخدم هدف البحث وكانت كما يلي:

(1)

جدول (2) يوضح عدد الاستمارات الموزعة والمستلمة

الاستمارات الموزعة	الاستمارات المسترجعة	الاستمارات المستبعدة	القابلة للتحليل	نسبة الاستمارات القابلة للتحليل
33	32	2	30	% 97

اتخذ الباحث المقياس الخماسي لتوزيع إجابات عينة الدراسة ليكون هناك فرصة للمبحوثين للتعبير عن رأيهم حسب درجات متعددة وكما موضحة بالجدول التالي:

جدول (3) يوضح درجات الموافقة حسب المقياس المستخدم

موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق نهائيا
5	4	3	2	1

حيث تم استخدام معامل ألفاكرونباخ للثبات وأعطى النتائج المبينة بالجدول (3) حيث أتضح أن فقرات الاستبيان تتمتع بمقياس ثبات يجعل منها قابلة للتحليل والحصول على نتائج موثوقا بها

جدول (4) يبين معاملات ألفا كرو نباخ للثبات.

المحتوى	عدد الفقرات N	معامل الفا كرو نباخ
رأس المال الفكري	5	0.721
القوائم المالية	30	0.814

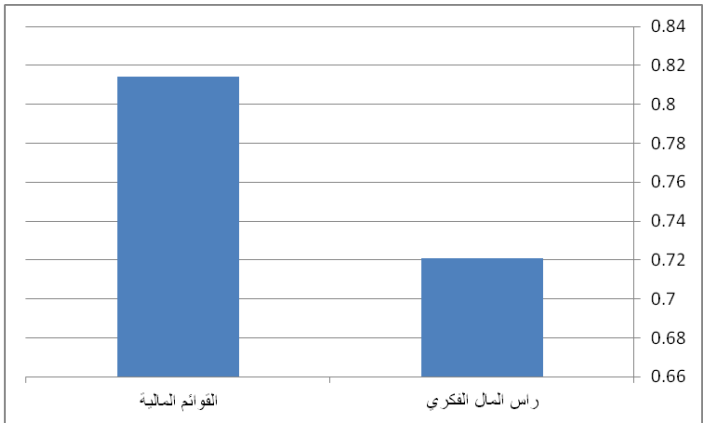

يوضح هذا الشكل العلاقة بين رأس المال الفكري والقوائم المالية و ذلك عن طريق استخراج معامل الفا كرنباخ .

تحليل واختبار فرضيات الدراسة.

أولا : البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

جدول (5) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	%
ذكر	23	77%
أنثى	7	23%
المجموع	30	100%

يتضح من الجدول أن أغلبيه عينة الدراسة من الذكور حيث بلغت النسبة 77 % بينما 23 % من الإناث .

جدول (6) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	%
20 إلى 25	4	13%
25 إلى 30	11	% 37
30 فأكثر	15	50%
المجموع	30	100%

تبين أن 37 % من العينة أعمارهم من 25 إلى 30 سنة , بينما 50 % ممن أعمارهم فوق 30 سنة ,أما 13 % أعمارهم من 20 إلى 25 سنة .

جدول (7) يوضح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	%
اقل من 5 سنوات	3	10%
5 إلى 10 سنوات	13	43%
أكثر من 10 سنوات	14	47%
المجموع	30	100%

اتضح أن 47 % ممن لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، بينما 43 % ممن لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات.

ثانيا: تحليل فقرات محاور الاستبيان.

جدول (8) يوضح تحليل الفقرات المتعلقة بمحور رأس المال الفكري

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة
يوجَّه رأس المال الفكري إلى مادي ومعنوي في قرار المستخدم للقوائم المالية	4.2	70.	2
إن الهدف من قياس رأس المال الفكري هو تحقيق العدالة في عرض القوائم المالية	4.0	0.8	4
إن عرض رأس المال الصريح بصيغة رأس مال مادي ورأس مال معنوي يجزم من قدرة المستخدمين للقوائم المالية	4.1	0.9	3
إن الأنظمة المحاسبية التقليدية قاصرة عن تحديد رأس المال الفكري	3.8	0.6	5
توجد نماذج محاسبية لقياس رأس المال الفكري	4.3	0.8	1
الفقرات ككل	4.08	0.76	

تحليل للفقرات حول رأس المال الفكري:

توجد نماذج محاسبية لقياس رأس المال الفكري: هذه الفقرة تعتبر الأهم من حيث المتوسط الحسابي (4.3)، مما يشير إلى أهمية وجود نماذج محاسبية لقياس هذا النوع من رأس المال.

يوجَّه رأس المال الفكري إلى مادي ومعنوي في قرار المستخدم للقوائم المالية: هذه الفقرة تأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، بمتوسط حسابي 4.2، مما يؤكد على أهمية تحديد رأس المال الفكري كعنصر مادي ومعنوي في القوائم المالية.

إن عرض رأس المال الصريح بصيغة رأس مال مادي ورأس مال معنوي يجزم من قدرة

المستخدمين للقوائم المالية: هذه الفقرة جاءت في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 4.1، مما يشير إلى أهمية عرض رأس المال الفكري بشكل واضح في القوائم المالية.

إن الهدف من قياس رأس المال الفكري هو تحقيق العدالة في عرض القوائم المالية: هذه الفقرة جاءت في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 4.0، مما يؤكد على أن هدف قياس رأس المال الفكري هو تحقيق العدالة في عرض المعلومات المالية.

إن أنظمة المحاسبية التقليدية قاصرة عن تحديد رأس المال الفكري: هذه الفقرة جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.8، مما يشير إلى أن الأنظمة المحاسبية التقليدية لا تستطيع تحديد رأس المال الفكري بشكل كامل.

بشكل عام، يتضح من البيانات أن أهم الفقرات هي وجود نماذج محاسبية لقياس رأس المال الفكري، وتوجيه رأس المال الفكري إلى مادي ومعنوي، وعرض رأس المال الفكري بشكل واضح في القوائم المالية، وهذا يؤكد على أهمية قياس ورصد رأس المال الفكري بشكل دقيق في المؤسسات

جدول (9) يوضح تحليل الفقرات المتعلقة بمحور مستخدمي القوائم المالية :

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
يوجَّه رأس المال الفكري إلى مادي وفكري عند قراءة القوائم المالية	3.76	0.41
تُوجَّه رأس المال الفكري إلى مجودات فكرية في قرار	3.44	0.33
تهتم مصحة صرمان الكبرى بسمعتها داخل السوق	2.86	0.54
إن الارتباط بالقيمة السوقية لأسهم المشاركة يبين عن اهتمام الإدارة	3.34	0.65
إن عرض رأس المال مصحة صرمان الكبرى بصيغة رأس مال مادي ورأس مال معنوي يجزم من قدرة المستخدمين في اتخاذ القرار الرشيد	3.79	0.36
إن عرض رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية التقليدية يجزء من قدرة هذه القوائم في إضمام المعلومات التي يرغب بها المستخدمين	3.33	0.48
إن عرض الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المصحة الشخصية لتحصيل المعلومات	3.28	0.47
توّلي المصحة اهتماماً كبيراً بالملمين والمعرفة بأمور العمل	4.45	0.27
تُعمّل المصحة على إجراءات تغييرات وتحسينات في نوع	3.41	0.31
تُعمل المصحة على تقييم القدرة الإبداعية	3.23	0.49

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تهتم المصحة بآراء الزبائن	3.74	0.39
هناك أمكانية لتطبيق نظام ABS	3.09	0.56
ان عرض رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية لتحسين مكانتها في السوق	3.56	0.38
توجد مؤشرات ومقاييس محددة لقياس رأس المال الفكري	4.21	0.30
إن ألأنظمة المحاسبية التقليدية قاصرة على قياس مكونات رأس المال الفكري	3.67	0.32
لا توجد مؤشرات محددة لقياس وتحديد قيمة رأس المال الفكري	4.13	0.61
توجد مؤشرات مالية يمكن الاستدلال بها لقياس رأس المال الفكري	4.43	0.59
أن تطبيق نظام ABC يعد من الأساليب الفاعلة لقياس رأس المال الفكري	4.17	0.28
هناك صعوبات في استخدام نظام ABC في قياس رأس المال الفكري	3.16	0.32
إن عدم تضمين رأس المال الفكري في القوائم المالية يؤدي قصور أنظمة المحاسبية التقليدية	4.14	0.47
يجب على الإدارة عرض رأس المال الفكري بشكل واضح في التقارير التنبؤية للمعلومة المحاسبية	3.22	0.51
يساهم في تعزيز الإفصاح القيمي عن رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية	3.02	0.30
إن أنظمة المحاسبية التقليدية غير قادرة بشكلها الحالي على قياس رأس المال الفكري	4.19	0.37
لا توجد معايير محددة تمكن من قياس وتحديد قيمة رأس المال الفكري	4.39	0.35
توجد معايير يمكن استخدامها لقياس رأس المال الفكري	4.60	0.31
هناك إمكانية لحصر وتجميع الأنشطة ذات العلاقة (مثل الروابط والمكاتب) والتأثير على المضمون	3.46	0.57
هناك إمكانية لوضع قيمة نقدية للأنشطة ذات العلاقة بالمضمون	3.28	0.39
ليس من الصعب عرض المعلومات الخاصة برأس المال الفكري في القوائم المالية والمقارنة محاسبياً بين طلبات بنود القوائم المالية	3.72	0.27
ليس كافياً عرض رأس المال الفكري بشكل مفرد ضمن القوائم المالية ،	4.28	0.42

الفقرات التي تحصلت على أعلى درجة موافقة:

- تولي المصحة اهتماماً كبيراً بالملمين والمعرفة بأمور العمل.
- توجد مؤشرات مالية يمكن الاستدلال بها لقياس رأس المال الفكري.

- توجد معايير يمكن استخدامها لقياس رأس المال الفكري.
- ليس كافياً عرض رأس المال الفكري بشكل مفرد ضمن القوائم المالية.
- إن الأنظمة المحاسبية التقليدية غير قادرة بشكلها الحالي على قياس رأس المال الفكري.

الفقرات التي تحصلت على درجات موافقة منخفضة:

- هناك صعوبات في استخدام نظام ABC في قياس رأس المال الفكري.
- هناك إمكانية لوضع قيمة نقدية للأنشطة ذات العلاقة بالمضمون.

من خلال مراجعة المتوسطات، يتضح أن الفقرات الأقوى تتعلق بضرورة وجود معايير وأساليب محاسبية لقياس رأس المال الفكري، وأهمية الاهتمام بالمعرفة والكفاءات التي تمتلكها المنظمة. أما الفقرات الأضعف فتشير إلى وجود صعوبات في تطبيق بعض الأساليب المحاسبية لقياس رأس المال الفكري، وعدم اهتمام بعض المنظمات بسمعتها في السوق.

ثالثا: فرضيات البحث.

الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي لرأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية الفرضية الصفرية:

الفرضية البديلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي لرأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية

ولتحديد دور القياس المحاسبي لرأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية قام الباحث بحساب معادلة الانحدار الخطي X + = Y حيث:

X المتغير المستقل (القياس المحاسبي).

Y المتغير التابع (مستخدمي القوائم المالية).

ثابت الانحدار

ميل الانحدار

وكانت نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط كما موضحة بالجدول التالي:

جدول (10) يبين نتائج اختبار الانحدار الخطي

الثابت	المعامل	T	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2	Sig
1.41	0.531	12.017	0.732	0.535	0.004

أي يصبح شكل معادلة الانحدار كالتالي:

$$Y = 1.41 + 0.535\ X$$

الجدول (10) يبين الجدول وجود علاقة ارتباطيه بين القياس المحاسبي لرأس المال الفكري ومستخدمي القوائم المالية حيث كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 0.732 وهي قيمة دالة عند 0.05 وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد نجد أن تقريبا 53 % من قدرة المصحة على التعامل مع مستخدمي القوائم المالية سببها الرئيسي القياس المحاسبي لرأس المال الفكري.

بالتالي يمكن القول إن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية.

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبية (صافي الأموال) الفرضية الصفرية: البديلة: لا يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبة (صافي الأموال).

جدول (11) يبين نتائج اختبار الانحدار الخطي

الثابت	المعامل	T	معامل الارتباط r	معامل التحديد R2	Sig
0.732	0.239	8.216	0.422	0.176	0.041

يبين الجدول وجود علاقة ارتباطيه بين القياس المحاسبي وزيادة صافي الأموال حيث كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 0.422 وهي قيمة دالة عند 0.05 وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد نجد أن تقريبا 17 % من زيادة صافي الأموال سببها الرئيسي القياس المحاسبي بالتالي يمكن القول إن يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبة (صافي الأموال).

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية: الفرضية الصفرية

البديلة: لا يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية.

جدول (12) يبين نتائج اختبار الانحدار الخطي

الثابت	المعامل	T	معامل الارتباط r	معامل التحديد R^2	Sig
0.574	1.192	10.416	0.531	0.280	0.026

يبين الجدول وجود علاقة ارتباطيه بين القياس المحاسبي وزيادة قيمة الوحدة الاقتصادية حيث كانت قيمة معامل الارتباط تساوي 0.531 وهي قيمة دالة عند 0.05 وبالنظر إلى قيمة معامل التحديد نجد أن تقريبا 28 % من زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية سببها الرئيسي القياس المحاسبي بالتالي يمكن القول ان يوجد أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة الاقتصادية.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1. هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقياس المحاسبي على مستخدمي القوائم المالية تم الحصول على معامل ارتباط قوي بلغ 0.732، وأن 53.5% من قدرة المنشأة على التعامل مع مستخدمي القوائم المالية ناتجة عن القياس المحاسبي لرأس المال الفكري.
2. هناك أثر للقياس المحاسبي على زيادة القيمة المحاسبية (صافي الأموال)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.422 وأن 17.6% من زيادة صافي الأموال ناتجة عن القياس المحاسبي عن رأس المال الفكري.
3. هناك أثر للقياس المحاسبي على زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.531 وأن 28% من زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية ناتجة عن القياس المحاسبي لرأس المال الفكري.
4. هناك حاجة لتطوير معايير واضحة وموضوعية لقياس رأس المال الفكري

5. توجد مؤشرات مالية يمكن الاستدلال بها لقياس رأس المال الفكري.
6. الأنظمة المحاسبية التقليدية غير قادرة بشكلها الحالي على قياس رأس المال الفكري.
7. العرض المنفرد لرأس المال الفكري في القوائم المالية غير كاف

التوصيات:

1- تطوير إطار لقياس شامل لرأس المال الفكري

- وضع معايير وأساليب قياسية موضوعية لتحديد وقياس مكونات رأس المال الفكري.
- تطوير نماذج محاسبية متكاملة تمكن من إدراج رأس المال الفكري ضمن القوائم المالية بشكل عادل وشفاف.
- البحث عن طرق لترجمة الجوانب غير الملموسة لرأس المال الفكري إلى قيم نقدية.

2 - تعزيز ثقافة التركيز على الملمين بالمعرفة في المنظمات .

- تصميم برامج تدريبية وتطويرية لتنمية وصقل المهارات والخبرات العاملين.
- تشجيع نشر المعرفة والخبرات بين الأفراد والوحدات التنظيمية.
- ربط نظم التحفيز والمكافآت بالإنجازات المرتبطة بتطوير رأس المال الفكري.

المراجع:

أولا: المصادر العربية:

1- حسن حسين عجلان، «إستراتيجية الإدارة المصرفية في المنظمات وأثرها»، للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2008.

2- رشا الغول، قضايا محاسبية معاصرة. المحاسبة عن رأس المال الفكري «التنظير العلمي والتنظير العملي»، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية مصر، 2014.

3- على سليم العلاونة، أساليب البحث العلمي في العلوم التجارية، دار الفكر، عمان الأردن، 1996.

4-أحمد السخاوي، تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات- مراجعة للأدبيات، مجلة جامعه الإسكندرية مايو 2017، مؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة، خلال الفترة 2017، ص 923

5 -بحليقة أسماء ميلاد و العريفي ايناس مفتاح ,2022, بعنوان المحاسبة عن أرس المال الفكري ودورها في تحقيق الميزة التنافسية في ظل التوجهات المحاسبية المعاصرة ، ورقة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي السادس لكلية الاقتصاد جامعة المرقب)تقييم للواقع واستشراف المستقبل(08-09 نوفمبر2022 ص 95.

5-بلال عمر وآخرين، أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية». مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 41، العدد2، 2014، ص258-24

6-بشائر الخفاجي، «القياس المحاسبي لرأس المال الفكري وعلاقته بأداء المنظمة دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،

العراق، المجلد 17 العدد4 (2015)، 2013، ص 269-246.

7-حسن حسين عجلان، إستراتيجية الإدارة المصرفية في المنظمات وأثرها، للنشر. والتوزيع عمان، الأردن، 2008.

8-عصام الدين محمد متولي، وصلاح على أحمد، مفهوم ونماذج القياس المحاسبي الرأس المال الفكري، المؤتمر السنوي الدولي الخامس والعشرين، إدارة المعرفة الاستراتيجيات والتحديات، جامعة المنصورة، مصر، 2010.

9-محمد و بوقاجي فلاق، جنات، تطوير أنموذج لقياس أثر رأِس المال الفكري على كفاءة الأداء في منظمات الأعمال، الملتقي الدولي الخامس، رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة حسيبة بن علي بالشلف كلية الاقتصاد، 2011.

10-يوسف عبد الستار، «دراسة وتقييم رأس المال الفكري»، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة. الزيتونة، 2005.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1- Ahmad, Saaribin, Mushraf, abbas Mezeal, (2011), The Relationship between Intellectual capital and Business Performance: An empirical study, P105.

2- Davenport, T.H. and Prusak, L., (1997), "Working Knowledge: How Organizations Manage what they Know', Business Quarterly: 4-1, P28

1- Joia, Luiz Antonio, (2007)، " Strategies for Information Technology and Intellectual Capital: Challenges and Opportunities", London, p.57

2- Ross, G, et al., Firestorm, (2003), Difference in value creating logic and their managerial consequences: The case of Authors, Publishers& printer's. Paper presented at the Australian International conference on the future of the book ,23 rd. April, Cairns, Australian, p.2.

3- Stewart, T.A., (1999) ، "Intellectual Capital: The New Wealth of Organizational", (New York: Doubleday-Currency ،p.76.

1- Al Zaman, et (2015) Corporate Governance and Firm Performance: The " Role of Transparency & Disclosure in Banking Sector of Pakistan.

2- Ghasempour & Yusof, (2014), Quality of intellectual Capital and Human Resources Disclosure on the Firm Valuation, Open Journal of Accounting.

3- Hassan," Corporate Social Responsibility in Islamic Banks in Pakistan", Journal of Islamic Business and Management Vol.6 No.2, V et al. 2012, PP 97-7

4- Jindal, Sonia, & Kumar, Manoj. (2012). The determinants of HC disclosures of Indian firms. Journal of Intellectual Capital, 13(2): 221-247.

5- Xara, I, A), 2001),"A Framework to Audit intellectual capital", Journal of Knowledge Management Practice, August, pp-1-8.

6- Lev, B. & Schwartz, S.: “On the Use of Economic Concepts of Human Capital in Financial Statement”, Journal of Accounting Review, Indonesia, 1971.

7- Nazari, J.A. (2014). Intellectual Capital Measurement and Reporting Models. Knowledge Management for Competitive Advantage During Economic Crisis, p.117.

8- Kaplan, R & Scuzzy, Psychological Testing: Principles Application and Lessons, rd. Ed, Cote Book, California 1993

9- Jian xu Feng 2020 The impact of intellectual capital
Jon firm performance A modified and extended VAIC
Model.

دولة ليبيا

إدارة الكليات التقنية

كلية صرمان للعلوم والتقنية

قسم/ المحاسبة

استمارة / استبيان

السادة الأفاضل .....

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة من اجل الترقية العلمية .

تحت عنوان :

اثر القياس المحاسبي عن رأس المال الفكري على مستخدمي القوائم المالية

« دراسة ميدانية لمصحة صرمان الكبرى »

لذا أرجوا منكم التكرم بقراءة محتويات استمارة الاستبيان المرفقة ، والإجابة عن محتوياتها من الأسئلة المختلفة ، بكل حرية وموضوعية بما ترونه مناسباً علماً بان هذه الدراسة لن تكتمل إلا بمشاركتكم الطيبة وتعاونكم المثمر ، كما تؤكد لكم الباحثتان على أن إجاباتكم ستحاط بسرية تامة ، وستستخدم لإغراض البحث العلمي فقط .

ولكم خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم معنا

الباحث

استمارة رقم (1) استبيان خاص

أولا : البيانات الأولية :

يرجي وضع علامة **(√)** أمام الخيار المناسب لك فيما يأتي :

1- الجنس : ☐ ذكر ☐ أنثي

2- العمر

☐ 20 سنة إلى 25 سنة ☐ 25 سنة إلى 30 سنة

☐ 30 سنة اقل من 35 سنة ☐ 35 سنة اقل من 40

☐ 40 سنة اقل من 45 سنة ☐ 45 سنة إلى ما فوق

3- المؤهل العلمي

☐ دبلوم متوسط ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس

☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4- التخصص العلمي :

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال

☐ حاسوب ☐ تمويل ومصارف ☐ أخرى

5- مدة الخبرة بالعمل داخل المصحة :

☐ اقل من 5 سنوات ☐ 5 إلى اقل من 10 سنوات

☐ 10 إلى اقل من 15 سنة ☐ 15 إلى اقل من 20 سنة

☐ 20 إلى اقل من 25 سنة ☐ 25 إلى اقل من 30 سنة

☐ 30 فما فوق

الجزء الثاني : الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة :

رأس المال الفكري) المتغير المستقل) : هو الموجودات المعرفية والمهارات البشرية التي تمتلك المعارف والخبرات التي تمكنهم من الإسهام في أداء المنشاة من خلال توظيف مكونات رأس المال الفكري)الأصول البشرية ، الأصول الفكرية ، رأس المال الهيكلي ، الملكية الفكرية ، رأس المال الزبائني).

يرجي قراءة الاستبيان وبيان رأيكم من خلال وضع أشاره (✓) على الإجابة المحاذية لكل عبارة .

ت	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
رأس المال الفكري						
1	يؤثر فصل رأس المال إلى مادي وفكري في قرار المستخدم للقوائم المالية					
2	ان الهدف من قياس رأس المال الفكري تحقيق العدالة في عرض القوائم المالية					
3	ان عرض رأس المال بصيغة رأس مال مادي ورأس مال فكري يعزز من قدرة المستخدمين للقوائم المالية					
4	ان أنظمة المحاسبة التقليدية قاصرة عن تحديد رأس المال الفكري					
5	توجد نماذج محاسبية لقياس رأس المال الفكري					
مستخدمي القوائم المالية						
6	يؤثر فصل رأس المال إلى مادي وفكري في قرار المستثمر عند قراءته للقوائم المالية					
7	تؤثر نسبة رأس المال الفكري إلى موجودات في قرار المستثمرين					

8	تهتم مصحة صرمان الكبرى بسمعتها داخل السوق					
9	ان ارتفاع القيمة السوقية لأسهم المنشاة يعبر عن اهتمام الإدارة برأس مالها					
10	ان عرض رأس المال المنشاة بصيغة رأس مال مادي ورأس مال فكري يعزز من قدرة المستثمرين في اتخاذ القرار الرشيد					
11	ان عرض رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية التقليدية يعزز من قدرة هذه القوائم في إيصال المعلومات التي يرغب بها المستثمر					
12	ان عرض الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية لأسهم المصحة للتعبير عن رأس المال الفكري يدعم القدرة التنبؤية للمستثمرين					
13	تولي المنشاة اهتماما كبيرا بالعاملين من ذوي الخبرة والمعرفة بأمور العمل					
14	تعمل المصحة على إجراءات تغيرات وتحسينات في نوع المنتوج					
15	تعمل المصحة على تنمية القدرة الإبداعية					
16	تهتم المصحة بآراء الزبائن ويتم الأخذ بها					
17	هنالك أمكانية لتطبيق نظام ال ABC بما يوفر مؤشرات لقياس رأس المال الفكري					
18	ان عرض رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية لتحسين مكانتها في السوق					
19	ان عرض رأس المال المنشاة بصيغة رأس مال مادي ورأس مال فكري يساهم في زيادة القيمة السوقية للمصحة					

20	توجد مؤشرات ومقاييس محددة لقياس رأس المال الفكري					
21	ان أنظمة المحاسبة المالية التقليدية قادرة على قياس مكونات رأس المال الفكري					
22	لا توجد مؤشرات محددة لقياس وتحديد قيمة رأس المال الفكري					
23	توجد مؤشرات مالية يمكن الاستناد إليها لقياس راس المال الفكري					
24	ان تطبيق نظام ال ABC يعد من الأساليب الفاعلة لقياس رأس المال الفكري					
25	هناك صعوبات في استخدام نظام ال ABC في قياس رأس المال الفكري					
26	ان عدم تضمين رأس المال الفكري في القوائم المالية يؤكد قصور أنظمة المحاسبة التقليدية في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية					
27	يجب على الإدارة عرض رأس المال الفكري بشكل رقمي يساهم في تعزيز القدرة التنبؤية للمعلومة المحاسبية					
28	ان استخدام الكشوفات المالية المرفقة في القوائم المالية يساهم في تعزيز الإفصاح القيمي عن رأس المال الفكري في صلب القوائم المالية					
29	ان أنظمة المحاسبة التقليدية غير قادرة بشكلها الحالي على قياس رأس المال الفكري					
30	لاتوجد معايير محددة تمكن من قياس وتحديد قيمة رأس المال الفكري					
31	توجد معايير يمكن استخدامها لقياس رأس المال الفكري					
32	هنالك أمكانية لحصر وتجميع الأنشطة ذات المضمون الفكري عن غيرها من الأنشطة)مثل الرواتب والمكافآت والمزايا العينية .....الخ(					

33	هنالك أمكانية لوضع قيمة نقدية للأنشطة ذات المضمون الفكري					
34	ليس من الصعب عرض المعلومة الخاصة برأس المال الفكري والمقاسة محاسبيا بين طيات بنود القوائم المالية					
35	ليس كافيا عرض رأس المال الفكري بشكل مفرد ضمن القوائم المالية بل ينبغي تعزيزه بأنواع أخرى من الافصاحات					

انتهت لا ستبانه

شاكرا لكم حسن تعاونكم

دور استراتيجية الصدمة في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأكرانية: الموارد البشرية نموذجاً

إعـــــــداد:

أ . خليفة زريمق حسين الضبع

محاضر مساعد- كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة نالوت-ليبيا

alkhalifa7272@gmail.com

د. حازم حسنين محمد حسنين

محاضر - بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الأمريكية المفتوحة – واشنطن أمريكا

hazem.1991h@yahoo.com

أ-عمران شعبان الهادي هرون

محاضر مساعد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة نالوت – ليبيا

haronomran2@gmail.com

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى النظر في أهم آثار الحرب الروسية على أوكرانيا على الموارد البشرية، مع محاولة تعيين استراتيجية للخروج من هذه الأزمة أو على الأقل الحد من تداعياتها على الموارد البشرية. وعبر منهج التحليل الوصفي، تبين أن قرابة 200 مليون نسمة سيعانون من تداعيات هذه الحرب سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وليس هذا في الأجل القصير وإنما في الأجلين المتوسط والطويل أيضا. وعلى صعيد عنصر العمل، يبدوا أن المتأثر الأول بتداعيات الحرب، فما بين توقف شبة تام في دولة أوكرانيا، لا يزال العمال الروس مترقبين لمالات ومستقبل هذه الحرب سواء على أنفسهم أو أسرهم. وتبرز قنوات عديدة للتعلق بتأثير الحرب على عناصر الموارد البشرية سواء من حيث طبيعة بيئة العمل ذاتها أو القرة على دفع الأجور والتسريح من العمل. وفي أوكرانيا، لا مناص أمام قوة العمل إلا الانضمام للجيش للدفاع عن أرضها. ورغم هذه التوجهات، وفي ظل استمرارية الحرب الروسية الأوكرانية، فإنه من الصعب تحديد الآثار الآنية على الموارد البشرية، وإن كانت في معظمها إن لم تكن كلها سلبية حتى الآن.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية الصدمة، الحرب، روسيا، أوكرانيا، الموارد البشرية.

Abstract:

The study aimed to examine the most important effects of the Russian war on Ukraine on human resources, with an attempt to determine a strategy to get out of this crisis or at least limit its repercussions on human resources. Through the descriptive analysis approach, it was found that nearly 200 million people will suffer from the repercussions of this war, either directly or indirectly, and this is not in the short term but in the medium and long term as well. In terms of the labor element, it seems that the first to be affected by the repercussions of the war, between the near-total cessation in the state of Ukraine, Russian workers are still anticipating the consequences and future of this war, whether for themselves or their families. Many channels emerge to relate to the impact of the war on human resources elements, whether in terms of the

nature of the work environment itself or the ability to pay wages and layoffs. In Ukraine, the workforce has no choice but to join the army to defend its land. Despite these trends, and in light of the continuation of the Russian-Ukrainian war, it is difficult to determine the immediate effects on human resources, although most of them, if not all, are negative so far.

Keywords: Shock strategy, war, Russia, Ukraine, human resources.

أولًا: الإطار العام للدراسة

المقدمة:

أحدثت الازمة الروسية الأوكرانية فتقا عالميا، اضطربت على إثره مواقف البلدان بين داعم لحقوق الحماية، وناقد لخيار استخدام القوي المسلحة، وما بين هذا وذلك، سرعان ما تشابكت الأحداث وتنامت التطورات على أرض الواقع، حتى بدت التطورات العسكرية أسرع مما كان متوقعا لها. ونظرا للوزن النسبي الهام للاقتصاد الروسي في الاقتصاد العالم على صعيد الموارد الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعي، فقد أصبحت حدود التأثير تمتد لكافة مناطق العالم.

على مدى العامين الماضيين، تسببت الاضطرابات التي تلتها الاضطرابات - من أزمة صحية مستمرة إلى قضايا العدالة الاجتماعية - في حدوث ضائقة بين الموظفين في جميع أنحاء العالم ودفعت أصحاب العمل الأذكياء إلى العمل.

ومن ثم فإن التهديد الأخير بعدم الاستقرار هو دعوة أصحاب العمل إلى مزيد من الإجراءات، فالغزو الروسي لأوكرانيا. ومن المؤكد أن أصحاب العمل الذين لديهم موظفين أو أعمال في تلك البلدان لديهم تفويضات مختلفة بشأن الإجراءات - فقد أوقفت الشركات بما في ذلك ستاربكس وماكدونالدز عملياتها في روسيا، على سبيل المثال - ولكن حتى

بدون وجود روابط واضحة بالمنطقة، من المهم أن يتقدم أصحاب العمل، كما يقول الخبراء، كما يقول الخبراء، الوضع جعل العديد من الموظفين يترنحون وقلقون بشأن صراع عالمي وتدخل كبير للولايات المتحدة.(Kathryn Mayer. 2022)

مشكلة الدراسة:

تمثل الحرب حالة غير مرغوب فيها لدى السكان والعمال، وكلما كانت هناك قدرة على التغاضي عنها وعدم خوضها كلما كان ذلك الأمر هو السبيل الذي يسعون في اتجاهه. وقد شكلت الحرب الروسية الأوكرانية نموذجا لتصارع القوى الدولية وساحة للمعارك بين أقطاب دولية، ولكن هذه المرة من خلال أرض مشتركة وهوية تكاد تكون واحدة.

وفي هذا الصدد، فإن القوى العاملة هي أول من يتأثر بانعكاسات الحرب الدائرة. ولذلك يتم طرح الأسئلة التالية:

1- كيف أثرت الحرب الروسية الأوكرانية على الموارد البشرية؟
2- كيف تطورت الموارد البشرية في روسيا وأوكرانيا خلال العقد الأخير؟
3- ما هو دور استراتيجية الصدمة في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية؟

أهداف الدراسة:

لقد هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل دور استراتيجية الصدمة في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وأهم أثار هذه الحرب على الموارد البشرية ، حيث تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

1- تحليل أثر الحرب الروسية الأوكرانية على القوى البشرية
2- التعرف على طبيعة القوى البشرية والعاملة في كل من روسيا وأوكرانيا
3- تحديد دور استراتيجية الصدمة في مواجهة تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية

وعلى هذا النحو، فإن البحث الحالي بصدد محاولة تحليل علاقة الموارد البشرية بالحرب الروسية الأوكرانية، وإلى أي مدى يمكن اتباع استراتيجية للتخلص من الآثار السلبية للحرب أو على الأقل تقليلها؟

منهجية الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي، وهذا لأنه يتلاءم مع موضوع البحث من خلال عرض وتحليل مختلف المفاهيم والمعطيات وربطها بأسبابها وذلك بالاعتماد على المراجع والدوريات العربية والاجنبية المتوفرة حول الاطار النظري بهدف الوصل إلى نتائج البحث لقد تمثلت إجراءات الدراسة الحالية فيما يلي:

حيث تناولت الدراسة بشكل عام الإطار النظري حيث اشتملت على ثلاث مباحث هما: المبحث الأول: السكان والقوة البشرية في روسيا وأوكرانيا ، والمبحث الثاني: الموارد البشرية في ضل الحرب، وتناول المبحث الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية حرب متصاعدة وأثار متنوعة:

المبحث الأول

السكان والقوة البشرية في روسيا وأوكرانيا

تشكل القوة البشرية في كل من روسيا وأكرانيا أعدادا هائلة تصل إلى ملايين الأفراد، ففي الوقت الذي سجل فيه تعداد السكان ما يصل إلى 145 مليون نسمة في روسيا، يصل تعداد السكان في أوكرانيا إلى 41 مليون. بما يعني أن أوكرانيا تشكل ثلث السكان في روسيا

الشكل رقم (1) تعدد السكان في روسيا وأوكرانيا

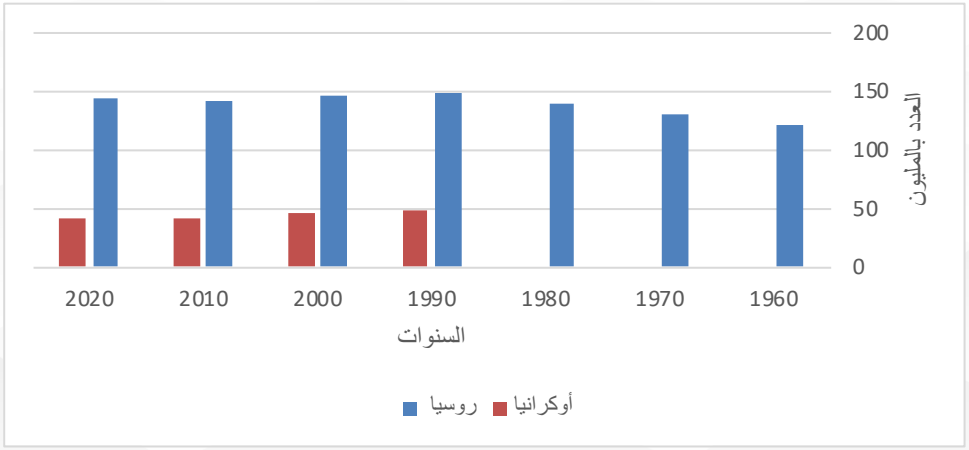

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي في التسعينيات، كان العقد الأول من الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق كارثيا بالنسبة لروسيا، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي الإسمي من 516 مليار دولار في عام 1990 إلى 196 مليار دولار في عام 1999، وهو ما يمثل ضياع أكثر من 60 في المئة من الاقتصاد الروسي. وبعد تولي بوتين السلطة في أبريل 2000، اعتمد استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية قدراتها الاستراتيجية. (العوضي ، 2017، ص5.)

وفي الفترة 2000-2007، تمكنت روسيا من تحقيق نمو لم يسبق له مثيل في صادرات الطاقة- حيث ارتفعت بنسبة قياسية بلغت 62 في المئة- على الرغم من أن روسيا تنتج فقط 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويبلغ عدد سكانها ما يعادل 2٪ من سكان العالم، فهي ثالث أكبر منتج ومستهلك لموارد الطاقة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة، إلا أنها توفر 10٪ من الإنتاج العالمي و5 ٪ من استهلاك الطاقة في العالم. وتحتل روسيا المرتبة الأولى في العالم في صادرات الغاز، والثانية في صادرات النفط والثالثة في صادرات الفحم. من خلال إنتاج الطاقة بحوالي 1470 مليون طن متري، تصدر روسيا أكثر من نصف الطاقة الأولية المنتجة. (The Energy Research Institute of the Russian Academy of Sciences, 2019, p132.)

ومما يثير الدهشة حقا، أن روسيا لها موقف متناقض في النظام الاقتصادي العالمي الحديث، فهي تمتلك سمات الدول المتقدمة والنامية. وتقع روسيا في المرتبة 43 الأكثر قدرة على المنافسة في العالم من بين 140 دولة تم تصنيفها. ويؤكد هذا تطور الاقتصادي الروسي، الذي تقدم للمركز 43 عام 2019، بعد أن كان في المركز 63 في عام 2011.

ويوضح الجدول رقم (1)، أهم مؤشرات الاقتصاد الروسي خلال الفترة (2019- 2023)، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي تطورا من 1.46 تريليون دولار عام 2019 إلى 1.52 تريليون دولار. وذلك بمعدل نمو سجل أعلى نسبة له عند 5.7% عام 2021 مقابل معدلات سلبية عند -2.7 و-2.1% عامي 2020 و2022، وكلاهما يشير إلى أزمة فالأولى هي أزمة جائحة كوفيد 19 والثانية هي الحرب الروسية الأوكرانية.

جدول رقم (1) أهم مؤشرات الاقتصاد الروسي خلال الفترة (2019- 2023)

المؤشرات	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (تريليون دولار)	1.46	1.42	1.50	1.47	1.52
معدل نمو الناتج	2.2	-2.7	5.6	-2.1	3.6
نصيب الفرد من الناتج	9882	9632.3	10207	10030	10421
الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	12.1	12.4	17.6	16	15
معدل التضخم	4.5	3.4	6.7	6.9	6
معدل البطالة	4.5	5.6	4.9	3.9	3.3
الحساب الجاري إلى الناتج	4	2.4	6.6	10.5	2.5

.Source: IMF – World Economic Outlook Database, April 2024

ووفقا للجدول أعلاه، فإن الدين الحكومي الروسي كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تزايد من 12.1% إلى 15% عام 2023. ويظل نسبة قليلة وفي الحدود المثلى. وقد سجل الحساب الجاري فائضا على الدوام وصلت أقصى نسبة له إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 10.5% عم 2022، مقابل 2.4% عام 2020. وكذلك، يعد معدل البطالة في حدوده الطبيعية بأقل من 5% على مدر الفترة الزمنية (2019- 2023) ما عدا عام 2020 الذي سجل فيه 5.6%.

وفي نفس السياق فقد تطور الاقتصاد الأوكراني أيضا كما يتضح من الجدول التالي رقم (2)، حيث تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي من قرابة 102 مليار دولار عام 2019 إلى 76.1 مليار دولار. أي أنه فقد أكثر ربع قيمته بسبب الحرب الروسية على الأراضي الأوكرانية.

وفي سياق متصل، فقد تصاعدت نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 50.3% عام 2019 إلى 84.4% عام 2023. وسجل الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي عجزا على مدار الفترة (2019- 2023)، فيما عدا عام 2022 الذي حقق فيه فائضا.

جدول رقم (2) أهم مؤشرات الاقتصاد الأوكراني خلال الفترة (2019- 2023)

المؤشرات	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي (مليار دولار)	101.9	98.12	101.5	72.3	76.1
معدل نمو الناتج	3.2	3.8	3.4	-28.8	5.3
نصيب الفرد من الناتج	2426	2350	2453	2043	2208
الدين الحكومي إلى الناتج	50.3	61	49	78.4	84.4
معدل التضخم	7.9	2.7	9.4	20.2	12.8
معدل البطالة	8.2	9.5	9.8	-	-
الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	-2.7	3.4	-1.9	5	-5.3

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

ولم تكتف الحرب الروسية الأوكرانية بالتأثير على اقتصاد كل منهما، بل امتدت لتؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال ثلاث قنوات رئيسية: العقوبات المالية، وأسعار السلع الأساسية، وانقطاعات سلسلة التوريد.

وقد ذهبت دراسة(Kenneth Rogoff. 2022) إلى أن الحرب بين روسيا وأوكرانيا شكلت كارثة، حيث أدت الحرب تفاقم عدد من الاتجاهات الاقتصادية العالمية السلبية القائمة مسبقا، بما في ذلك ارتفاع التضخم، والفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي المتزايد، وتراجع العولمة، وتفاقم التدهور البيئي. وعلاوة على ذلك، ومع نهاية واضحة لعائدات السلام التي ساعدت لفترة طويلة في تمويل الإنفاق الاجتماعي الأعلى، فإن إعادة التوازن للأولويات المالية قد تكون صعبة للغاية حتى في الاقتصادات المتقدمة.

المبحث الثاني
الموارد البشرية في ظل الحرب

في أوقات الأزمات يرتبط أداء الموارد البشرية ارتباطًا جوهريًا بنجاح الأدوار والمسؤوليات الأخرى. على سبيل المثال، لن يتمكن قادة الموارد البشرية من ضمان سلامة الموظفين

بشكل فعال إذا لم يتمكنوا من إرسال رسائل داخلية ومعلومات أساسية في الوقت المناسب إلى الأشخاص المناسبين. ويجب أن تكون سلامة الموظفين هي الشغل الشاغل في أوقات الحرب. بينما تركز العديد من المؤسسات بشكل ضيق على السلامة الجسدية، من المهم عدم التغاضي عن كيفية تأثير الصدمات الجيوسياسية على الصحة العقلية والعاطفية للموظفين. قد يكون لديهم أسرة في المنطقة المتضررة، أو يربطون الموقف بصدمة سابقة، أو يواجهون تحديات مالية من خلال العقوبات، أو يرون أن ظروف الصحة العقلية الحالية تتفاقم. وخاصة عندما تنظر إلى صورة شاملة للرفاهية، لا يتم ضمان حتى سلامة هؤلاء الموظفين غير الموجودين فعليًا في المناطق المتضررة(Teresa Zuech. 2022).

ومن المرجح أن تواجه الشركات اليوم أزمات جيوسياسية تؤثر على عملياتها الأساسية أكثر من أي وقت مضى. في حين أن كبار مسؤولي الموارد البشرية وغيرهم من قادة الموارد البشرية نادرًا ما يكونون مسؤولين بشكل مباشر عن توجيه مؤسساتهم من خلال هذه الأنواع من الأحداث، إلا أنهم يلعبون عددًا من الأدوار الداعمة المهمة في مساعدة الموظفين. وتشمل هذه ضمان سلامة الموظفين الجسدية والعقلية والعاطفية، ومراقبة وتخفيف المخاطر المتعلقة بالموهبة والمساعدة في إدارة الأزمات والاتصالات.

وقد جلبت التطورات السريعة للحرب الروسية الأوكرانية عواقب إنسانية واقتصادية غير محدودة، ليس فقط في نطاق طرفي النزاع، بل امتد الأمر إلى مناطق أخرى، تجاور كلا الدولتين إلى دول ومناطق تبعد عنها بقارات أخرى. ومما هو متوقع أن عديد من مناطق العالم مُعرَّضة لتداعيات هذه الأزمة عبر خمس قنوات رئيسية وهي: 1) زيادة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي 2) زيادات أسعار النفط والغاز، 3) عزوف المستثمرين عن المخاطر/ جنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة (الأمر الذي قد يؤثّر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على الأسواق الصاعدة ككل، 4) الصادرات، و5) السياحة.

وتأسيسا على ذلك، ستضرب الحرب ضد أوكرانيا والعقوبات المفروضة على روسيا الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، حيث من المتوقع أن تتحمل الأسواق الناشئة والبلدان

النامية في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى العبء الأكبر، وفقًا لما جاء في آخر تحديث اقتصادي للمنطقة من البنك الدولي. ومن المتوقع الآن أن ينكمش اقتصاد المنطقة بنسبة 4.1 في المائة هذا العام، مقارنة مع توقعات ما قبل الحرب بنمو بنسبة 3 في المائة، حيث أدت الصدمات الاقتصادية من الحرب إلى تفاقم الآثار المستمرة لوباء COVID-19 سيكون هذا هو الانكماش الثاني خلال عدة سنوات، ومضاعف الانكماش الناجم عن الوباء في عام 2020. ومن المتوقع أن يتقلص الاقتصاد الأوكراني بنحو 45.1 في المئة هذا العام، على الرغم من أن حجم الانكماش سيعتمد على مدة وشدة الحرب. بعد تعرضه لعقوبات غير مسبوقة، انغمس الاقتصاد الروسي بالفعل في ركود عميق حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج بنسبة 11.2٪ في عام 2022.((World Bank. 2022

وإزاء ما تقدم، فإن حجم الأزمة الإنسانية التي أطلقتها الحرب مذهل. فقد قالت آنا بييردي، نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة أوروبا وآسيا الوسطى: «الغزو الروسي يوجه ضربة هائلة للاقتصاد الأوكراني وألحق أضرارًا جسيمة بالبنية التحتية». «تحتاج أوكرانيا إلى دعم مالي هائل على الفور حيث تكافح من أجل الحفاظ على استمرار اقتصادها وتعمل الحكومة لدعم المواطنين الأوكرانيين الذين يعانون ويتأقلمون مع وضع صعب». وزادت الحرب من المخاوف المتزايدة من تباطؤ عالمي حاد، وارتفاع التضخم والديون، وارتفاع مستويات الفقر. وقد انعكس الأثر الاقتصادي من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك أسواق السلع والأسواق المالية، وروابط التجارة والهجرة، والأثر السلبي على الثقة. كما تضر الحرب بشدة بالاقتصادات الناشئة والنامية في أوروبا وآسيا الوسطى، وهي منطقة كانت تتجه بالفعل إلى تباطؤ اقتصادي هذا العام بسبب الآثار المستمرة للوباء. بالإضافة إلى روسيا وأوكرانيا، من المتوقع أن تدخل بيلاروسيا وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان في حالة ركود هذا العام، في حين تم تخفيض توقعات النمو في جميع الاقتصادات بسبب تداعيات الحرب، ونمو أضعف من المتوقع في منطقة اليورو. وصدمات السلع والتجارة والتمويل.

وعلى صعيد الموارد البشرية، لم تكن هي الأخرى ببعيد عن تلك الحرب، فما بين مدافع عن وطنه وما بين ما مدافع عن حدوده، وما بين فارا بنفسه وما بين منتظرا لأجله، هكذا

المشهد بين روسيا وأوكرانيا، لا يعرف مداه سوى من عايشه.

ومع استمرار القتال بين القوات الروسية والأوكرانية، فرضت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجموعة من الولايات القضائية الأخرى عقوبات ضد بعض الكيانات والأفراد الروس، وكذلك ضد الدولة الروسية ككل. ويستعد الآلاف من أرباب العمل العالميين، وخاصة أولئك الذين لديهم عمليات في روسيا وأوكرانيا، للتأثير الاقتصادي الحتمي، حيث تتعطل القوى العاملة وسلاسل التوريد، تمامًا كما بدأت المنطقة في التعافي من التأثير المعوق لوباء COVID-19. في الواقع، يبدو أن العقوبات قد أثرت بالفعل في الاقتصاد الروسي، حيث خفضت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيفها الائتماني إلى وضع "غير مرغوب فيه.((Lavanga and Wijekon, et al. (2022). P15

وبديهيا، ففي ظل تصاعد غمار الحرب أن تتأثر القوة العاملة لدولة الغزو وكذلك للدولة التي يتم محاربتها، بداية من عدم القدرة على تحقيق الأمن في بيئة العمل، مرور بالقدرة المحدودة على دفع أجور العمال. ناهيك عن اضطراب سوق العمل ومخاوفه المستقبلية وعدم القدرة على المغادرة إلى سوق عمل آخر.

كما ستشكل القيود المفروضة على المعاملات المالية الدولية عائقاً أمام أصحاب العمل متعددي الجنسيات خارج روسيا الذين يدفعون لقوى العمل في روسيا. والشركات متعددة الجنسيات التي لا تدفع لموظفيها في الوقت المحدد تكون مسؤولة عن الفائدة اليومية على أي متأخرات، ولموظفيها خيار إيقاف جميع أعمالهم مع الاستمرار في الحصول على رواتبهم المستمرة حتى يتم دفع أجرهم بالكامل. بينما قد تبحث الشركات متعددة الجنسيات عن وسائل أخرى لدفع أجور هؤلاء العمال من خلالها - بما في ذلك عن طريق البدائل التي توفرها الصين وبائعي الدفع من الأطراف الثالثة وبطاقات الائتمان المدفوعة مسبقًا - يجب عليهم النظر بعناية في هذه الخيارات، لأن مثل هذه الوسائل البديلة قد تشكل تحايلاً غير قانوني على العقوبات. .(Lavanga and Wijekon, et al. 2022. P16) ووفقا للأمم المتحدة، يومًا بعد يوم، يتزايد عدد القتلى والمعاناة الإنسانية في المدن والبلدات والقرى في جميع أنحاء أوكرانيا. فمنذ أن شنت القوات المسلحة الروسية هجماتها في 24 فبراير، قُتل ما لا

يقل عن 1035 مدنياً وجُرح ما لا يقل عن 1650 شخص. وقد استخدمت القوات العسكرية أسلحة متفجرة ذات تأثير واسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان أو بالقرب منها - بما في ذلك الصواريخ وقذائف المدفعية الثقيلة والصواريخ وكذلك الغارات الجوية. تعرضت المنازل الخاصة والمباني السكنية متعددة الطوابق والمباني الإدارية والمرافق الطبية والتعليمية ومحطات المياه وأنظمة الكهرباء للتدمير على نطاق واسع، مما كان له آثار كارثية على المدنيين وحقوق الإنسان الخاصة بهم، بما في ذلك حقوقهم في الصحة والغذاء والماء، التعليم والسكن.(UNITED NATIONS. 2022) وفي ملمح هام للغاية، تُظهر الأرقام الصادرة عن البنك الدولي أن السائحين الوافدين إلى أوكرانيا لم يتعافوا أبدًا، وانخفضوا إلى النصف مقارنة بما كانوا عليه منذ عام 2014 - كما هو موضح في الرسم البياني أدناه في الشكل رقم (2).

شكل (2) تطور أعداد السائحين إلى أوكرانيا ما قبل وما بعد أزمة القرم 2014

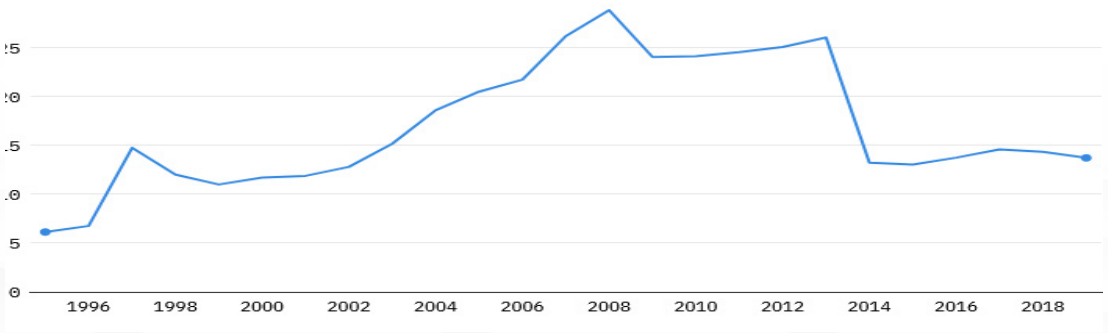

المصدر: البنك الدولي.

أضف إلى ما تقدم، التسريح الجماعي للعمال / وقف العمليات / تصفية الكيانات القانونية الروسية وحلها، حيث سيؤدي عدم القدرة على دفع أجور العمال إلى إجبار الشركات متعددة الجنسيات على النظر في خيارات مثل منح العمال إجازة غير مدفوعة الأجر أو تسريح جماعي

للعمال وحتى وقف جميع العمليات في روسيا التي تشمل التخلي عن الممتلكات والمعدات الموجودة في روسيا والتخلف عن سداد عقود الإيجار والعقود الأخرى. يجب النظر بعناية في أي من هذه الخيارات في ضوء قوانين العمل الروسية المعمول بها والتي تتطلب إخطارات مكتوبة للموظفين والوكالات الحكومية. على سبيل المثال، هناك حظر على إنهاء خدمة فئات معينة من الموظفين (مثل الأمهات العازبات)، حتى في حالة التسريح الجماعي للخدمة، ومبالغ تعويضات نهاية الخدمة المحددة مدفوعة بطول الوقت الذي يستغرقه الموظفون لتأمين عمل آخر. تتراوح العواقب القانونية لعدم اتباع هذه الإجراءات من غرامات إدارية غير كبيرة إلى حد ما (تبدأ من حوالي 50 دولارًا أمريكيًا) إلى المسؤولية المدنية الشخصية وحتى الجنائية المحتملة للموظفين الإداريين الموجودين في روسيا، وخاصة أولئك المسؤولين عن كشوف المرتبات.(Lavanga and Wijekon, et al. 2022. P16) على الجانب الآخر، يبقى الهم الأول لدى الأوكرانيين في تفادي القتل أو الاصابة، حيث يتوجب على أرباب العمل ضمان صحة وسلامة عمالهم أثناء العمل مقترنًا بالوضع الخطير الحالي، يشير إلى أنه ينبغي السماح للعمال الأوكرانيين بالتماس اللجوء والانتقال إلى بر الأمان في أسرع وقت ممكن.

ناهيك عن الفرار من الدولة ذاتها، حيث عبر العديد من الأوكرانيين بالفعل الحدود الغربية إلى بولندا، أو يغادرون أوكرانيا بطريقة أخرى. ومع ذلك، يُحظر على الرجال الأوكرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و60 عامًا مغادرة البلاد وتم حثهم على الانضمام إلى الجيش. وقد أعلنت وكالة حرس الحدود البولندية في 14 أبريل، أن بولندا استقبلت حتى الآن ما يقرب من 2.76 مليون لاجئ فارين من أوكرانيا منذ بداية العملية العسكرية الروسية في 24 فبراير الماضي.

وبالنسبة للموظفين الوافدين غير الأوكرانيين في أوكرانيا، قد يكون أرباب العمل ملزمون بواجب إعادة هؤلاء العمال في أسرع وقت ممكن. بالنسبة للعمال الأوكرانيين المحليين، فإن الوضع أكثر تعقيدًا حيث قد يرغب البعض في البقاء وقد يرغب البعض في الانتقال إلى أجزاء أكثر أمانًا من البلاد أو عبر الحدود. يجب على أرباب العمل الانتباه إلى المشورة من

الحكومة الأوكرانية في تنفيذ تدابير الطوارئ للسماح بسلامة هؤلاء العمال.

كل هذا قد يعني أن الموظفين قد يضطرون إلى التخلي عن وظائفهم، على الأقل مؤقتًا. يُنصح أصحاب العمل بالتعامل مع مثل هذه المواقف بدقة وحساسية. في الواقع، سيتعين على أصحاب العمل النظر في عقود العمل والسياسات الخاصة بهم في ضوء القانون الأوكراني والوضع المتدهور على أرض الواقع، عند النظر في خياراته) ترك الوظيفة بسبب الخدمة العسكرية الإلزامية، سبب آخر للتخلي عن العمل في أوكرانيا هو الخدمة العسكرية الإلزامية التي فُرضت مؤخرًا على الرجال الأوكرانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 عامًا.

من المرجح أن يفكر أصحاب العمل في ترك هذه الوظائف مفتوحة لمثل هؤلاء المجندين العسكريين في الوقت الحالي. سيتعين عليهم أيضًا التفكير فيما إذا كان عليهم الاستمرار في دفع رواتب هؤلاء المجندين، في ضوء القانون الأوكراني.

وحول دفع أجور العمال في أوكرانيا، فمن المرجح أن يؤدي تمزق البنية التحتية المالية الأوكرانية بسبب الهجمات العسكرية إلى صعوبات في دفع رواتب العمال الموجودين حاليًا في أوكرانيا. وبالتالي، فإن عدم القدرة على دفع أجور العمال سيجبر أصحاب العمل على النظر في خيارات مثل منح العمال إجازة غير مدفوعة الأجر أو حتى إنهاء العقود. ينبغي النظر بعناية في أي من هذه الخيارات في ضوء قانون العمل الأوكراني المعمول به، والحساسيات لاتخاذ إجراءات توظيف سلبية في الجو الحالي.

ويبقى التأثير المتتالي للصراع وكذلك العقوبات عامل سيؤثر حتمًا على البلدان الأخرى التي تعتمد على التجارة والأعمال مع روسيا وأوكرانيا. سيؤدي قطع العلاقات مع الشركاء التجاريين في هذين البلدين إلى التأثير سلبًا على المشاريع في البلدان الأخرى.

وفي الأخير، سيكون التأثير حادًا بشكل خاص على الشركات الأوروبية، حيث يُعد الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، حيث يمثل 37 في المئة من التجارة العالمية لروسيا في عام 2020. لعقود، كانت روسيا وجهة رئيسية للشركات الأوروبية في مجموعة من الصناعات، بما في ذلك التمويل والزراعة والغذاء، والطاقة، والسيارات، والطيران. كما

سيؤدي هذا التأثير «غير المباشر» إلى الضغط على القوى العاملة خارج روسيا وأوكرانيا، مما يؤدي إلى اضطرار أرباب العمل إلى تعليق المشاريع أو إلغائها، مما يؤدي إلى إجازات أو تسريح العمال. ويجب أن يكون أصحاب العمل أيضًا حساسين تجاه التأثير العاطفي للوضع. وقد يجد الموظفون الذين يرون زملائهم وعائلاتهم متأثرين بشكل مباشر بالنشاط العسكري صعوبة في التركيز على العمل كالمعتاد. ومن المهم أن يُظهر أصحاب العمل أنهم على دراية بذلك، وأنهم لا يُنظر إليهم على أنهم عميان أو غير متأثرين بالتأثير البشري.

وبشكل عام، يلخص الشكل رقم (3)، قنوات تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الموارد البشرية، والتي يتم تصنيفها إلى قنوات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

الشكل رقم (3)، قنوات تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الموارد البشرية

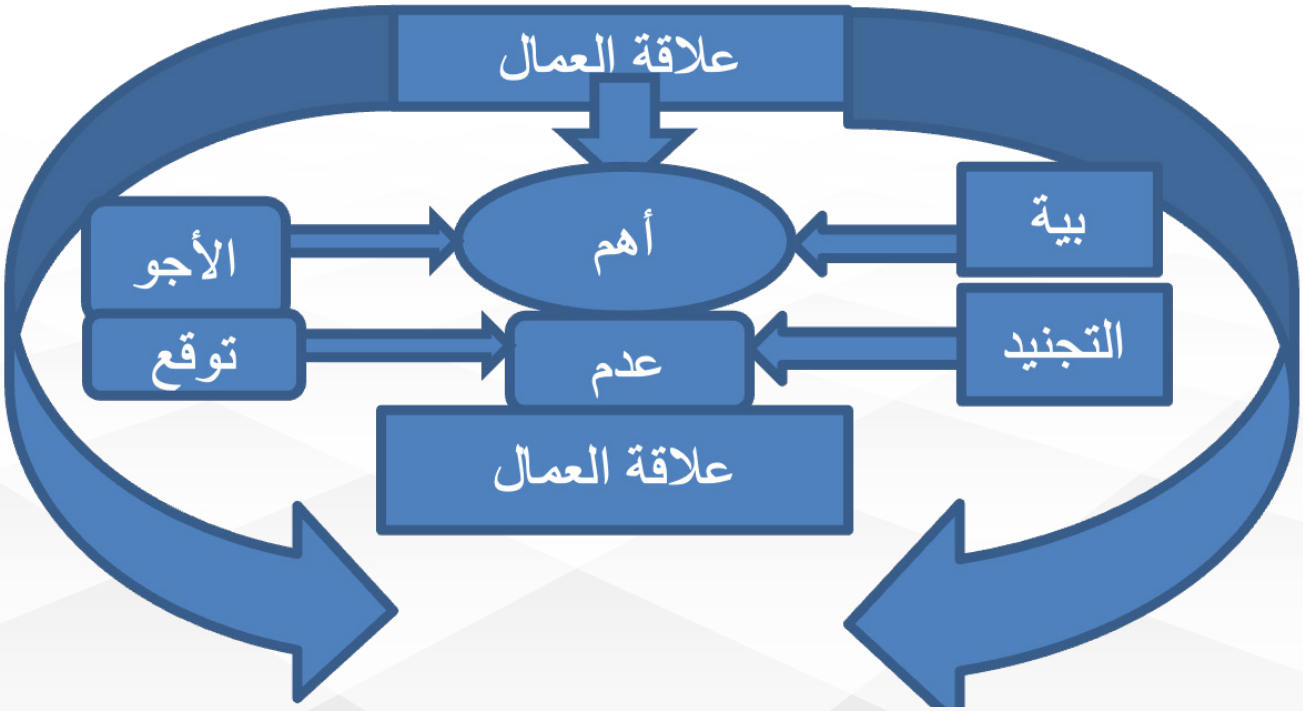

المصدر: إعداد الباحثين.

المبحث الثالث

الحرب الروسية الأوكرانية: حرب متصاعدة وآثار متنوعة

هكذا يمكن وصف الدعم الدولي المقدم لعناصر الموارد البشرية في أوكرانيا، فسرعان ما قدمت الأمم المتحدة 2 مليون دولار لحماية المدنيين في إعلان صريح لها أنه أنها للدعم الإنساني.(https://news.un.org/en/story/2022/02/1112662) كما بادرت عديد من البلدان الأوروبية في أعقابها نحو تقديم مساعدات مالية وغذائية لمتضرري الحرب. فضلا عن فتح بعض البدان كبولندا حدودها للفارين من الحرب. غير أن هذه المعالجات لا تتصل بصورة مباشرة بالحافظ على الموارد البشرية، بالصورة التي يجب أن تكون عليها. وذلك في ظل تزايد مستويات المخاطر وتنامي حدتها.

وهو ما يحتاج بصورة عاجلة لاستراتيجية خاصة تساعد في الحافظ على الموارد البشرية وتقلقل معدلات القتل والتشرد من جانب، ومن جانب آخر إيقاف الحرب أولا ثم العمل على تهيئة بيئة نفسية سوية لتلافي الآثار السلبية لهذه الحرب على العمال، والأسر، والأطفال، وغيره.

وعلى مر العقود، ساعدت الأمم المتحدة في إنهاء العديد من الصراعات، في كثير من الأحيان من خلال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن – وهو الجهاز الذي تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وهي الحفاظ على صون السلم والأمن الدوليين. وهو ما ينبغي العمل عليه من خلال إتباع أسلوب الحوار لا العقوبات، حتى يتم وضع جميع الأطراف على طاولة الحوار والمناقشة، سعيا نحو وقف النزيف وأملا في إنهاء الحرب.

وفيما يلي نقاط رئيسية يمكن من خلالها التأثير على الموارد البشرية في ظل الحرب المتصاعدة:

1: كي تنجح جهود وقف الحرب، يجب أن نبني الثقة

2: العمل على استخدام الرقمنة والوسائل الرقمية لتجسير الوصول للتعلم في أوقات الحرب

3: الانتباه للصحة العقلية للشباب والأطفال خاصة

4: إيجاد التمويل اللازمة للموارد البشرية النازحة أو الفارة من الصراع

5: تضمين إطار تشريعي دولي يحمي الموارد البشرية من الحرب

6: بناء جسر ثقافي بين الشباب الروسي والأوكراني لوقف النزيف.

ويلخص الشكل رقم (4)، آليات التأثير على الموارد البشرية في ظل الحرب المتصاعدة

شكل (4) آليات التأثير على الموارد البشرية في ظل الحرب المتصاعدة

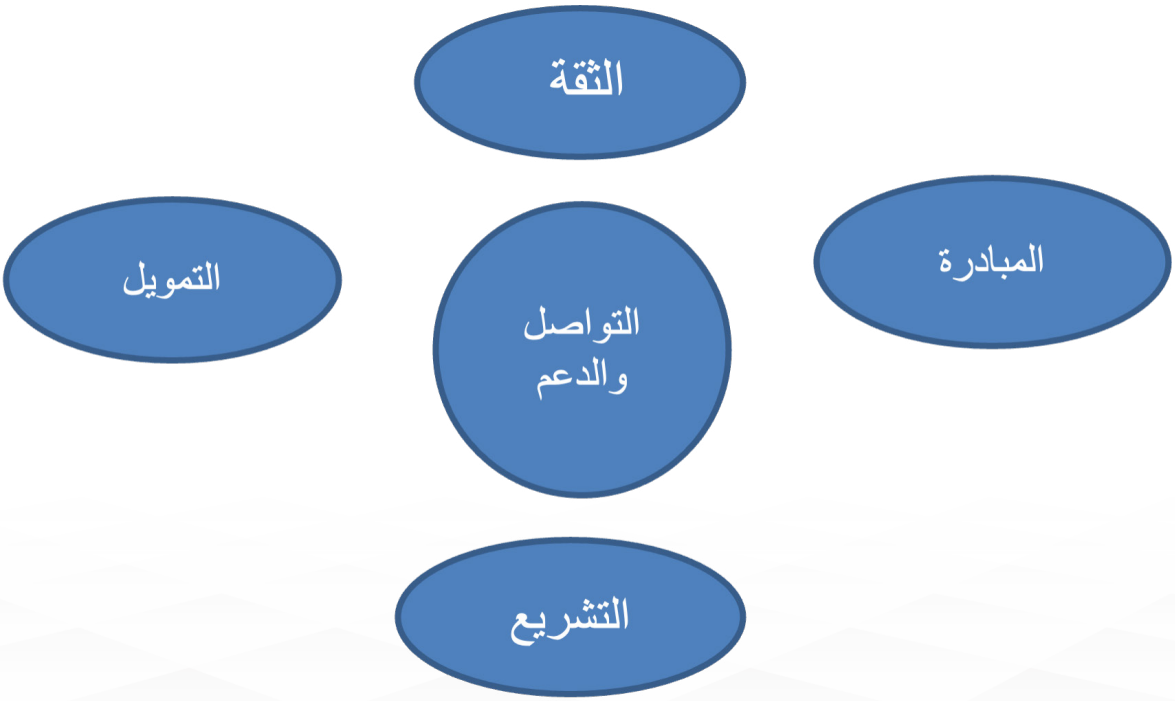

المصدر: إعداد الباحثين.

الخاتمة والنتائج

حاولت الدراسة الحالية النظر في أهم آثار الحرب الروسية على أوكرانيا على الموارد البشرية، مع محاولة تعيين استراتيجية للخروج من هذه الأزمة أو على الأقل الحد من تداعياتها على

الموارد البشرية. وعبر منهج التحليل الوصفي، تبين أن قرابة 200 مليون نسمة سيعانون من تداعيات هذه الحرب سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وليس هذا في الأجل القصير وإنما في الأجلين المتوسط والطويل أيضا.

وعلى صعيد عنصر العمل، يبدوا أنه المتأثر الأول بتداعيات الحرب، فما بين توقف شبة تام في دولة أوكرانيا، لا يزال العمال الروس مترقبين لمالات ومستقبل هذه الحرب سواء على أنفسهم أو أسرهم. وتبرز قنوات عديدة للتعلق بتأثير الحرب على عناصر الموارد البشرية سواء من حيث طبيعة بيئة العمل ذاتها أو القرة على دفع الأجور والتسريح من العمل. وفي أوكرانيا، لا مناص أمام قوة العمل إلا الانضمام للجيش للدفاع عن أرضها. ورغم هذه التوجهات، وفي ظل استمرارية الحرب الروسية – الأوكرانية، فإنه من الصعب تحديد الآثار الآنية على الموارد البشرية، وإن كانت في معظمها إن لم تكن كلها سلبية حتى الآن.

قائمة المراجع

1. حسني عماد حسني العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المؤتمر الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2017، ص5.
2. Kathryn Mayer. (2022). Ukraine and Russia: What is HR's role? March 17. https://hrexecutive.com/ukraine-and-russia-what-is-hrs-role/.
3. The Energy Research Institute of the Russian Academy of Sciences, GLOBAL AND RUSSIAN ENERGY OUTLOOK 2019, Moscow, 2019, p132.
4. Kenneth Rogoff. (2022). The Long-lasting Economic Shock of War. IMF. The Long-lasting Economic Shock of War (imf.org).
5. Teresa Zuech. (2022). The Russian Invasion of Ukraine is Impacting Employees. How Should HR Respond? March 07. https://www.gartner.com/en/articles/the-russian-invasion-of-ukraine-is-impacting-employees-how-should-hr-respond-1.

6. World Bank. (2022). Russian Invasion to Shrink Ukraine Economy by 45 Percent this Year. 10 April. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/04/10/russian-invasion-to-shrink-ukraine-economy-by-45-percent-this-year.

7. Lavanga Wijekoon, Stephan Swinkels, Elizabeth Lalik, Raoul Parekh, Darren Isaacs and Uliana Kozeychuk © Littler Mendelson. (2022). Impact of the Ukraine Conflict and Related Sanctions on Global Workforces . March 3. https://www.shrm.org/resourcesandtools/legal-and-compliance/employment-law/pages/the-impact-of-the-ukraine-conflict-and-related-sanctions-on-global-work-forces.aspx.

8. Lavanga Wijekoon, etal. Op, cit.

9. UNITED NATIONS. (2022). Situation in Ukraine. Statements Office of the High Commissioner for Human Rights. March. https://www.ohchr.org/en/statements/2022/03/situation-ukraine.

10. Lavanga Wijekoon, etal. Op, cit.

11. لمزيد من التفاصيل يمكن الرجو للموقع التالي https://news.un.org/en/story/2022/02/1112662.

طـرق اسـتثمار المـوارد الاقتصاديـة فـي دولـة ليبيا.

إعـــــــداد:

صالح خلفية إبراهيم

عضـو هيئـة تدريـس في قسـم الهندسـة المعمارية - بكلية التقنيات الهندسـية القبة.

زهير محمد عبدالعاطي

عضـو هيئـة تدريس فـي قسـم الجغرافيا - جامعـة درنة فـرع القبة.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

الملخص:

أهتمت هذه الدراسة بتحليل طرق استثمار الموارد الاقتصادية (الطبيعية-البشرية) بدولة ليبيا، بهدف الوصول إلى أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وكذلك معرفة أهم طرق استثمار الموارد الاقتصادية، ووضع حلول تساهم في رفع المستوى الاقتصادي للدولة، وتم استخدام أسلوب الملاحظة، ولتحقيق الأهداف استخدم المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتبين الدراسة أهم طرق استثمار الموارد الاقتصاية وكيفية استثمارها في الدولة الليبية.

وتقترح الدراسة تطبيق القوانين التي تحد من الاستثمار العشوائي للموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية، وتفعيل الدور الإعلامي بحيث يحث على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل يرفع من المستوى الاقتصادي للدولة.

الكلمات المفتاحية: الموارد الاقتصادية، دولة ليبيا، الجغرافيا الاقتصادية، إدارة الموارد في الهندسة المعمارية.

Abstract:

This study was concerned with analyzing the methods of investing economic resources (natural-human) in the State of Libya, with the aim of reaching the most important reasons leading to the weak investment of economic resources in the State of Libya, as well as knowing the most important methods of investing economic resources. The study developed solutions that would contribute to raising the country's economic level. The observation method was used, and to achieve the objectives, the descriptive and analytical approaches were used. The study shows

the most important ways to invest economic resources and how to invest them in the Libyan state.

The study proposes implementing laws that limit the random investment of natural and human economic resources, and activating the media's role to encourage the preservation of natural resources and their investment in a way that raises the country's economic level.

Keywords: Economic resources, State of Libya, Economic geography, Resource management in architecture.

المقدمة:

تشكل الموارد الاقتصادية في المجتمع (الموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية) مصدر عناصر الإنتاج، التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات الإنسانية؛ نفهم الموارد الاقتصادية هنا على أنها عناصر الإنتاج وكل السلع والخدمات، سواء تلك التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى، أو تلك التي تذهب للاستهلاك النهائي (خضوري، 2018، 87).

اهتم هذا البحث بدراسة الموارد الاقتصادية، بهدف معرفة الموارد الاقتصادية، وتحديد الفرق بين مصطلحات التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، وكذلك التعرف على مدى تحقق النمو والتنمية الاقتصادية العالمية لوفرة الموارد الطبيعية، ثم تناول البحث طرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

إن دراسة طرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، من أهم ما يبين تأثير استثمار الموارد الاقتصادية على المستوى الاقتصادي للدولة، وكيفية استثمارها، ووضع حلول تحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية الطبيعية

والبشرية، ونلاحظ من خلال الدراسة ان دولة ليبيا تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والبشرية، وتعتمد على مورد النفط بشكل كبير دون الاهتمام باستثمار الموارد الاقتصادية الاخرى، ويتبين هذا التأثير في عدة جوانب ومنها موارد الجانب السياحي والسكني والصحي والبيئي والصناعي والخدمي، وهذا مما أدى إلى القيام بالدراسة في شكل موضوعين أولها الوضع الراهن لأثر استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وثانيها تقديم مقترحات تحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

(1) كيف يتم استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟

(2) ما أهم أسباب ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟

(3) ما الحلول التي تساهم في استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل مشكلة ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، وتسعى الدراسة إلى وضع حلول تحد من هذه المشكلة، حيث تم الإعتماد على الدراسة الميدانية وذلك عن طريق ملاحظة مشكلة الدراسة من خلال الزيارات الميدانية لبعض المدن في الدولة الليبية.

منطقة الدراسة:

ليبيا دولة عربية إفريقية، تقع في شمال إفريقيا، ويعتبر موقعها موقع استراتيجي متميز، حيث يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر والسودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب تونس والجزائر، وتشغل ليبيا مساحة تبلغ حوالي 1.775.500 كم^2، وهي بذلك ثالث أكبر دولة من حيث المساحة

في إفريقيا، ويبلغ طول حدودها مع جاراتها الست حوالي 4.843 كم، (مصر 1.115 كم، تشاد 1.055 كم، الجزائر 952 كم، السودان 383 كم، النيجر 354 كم، وتونس 459كم) بينما يبلغ طول سواحلها البحرية حوالي 1.770 كم (عمور، 2014، 1065) والشكل (1) يوضح حدود دولة ليبيا.

الحدود الزمنية للبحث تتمثل في فترة القيام به خلال الفترة 5/3/2025 إلى 15/5/2025.

الشكل (1) حدود دولة – ليبيا.

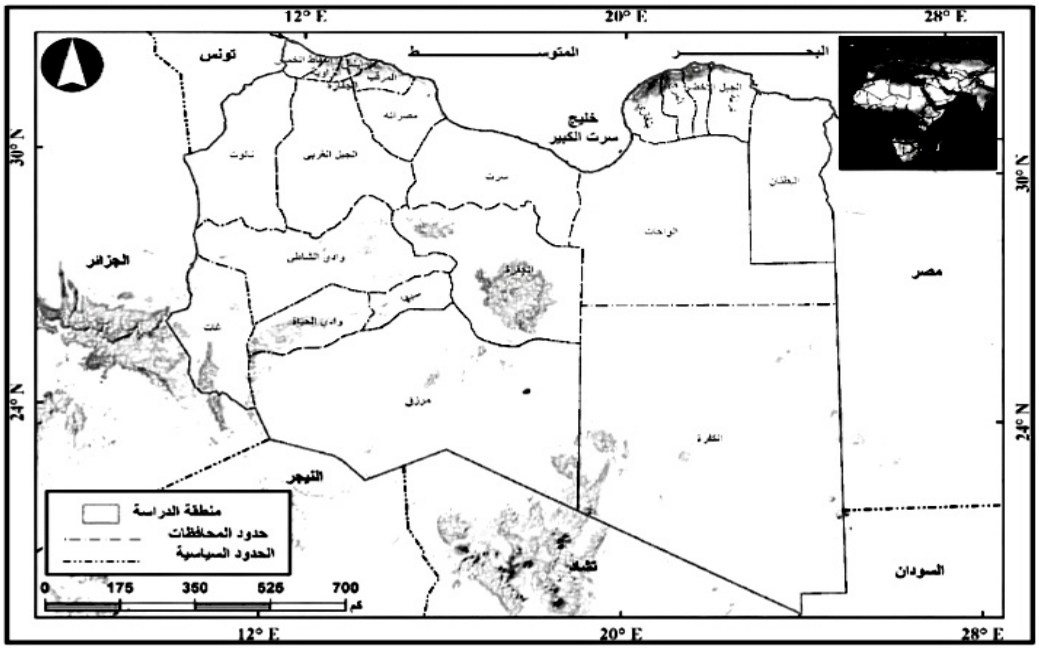

المصدر: زينب عبدالعال سيد رمضان (2023) أزمة الدولة في ليبيا- دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية الأداب جامعة بورسعيد، العدد الخامس والعشرون، ص 38.

أهداف الدراسة:

1. معرفة أهم أسباب ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

2. معرفة كيف يتم استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

3- وضع حلول تساهم في التغلب على ضعف استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا.

الموارد الاقتصادية:

قبل التطرق للموارد الاقتصادية، لابُد أن نتطرق إلى معرفة الموارد: والذي بدورة ينصرف إلى كل ما يصلح لإشباع الحاجات الإنسانية، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

والمورد اصطلاحاً يعني كل ما يقوم به الإنسان من إدراك وتقييم لمنفعته من البيئة، وإعداده للدخول في دائرة الإستغلال الإقتصادي لغرض إشباع حاجات معينة أو مطلب معين؛ وعليه لا بُد من توافر شرطين في المورد هما:

1 – توافر المعرفة والمهارة للإنسان التي تسمح له بإستخراج الموارد وإستخدامها.

2- توافر الطلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها.

فالنسبة للشرط الأول: فلا بُد من توافر الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لإيجاد الموارد أو جعلها صالحة للإستخدام الإقتصادي، وبعدما ساهم التطور التكنولوجي في إيجاد موارد من موارد طبيعية كانت مهملة.

إما بالنسبة للشرط الثاني: فذلك ينص على أن الطلب على المورد هو طلب غير مباشر، أي أنه طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات (الشمري، 2012، 7).

يُفضل الاقتصاديون تقسيم الموارد الاقتصادية حسب دورهما في العملية الإنتاجية، والتي يطلق عليها عناصر الإنتاج: والمتمثلة بالأرض والموارد الطبيعية، العمل والموارد البشرية، رأس المال، التنظيم والمعرفة (خضوري، 2018، 87).

الفرق بين المفاهيم الاتية:

(مفهوم النمو الاقتصادي- مفهوم التنمية المستدامة- مفهوم التنمية الاقتصادية):

النمو الاقتصادي: يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: «الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد»، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي.

التنمية المستدامة: تعرف بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة، ويوضح هذا ان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلًا فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي (عماري، 2008، 7).

التنمية الاقتصادية: وهي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة (إبراهيم، 2000، 499).

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وذلك يقتضي إحداث في

الهياكل الاقتصادية، وبالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية، كما تعتبر التنمية الاقتصادى على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي، بحيث يترتب تباعاً على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما أنه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي وقطاع الموارد الأولية (حلاوة وصالح، 2009، 65).

مدى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية العالمية لوفرة الموارد الطبيعية:

تناولت المؤلفات الاقتصادية أسباب إخفاقات الاقتصاديات الوفيرة للموادر الطبيعية في تحقيق نمو وتنمية اقتصادية رغم توفرها على ثروة طائلة، وفي هذا المجال تعتبر الدراسة الذي أجراها علماء الاقتصاد واحدة من أكثر الدراسات شمولًا المستندة إلى التجربة، والتي كانت بعنوان «وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي»، وقد توصل هذان الاقتصاديان (ج.د زاكس و أ.م ورنر، 1995) إلى أن من بين أبرز الخصائص الحديثة للنمو الاقتصادي المثيرة للدهشة، هو أن الدول التي تتميز بوفرة في الموارد تحقق معدلات نمو منخفضة مقارنة بتلك الدول التي لا تمتلك موارد كبيرة، غير أن هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي يبدو للوهلة الأولى كأنه لغز، لأنه لا يخطر على البال أن تؤدي وفرة الثروة إلى تراجع نمو مختلف قطاعات الاقتصاد، لأن قبل كل شيء، وفرة الموارد تؤدي إلى زيادة ثروة البلد بواسطة مضاعفة حجم الصادرات المحلية من الموارد، وبالتالي فمن المتوقع أن يعرف هذا الاقتصاد زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وليس العكس.

ويؤكد تاريخ الاقتصاد العالمي وجهة النظر هذة، ففي القرن السادس عشر، كانت مدن مثل (مدينة جنيف- بدولة سويسرا)، (مدينة أمستردام- بدولة هولندا)، (مدينة لندن- بالمملكة المتحدة دولة انجلترا)، كأهم المدن الاقتصادية في العالم أنذاك رغم أنها كانت مدن صناعية متخصصة في الصناعات النسيجية

لا تمتلك وفرة في الموارد الطبيعية، على خلاف مدن أخرى مثل (مدينة لشبونة- عاصمة دولة البرتغال)، (مدينة المدريد- بدولة إسبانيا)، والتي رغم أنها كانت تستقبل تدفقات كبيرة من السبائك الذهبية والفضة من مستعمراتها إلا أنها لم تكن مدن اقتصادية عالمية، وهذا في مرحلة كانت أسبانيا غنية بموارد مستعمراتها؛ إذن فقبل أن يتم دراسة ظاهرة الارتباط السلبي بين التنمية ووفرة الموارد حديثاً وإعطائها تفسيرات اقتصادية محضة، فقد حاول علماء الإجتماع تفسيرها قديماً، على غرار الفيلسوف والسياسي الفرنسي 1576)- جان بودن) الذي كتب يقول: «الرجال الذين يمتلكون أرضاً واسعة وخصبة يعتبرون في العموم كسلاء، وعكس هذا فالبلد القاحل يجعل الرجل معتدلًا بالضرورة وبالتالي حذراً يقضي دؤوب» (محمد، 2012، 4-3).

مناقشة النتائج:

أولًا: الوضع الراهن للموارد الاقتصادية في دولة ليبيا:

تمتلك دولة ليبيا العديد من الموارد الاقتصادية ومن اولها الموارد الطبيعية كالثروة الحيوانية والنباتية والبحرية ومصادر المياه الجوفية والتربة الصالحة للزراعة والبترول وبعض المعادن الطبيعية، وثانيها الموارد البشرية وفي الغالب جميع هذه الموارد الطبيعية والبشرية غير مستثمرة بشكل مناسب في الدولة، ويرجع السبب لعدم استقرار الوضع السياسي للبلاد، وكذلك سيطرة الطابع الاجتماعي على سكان الدولة، ويمكن توضيح أهم الموارد الاقتصادية التي ترفع من المستوى الاقتصادي للدولة والسكان كما يلي:

- الإمكانية الاقتصادية لاستثمار الموارد الطبيعية في دولة ليبيا:

قد تؤثر الموارد الطبيعية على المستوي الاقتصادي للدولة بشكل واضح، وعند استثمار هذه الموارد بطريقة مناسبة يمكن ان ترفع من المستوى الاقتصادي للدولة، ويدخل هذا الاستثمار في كافة المجالات كما يلي:

- المجال الاقتصادي: من خلال زيادة المستوى الاقتصادي للدولة وكذلك

مستوى دخل الأفراد، وهذا عندما يتم استثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية وإتباع سياسات اقتصادية تحد من قيمة الإنفاق بين كافة المشاريع، فمثلًا يمكن استثمار مخلفات أحد المصانع في مصانع أخرى تنتج قيمة اقتصادية لهذه المخلفات.

- المجال السياحي: يمكن الاستفادة من السياحة كمصدر اقتصادي للدولة، وهذا من خلال الاهتمام بكافة الأماكن السياحية وجعلها تجذب أكثر عدد من السكان وكما من المفترض أن يتم الحفاظ على هذه الأماكن لما لها من قيمة إقتصادية لسكان الدولة، ويمكن أن تتراوح تكلفة الدخول إلى هذه الأماكن من شخص يحمل جنسية وطنية إلى شخص أخرى يحمل جنسية اجنبية.

- المجال السكني: تعتمد كافة المباني عند القيام بعملية بنائها على عدة مواد وهذة المواد مستخلصة من الموارد الطبيعية وعند استثمار هذه الموارد بطرق صحيحة من قبل الدولة قد تساهم في الرفع من مستوى اقتصاد الدولة وكذلك مستوي دخل الأفراد، وعلى سبيل المثال إقامة مصانع توفر مواد بناء المباني من قبل الدولة وتكون قيمتها أقل من قيمة المصانع ذات ملكية الأفراد.

- المجال الصناعي: تستعمل أغلب المصانع الموارد الطبيعية في تصنيع كافة المنتجات وقد تحصل هذه المصانع على المواد الخام أو الموارد الطبيعية بعدة طرق، مما يزيد من تكلفة الإنتاج وعند وضع خطط تسهيليه من قبل الدولة لدعم هذه المصانع بالموارد وتقليل تكلفة النقل إلى المصانع قد يساهم في زيادة دخل الدولة والأفراد.

- المجال التجاري: تقوم كافة الأنشطة التجارية بتجارة الموارد الطبيعية الخام والمصنعة، ونتيجة لقلة المصانع وضعف جودة أغلبها وعدم التخطيط المناسب لأماكن الأنشطة التجارية والمصانع الموردة لهذة الأنشطة فنلاحظ أن قيمة البيع تختلف من متجر الى أخر وخاصة عند استغلال التجار للازمات التحدث في الدولة.

- المجال الخدمي والموارد البشرية: تعمل كافة الخدمات على استثمار الموارد الطبيعية وكذلك الموارد البشرية، ونلاحظ ضعف التخطيط السليم في استثمار أغلب الموارد البشرية والطبيعية وهذا من خلال عدم التوزيع المناسب للموارد البشرية على أماكن عملهم بما يتناسب مع تخصصاتهم وهذا يعوق عمل العاملين على استثمار الموارد بشقيها الطبيعي والبشري.

- المجال الصحي: يستعمل العاملين في المجال الصحي مواد مستخلصة من الموارد الطبيعية وتتثمل في الأدوية الطبية، وكما يستعمل بعض المرضى موارد طبيعية كالأعشاب في التغلب على الأمراض، وتقوم أماكن بيع لوازم المناسبات أو ما يعرف بالعطار ببيع هذه الأعشاب لصعوبة الحصول عليها وعدم توفرها في أغلب الأوقات.

- المجال البيئي: نتيجة الاستغلال الخاطئ للموارد الطبيعية والمتمثلة على سبيل المثال في استنزاف الغطاء النباتي وكذلك رمي النفيات على الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، وكما لقلة استغلال الثروة الحيوانية بشكل يؤدي إلى استثمارها أثر على مستوى اقتصاد الدولة ودخل الأفراد.

- ثانياً: الحلول المقترحة لاستثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا:

1- وضع ألية توزيع الموارد البشرية للمتحصلين على مؤهلات علمية مع أماكن عمل تناسب تخصصاتهم.

2- العمل على تطوير الموارد البشرية بشكل مستمر.

3- تطبيق القوانين التي تحد من استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي.

4- إنشاء مصانع للدولة تستثمر كافة الموارد الطبيعية وتوفر منتجات بسعر يتناسب مع سكان الدولة.

5- تنوع مجالات استثمار الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة.

6- وضع خطط في الأماكن التعليمية توفر خريجين يتناسبوا مع سوق العمل.

7- تشجيع الباحثين على استثمار الموارد الطبيعية في المجال الصحي من خلال تقديم دراسات تستغل الموارد الطبيعية وتحولها إلى منتجات طبية.

8- تفعيل الدور الإعلامي بحيث يحث على الحفاظ على الموارد الطبيعية واستثمارها بشكل يرفع من المستوى الاقتصادي للدولة.

9- توزيع إيرادات الدولة على السكان بحيث يرفع من مستوى المعيشي ويؤدي إلى مستوى رفاهية للبلاد.

الخاتمة:

أجُريت هذه الدراسة تحليلًا وصفياً، لطرق استثمار الموارد الاقتصادية في دولة ليبيا، بهدف معرفة كيفية استثمار هذة الموارد والحد من ضعف استثمار الموارد الاقتصادية، ومن خلال الدراسة تبين إن دولة ليبيا تعتمد على مورد النفط بشكل كبير مع إهمال استثمار الموارد الطبيعية والبشرية الاخرى، وكما تعاني هذه الموارد الطبيعية والبشرية إلى استغلال خاطئ قد يعوق من الحفاظ عليها.

المراجع:

1- ابراهيم، نعمة الله نجيب (2000) أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

2 – الشمري، إستبرق فاضل شعير (2012) الموارد البشرية والإقتصادية وصنع السياسة العامة مصر- والإمارات دراسة مقارنة، إطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، العراق.

3- حلاوة، جمال و على صالح (2009) مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق، القاهرة- مصر.

4- خضوري، رسلان صافي (2018) دور التطور التكنولوجي والعولمة في تغيير مبدأ ندرة الموارد الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، العدد 2، سوريا.

5- عماري، عمار (2008) إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أبريل، جامعة سطيف، الجزائر.

6- محمد سيدي شكوري (2012) وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي- دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر.

الآثار الاقتصادية لمبـادرة الحزام والطريق: دراســة حالة لدول عربية مختارة

The Economic Impacts of the Belt and Road Initiative: A Case Study of Selected Arab Countries

إعـــــــــداد:

د. / شادي إبراهيم شحاده

الخبيــر الاستشــاري، اســتاذ محاضــر الاقتصاد الدولــي والتجــارة الدوليــة والبورصة والأســواق المالية ، أكاديمية الجزيرة، القاهرة، مصر ، أســتاذ مســاعد، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمــال، الجامعــة الإسلامية بمنيســوتا، الولايات المتحــدة الأمريكية

معلومات التواصل

shady.hash@eco.suezuni.edu.eg - shady79shehada@yahoo.com - ORCID ID: https://orcid.org/0000-0003-3318-1947

مالا على اورفه

معــاون مدير التعــاون مــع الــدول العربيــة والصناديــق التمويلية هيئــة التخطيط والتعــاون الدولي- ســورية

معلومات التواصل

malaorfa@yahoo.com

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على مجموعة من الدول العربية المختارة، وهي: الكويت، الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، ومصر، خلال الفترة (2006–2023). تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، لتحليل التغير في مؤشرات التجارة الدولية (الصادرات والواردات) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد انضمام هذه الدول للمبادرة. وقد استُخدمت بيانات موثقة من قاعدة بيانات الأونكتاد UNCTAD، مع عرض تحليلي للفروقات الزمنية ونسب النمو خلال فترتي ما قبل وما بعد المبادرة. توصلت النتائج إلى أن المبادرة ساهمت بشكل ملحوظ في تعزيز حجم الصادرات والواردات في معظم الدول محل الدراسة، خصوصاً الإمارات والصين، كما أظهرت نتائج تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر تحسناً نسبياً في التدفقات نحو الدول المنضمة للمبادرة، مع تفاوت واضح بين دولة وأخرى. تؤكد الدراسة أن لمبادرة الحزام والطريق دوراً متزايداً في تحفيز التنمية الاقتصادية، عبر تحسين البنية التحتية وزيادة الترابط الإقليمي والدولي. ويوصى بمزيد من الانخراط المؤسسي والفني مع المبادرة، وتعزيز البيئة الاستثمارية، خاصة في الدول ذات الأداء المتذبذب.

الكلمات المفتاحية: مبادرة الحزام والطريق، التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، الدول العربية، الصين، التكامل الاقتصادي.

تصنيف JEL: N15, B17, F21

Abstract

This study aims to analyze the economic impacts of the Belt and Road Initiative on a group of selected Arab countries, namely Kuwait, the United Arab Emirates, Saudi Arabia, the Sultanate of Oman, and Egypt, during the period (2006–2023). The study adopts a descriptive, analytical, and comparative approach to analyze changes in international trade indicators (exports and imports) and foreign direct investment (FDI) flows before and after these countries joined the initiative. Documented data from the UNCTAD

database was used, along with an analytical presentation of time differences and growth rates during the pre- and post-initiative periods. The results indicate that the initiative significantly contributed to increasing the volume of exports and imports in most of the countries studied, particularly the UAE and China. The results of the FDI analysis also showed a relative improvement in flows to the countries joining the initiative, with clear variations between countries. The study confirms that the Belt and Road Initiative is playing an increasing role in stimulating economic development through improving infrastructure and increasing regional and international connectivity. It recommends greater institutional and technical engagement with the initiative and enhancing the investment environment, especially in countries with fluctuating performance.

Keywords: Belt and Road Initiative, international trade, foreign direct investment, exports, imports, Arab countries, China, economic integration.

JEL Classification: N15, B17, F21

مقدمة

أولًا / خلفية الدراسة

في ظل التغيرات الجيوسياسية والتجارية العالمية، أطلقت الصين عام 2013 مبادرة «الحزام والطريق»، كاستراتيجية دولية لربط قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، عبر مشاريع بنية تحتية وتجارية. وقد جذبت هذه المبادرة اهتمام العديد من الدول العربية لما لها من تأثير مباشر على تعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، خاصة تلك الدول التي ترتبط بممرات المبادرة.

فمبادرة الحزام والطريق مشروع ضخم متعدد الأبعاد، يهدف إلى ربط القارات الثلاث عبر عدة مسارات برية وبحرية ورقمية، تمر بالصين و65 بلد آخر، من اجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري الدولي بين كافة دول العالم. وتعمل الصين على تعزيز علاقتها مع دول العالم الخارجي حيث سيكون لهذه المبادرة تأثير كبير على النقل والتجارة الدولية،

على الصعيد العالمي، لكافة الدول المشاركة في المبادرة او التي لم تنضم بعد ولكن تستفاد بطريقة غير مباشرة، من خلال خفض أوقات التجارة عبر الحدود بين الدول على طول الممرات البرية والبحرية، وكما ستتأثر المنطقة العربية (الدول محل الدراسة) بهذا المشروع بطرق عديدة نظراً لدورها المركزي في النقل والتجارة على الصعيد العالمي وتوسطها القارات الثلاث.

وتركز المبادرة على خمس مجالات هي: التنسيق فيما بين السياسات الإنمائية، وإنشاء بنى أساسية ومرافق وشبكات، وتعزيز الاستثمار والعلاقات التجارية، وتحسين التعاون المالي وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي.

ثانياً / مشكلة الدراسة

بالرغم من مشاركة عدد من الدول العربية في مبادرة الحزام والطريق، إلا أن الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذه المشاركة لم تُحلل بصورة كمية دقيقة في سياق زمني ممتد. لذلك تتمثل المشكلة البحثية في التساؤل الآتي:

ما مدى تأثير مبادرة الحزام والطريق على مؤشرات التجارة الدولية (الصادرات والواردات) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية المختارة خلال الفترة 2006–2023؟

وتنبع أهمية هذا التساؤل من الحاجة إلى دراسة مقارنة تعتمد على تحليل زمني للمتغيرات الاقتصادية قبل وبعد الانضمام للمبادرة، بهدف فهم الأثر الاقتصادي الكلي للمبادرة على دول المنطقة.

ثالثاً / هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- قياس مدى التغير في الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد انضمام الدول العربية محل الدراسة إلى المبادرة.
- مقارنة هذه التغيرات بين الدول المختلفة، وبيان أيها استفاد بدرجة أكبر.
- تقديم تصور حول مدى مساهمة المبادرة في تحقيق التكامل الاقتصادي للدول العربية.

وقد تم اختيار خمس دول عربية وهي (الكويت، الإمارات، السعودية، سلطنة عُمان، مصر)، حيث تلعب هذه الدول

دوراً مركزياً في هذه المبادرة، نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب ويطل على أهم الممرات البحرية العالمية، مثل قناة السويس. بالإضافة إلى ذلك، تُعتبر الدول العربية، وخاصة الخليجية منها، شريكاً اقتصادياً مهماً للصين في مجالات الطاقة والاستثمار. في ضوء ذلك، أصبحت المنطقة العربية محط أنظار الصين لاستثمار مبالغ ضخمة في مشاريع حيوية.

رابعاً / فرضيات الدراسة

بُنيت هذه الدراسة على الفرضيات التالية:

- توجد فروقات ذات دلالة في حجم التجارة الدولية (الصادرات والواردات) للدول العربية محل الدراسة قبل وبعد انضمامها إلى المبادرة.
- تؤثر مبادرة الحزام والطريق إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية المشاركة.
- تتفاوت درجة التأثير بين الدول العربية وفقًا لعوامل داخلية (البنية التحتية – السياسات الاقتصادية) وخارجية (الارتباط بالممرات الاستراتيجية للمبادرة).

خامساً / أهمية الدراسة

- تتجلى الأهمية العلمية لهذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالتحليل الكمي لأثر مبادرة الحزام والطريق على الدول العربية، إذ أن معظم الأدبيات الحالية تركز على التقديرات العالمية أو على دراسات حالة آسيوية، بينما يغيب التحليل الكمي المنهجي على المستوى العربي.
- أما من الناحية التطبيقية، فإن نتائج الدراسة تقدم أداة لصناع السياسات الاقتصادية في الدول محل الدراسة لفهم ديناميكيات التجارة والاستثمار في ضوء المبادرة، مما يعزز قدرتهم على صياغة استراتيجيات أكثر فاعلية للتكامل الاقتصادي مع الصين.

سادساً / المنهج المتبع

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل التطورات الزمنية لمتغيرات اقتصادية محددة (الصادرات، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر) في خمس دول عربية مختارة، قبل وبعد انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق. كما تم توظيف المنهج المقارن لقياس الفروقات بين فترتين زمنيتين: ما قبل الانضمام (2006–2012) وما بعد الانضمام (2013–2023).

وتم استخدام أدوات إحصائية مثل: المتوسطات الحسابية، نسبة التغير المئوية، معدل النمو المركب، وذلك بهدف تقديم تحليل كمي للتغيرات الاقتصادية وقياس مدى التحسن أو التراجع في المؤشرات، وتم إعداد الجداول باستخدام برنامج MINITAB للتحليل الإحصائي الوصفي.

سابعاً / مصادر جمع البيانات

تم الاعتماد على البيانات الثانوية الرسمية الصادرة عن:

- قاعدة بيانات UNCTAD (الأونكتاد) الخاصة بالصادرات، الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر.
- تقارير المبادرة الصينية الرسمية ومراكز الدراسات الاقتصادية.
- الدراسات السابقة العلمية المنشورة في مجلات محكمة.

ثامناً / حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: تغطي الفترة الممتدة من 2006 إلى 2023.
- الحدود المكانية: خمس دول عربية هي (الكويت، الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، مصر).
- الحدود الموضوعية: دراسة أثر المبادرة على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والاستثمار الأجنبي المباشر

دون التطرق إلى مؤشرات أخرى مثل التضخم أو البطالة وغيرها من مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تاسعاً / الدراسات والأدبيات السابقة

شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً من قبل الباحثين بدراسة مبادرة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين، وقياس أثرها على التجارة الدولية، لا سيما في ظل اتساع نطاق المبادرة ليشمل عشرات الدول حول العالم. في هذا السياق، قدمت دراسة(Alleyne, 2020) تحليلًا باستخدام نموذج الجاذبية لقياس أثر المبادرة على تدفقات التجارة في منطقة الكاريبي، وتوصلت إلى أن المبادرة ساهمت في تقليل تكاليف التجارة وتعزيز الترابط التجاري عبر تطوير البنية التحتية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم التجارة البينية.

وفي دراسة مشابهة، استخدم (Baniya et al., 2019) أدوات النمذجة الجاذبية وتحليل العلاقات المكانية لقياس تأثير المبادرة على التجارة بين 68 دولة مشاركة، وأكدت النتائج أن المبادرة أدت إلى تحسين مستويات التجارة من خلال تقليص تكاليف النقل وتعزيز الترابط الإقليمي، لا سيما في المناطق التي شهدت استثمارات مباشرة في الموانئ والطرق.

أما(Derudder et al., 2018) فقد استخدموا مدخل الشبكات الجغرافية لتحليل التأثير غير المتوازن للمبادرة، حيث أظهرت الدراسة أن الدول القريبة من الممرات اللوجستية الرئيسية استفادت أكثر من المبادرة مقارنة بالدول الطرفية أو ذات البنية التحتية الضعيفة.

وفي إطار مختلف، ركز (Johns et al., 2018) على دور تيسير التجارة والحوكمة المؤسسية كعوامل مكملة للمبادرة، وخلصت دراستهم إلى أن العائد من المبادرة لا يتوقف فقط على الاستثمارات الفعلية في البنية التحتية، بل يتطلب بيئة مؤسسية داعمة وإصلاحات في السياسات التجارية.

كما اعتمدت دراسة (Mukwaya et al., 2020) نموذج التوازن العام المحوسب لتقييم أثر المبادرة على اقتصادات شرق أفريقيا، وأظهرت النتائج أن المبادرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي شريطة تطوير القدرات المؤسسية وتعزيز المناخ الاستثماري.

ومن منظور المخاطر، قدمت (Ruta et al., 2019) تقييماً متكاملًا للفرص والمخاطر المرتبطة بالمبادرة، محذرة من أن الإفراط في الاعتماد على القروض الصينية قد يعرض الدول النامية لمخاطر مديونية عالية، مما يتطلب تبني

سياسات مالية رشيدة لتحقيق أقصى استفادة من المبادرة.

وفي السياق الآسيوي، تناولت دراسة (Villafuerte et al., 2016) تأثير إعادة التوازن في الاقتصاد الصيني على الدول الآسيوية، وأوضحت أن مبادرة الحزام والطريق تُعد فرصة لتعزيز الاندماج الإقليمي وتحقيق مكاسب اقتصادية شريطة تطوير الهياكل الإنتاجية والبنية التحتية.

وفي الإطار العربي، تناولت دراسة (الخطيب، 2019) تأثير المبادرة على التوازنات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، مشيرة إلى أن نجاح الدول العربية في الاستفادة من المبادرة مرهون بقدرتها على التوازن بين التعاون مع الصين والحفاظ على تحالفاتها الإقليمية والدولية، خاصة في ظل التنافس الإقليمي المحتدم.

وفي ضوء التطورات المتسارعة في المبادرة، ظهرت دراسات حديثة عززت من فهمنا للأثر المتغير للمبادرة، مثل دراسة (Liu, 2024) التي استخدمت بيانات ثنائية لقياس أثر المبادرة على التجارة بين الصين ودول جنوب آسيا، وأكدت النتائج زيادة كبيرة في حجم التبادل التجاري نتيجة المشاركة في المبادرة، مع تباينات ملحوظة بين الدول بحسب استراتيجياتها.

كما تناولت دراسة (HWang et al., 2024) الأثر الكلي للمبادرة على التجارة والتنمية الاقتصادية العالمية، وأظهرت أن المبادرة ساعدت على تعزيز الروابط التجارية مع دول في أوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، خاصة تلك التي طورت بنيتها التحتية بما يتناسب مع متطلبات المبادرة.

وقدّمت (Ren, 2024) دراسة تحليلية للدول الواقعة على مسارات الحزام والطريق، حيث أظهرت تحسناً ملحوظاً في مؤشرات التجارة والناتج المحلي الإجمالي في الدول التي بنت شراكات استراتيجية فاعلة مع الصين.

كما تناول تقرير (Green Finance & Development Center, 2024) التحول في طبيعة الاستثمارات الصينية ضمن المبادرة، مسلطاً الضوء على ارتفاع غير مسبوق في الاستثمارات الموجهة نحو الطاقة المتجددة والمشروعات الخضراء، ما يعكس اتجاهاً استراتيجياً لربط المبادرة بأهداف التنمية المستدامة عالمياً.

الفجوة البحثية

على الرغم من الإسهامات القيّمة التي قدّمتها الدراسات السابقة في تحليل أبعاد مبادرة الحزام والطريق، إلا أنها لم تُعطِ اهتماماً كافياً لدراسة تأثير المبادرة على الدول العربية، ومدى استفادة هذه الدول من الفرص التجارية

والاقتصادية المرتبطة بالمبادرة. وفي هذا السياق، تبرز الحاجة إلى دراسة تطبيقية تركز على الدول العربية بصفتها طرفاً مهماً في شبكة الحزام والطريق، لتقييم مدى اندماجها الفعلي في المبادرة، وتحليل الأثر المحتمل على تجارتها البينية والدولية في الدول محل الدراسة (الكويت- الأمارات- السعودية- سلطنة عُمان- مصر)، من خلال تحليل تطور الصادرات والواردات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة، قبل وبعد الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2006-2023، كما تعتبر الفترة الزمنية للدراسة الحالية حديثة نسبيا بالنسبة للدراسات السابقة، وتساهم في بيان مدى مساهمة هذا المشروع في دعم اقتصاد هذه الدول وتطوير البنية الأساسية، وإمكانية إحداث تغييرات جذرية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي محليا وعالمياً، وبيان النتائج الإيجابية والسلبية للمبادرة.

أولًا / مفهوم المبادرة والأهداف الإستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية

يُمثل طريق الحرير القديم مجموعة من الطرق البرية التي تربط شرق أسيا بالبحر المتوسط مروراً بمنطقة وسط أسيا على امتداد خمسة آلاف ميل، وتعود بدايات اكتشاف طريق الحرير إلى عام 1877 حيث أطلق عليه هذا اللقب من قبل العالم والرحالة الجغرافي الألماني الأصل فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن. (صلاح ومنصور، 2018)

وقد لعب هذا الطريق دوراً كبيراً في ازدهار العديد من الحضارات القديمة مثل: المصرية والهندية والصينية والرومانية، وكان لهذا الطريق أهمية تاريخية من حيث: (لينغ، 2020)

1) تنشيط حركة تجارة البضائع من الصين واليها، حيث لم تقتصر التجارة في هذا الطريق على الحرير، بل تم الاتجار بعدد كبير من السلع، مثل الخيول والقطن والمنسوجات والتوابل والأحجار الكريمة، والورق والبارود.
2) نشر الثقافة والتبادل الفكري والثقافي وتعلم اللغات وتقاليد البلدان التي تم السفر عبرها.
3) نشر الشرائع السماوية المسيحية والإسلام. (عبادي وآخرون، 2019)

وتشكل مبادرة الحزام والطريق التي اطلقها الرئيس الصيني «شي جين بينغ» عام 2013 (Cai, 2017) طموح جيو استراتيجي يعزز سياسة حزام واحد، طريق واحد، بهدف إعادة إحياء الممر القديم « طريق الحرير»، الذي كان يربط الصين بآسيا والشرق الأوسط وأوروبا ومنطلق جديد لمفهوم التحالفات الاقتصادية، والدور الاقتصادي للقوى العظمى في الاقتصاد العالمي، وهي مبادرة متكاملة تقوم على تنمية قطاع البنية التحتية وزيادة حجم المبادلات التجارية ونشر الثقافة والتواصل الفكري، حيث تعم المنفعة للجميع وتتحقق المصالح التجارية

من خلال مجموعة من الطرق البرية والبحرية والرقمية. وتضمنت المبادرة في عام 2015 ما يقرب من 65 دولة متصلة ببعضها البعض، وغطت أكثر من 50 % من سكان العالم (4.4 مليار نسمة)، أي ما يقرب من 30 % من الاقتصاد العالمي مع إجمالي احتياجات الاستثمار في البنية التحتية بحوالي 5 تريليون دولار أمريكي. ((Cai, 2017)، (Iqbal & et al., 2019)

وفي يونيو 2017 استخدمت بكين مصطلح الحزام الاقتصادي لطريق الحرير واختصاراً "مبادرة الحزام والطريق". وفي عام 2018 نجحت الصين في اجتذاب 75 دولة و35 منظمة دولية للانضمام إلى المبادرة، التي تربط آسيا بأوروبا وأفريقيا، وامتدت ليشمل نطاقها أستراليا ونيوزيلندا. حيث بلغت عدد الدول المشاركة 126 دولة و 29 منظمة عالمية حتى نيسان 2019 (عباس، 2020)

وتتضمن المبادرة مجموعة من الممرات وتقسم هذه الممرات إلى قسمين رئيسين هما: طريق الحرير الاقتصادي البري، ويتضمن إقامة حزام بري من سكك الحديد والطرق عبر آسيا الوسطى وروسيا، وطريق بحري، يصل الصين بإفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهندي، حيث تم اعتماد هذه الممرات والطرق بعد إطلاق المبادرة عام 2013، (عبادي وآخرون، 2019) إضافة الى طريق الحرير القطبي الذي يعتبر جزء من الطريق البحري، وطريق الحرير الرقمي.

وهناك عدد من الأدوات الاقتصادية لدعم المبادرة أبرزها: المؤسسات المالية التمويلية، الاتفاقيات التجارية الثنائية، والمتعددة الأطراف، اضافة إلى تكتل بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومن أهم مصادر تمويل المبادرة (نصار وآخرون، 2018)

- البنك الاسيوي لتطوير البنية التحتية ((AIIB: تم تأسيس البنك في نوفمبر2015 برأس مال إجمالي أولي قدره 100 مليار دولار أمريكي، كمؤسسة مالية متعددة الأطراف.
- صندوق الحرير الجديد: تم تأسيس البنك في نوفمبر 2014 برأس مال إجمالي أولي قدره 40 مليار دولار أمريكي. (عباس، 2020)
- بنك التنمية الجديد لدول البريكس: (NDB) تم تأسيس البنك بشنغهاي في يونيه 2014، كبنك متعدد الاطراف من قبل دول البريكس) البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب افريقيا) حيث ساهمت كل دولة عضو بحصة متساوية بقيمة 50 مليار دولار أمريكي.
- صندوق الآسيان للتعاون الاستثماري: وقد تم تأسيسه عام 2013 برأسمال مليار دولار أمريكي ثم

تم زيادة حصته لتصل إلى 10 مليار دولار أمريكي.

- بنك الصين للأعمال CCB: ملتزم بتمويل مشروعات المبادرة بمبلغ 22 مليار دولار أمريكي.

وتهدف مبادرة الحزام والطريق لتحقيق مجموعة من الأهداف ممثلة في: (Alleyne, 2020)، (Marcos, 2022)

1. تعزيز التعاون الاقتصادي وتنسيق السياسات من خلال حث الدول المشاركة على العمل والتعاون معا لإنجاح المبادرة.
2. تحسين سبل الربط بين الدول المختلفة عن طريق النقل واللوجستيات عبر شبكة متنوعة من الطرق.
3. تشجيع التجارة والاستثمار بين الدول المشاركة « تجارة بدون عوائق». ومن ثم تحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي
4. التكامل المالي وتسهيل تحويل العملات من خلال تحسين التعاون المالي والنقدي بين دول المبادرة.
5. دعم عملية التبادل الثقافي بين الشعوب من خلال نشر الثقافة والتبادل الثقافي بين دول المبادرة والربط بين الاستثمار والاقتصاد والتنمية معاً.

وقد تم تقسم مراحل تنفيذ إستراتيجية المبادرة إلى ثلاثة مراحلٍ، المرحلة الأولى وهي الفترة الواقعة بين2013 – 2016وتسمى مرحلة التعبئة الإستراتيجية، ثم المرحلة الثانية وهي مرحلة التنفيذ الاستراتيجي وتمتد خلال الفترة من2016 حتى 2019، أما المرحلة الثالثة وهي مرحلة التقييم الاستراتيجي وستكون ما بين 2019- 2049، وهو العام الذي يصادف الذكرى المئوية لإقامة جمهورية الصين الشعبية.

وتتضح الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية للصين في أن الصين تسعى لتحقيق العديد من الاهداف منها ما يتعلق بربط اقتصادها ودمجه بالاقتصاد الدولي بآليات جديدة، وإيجاد طرق جديدة لخطوط نقل البترول وعبور التجارة، ومنها ما يتعلق بطبيعة العلاقات الدولية الراغبة في تغيير نمط هذه العلاقات الى التعددية القطبية بدلًا من الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية.

فقد استثمرت الصين حوالي80 مليار دولار أمريكي في أكثر من 70 دولة مشاركة منذ انطلاق المبادرة في عام 2013، وقامت بإنشاء أكثر من 82 منطقة تعاون اقتصادي وتجاري في هذه الدول باستثمارات تزيد عن 28.9 مليار دولار

أمريكي، كما حققت حوالي2 مليار دولار أمريكي من العائدات الضريبية، ووفرت 244 ألف فرصة عمل(Dossani & et al., 2020) و (صالح واخرون، 2021)

وقد وافقت الصين و27 دولة على مبادئ تمويل مبادرة الحزام والطريق، مركزة على دعم البنية التحتية والتجارة والطاقة. شاركت مؤسسات دولية بتمويل أكثر من 100 مشروع في 70 دولة حتى 2018. لعبت المؤسسات الصينية دوراً محورياً عبر قروض وآليات تمويل مشترك، وأبرمت شراكات مع بنوك عالمية. أنشأت الصين البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وصندوق طريق الحرير، ومولت مشاريع بمليارات الدولارات. كما ضخّت 100 مليار يوان في صندوق التنمية الصيني، الذي استثمر 7.7 مليار دولار في دول مثل باكستان ومصر وكازاخستان. (Liu & et al., 2020)

وتتمثل الأهداف الاستراتيجية لمبادرة الحزام والطريق الصينية للدول محل الدراسة (الكويت، الإمارات، السعودية، سلطنة عُمان، مصر) في أن الدول العربية تنظر للمبادرة على انها هدف استراتيجي سيساهم في تنمية المنطقة والمشاركة في الاقتصاد العالمي ونقل التكنولوجيا والحد من الفقر والقضاء على البطالة، حيث بدأت العديد من الدول العربية التخطيط بشكل ايجابي لمواءمة استراتيجيتها التنموية مع مبادرة الحزام والطريق، مثل خطة انتعاش الاقتصاد المصري، ورؤية السعودية 2030، وانشاء مدينة الحرير بالكويت، وبناء مدينة الدقم في سلطنة عمان، حيث يتم التعامل بين الصين والدول العربية في إطار مبادرة الحزام والطريق وفق الصيغة «3+2+1» المتمثلة في اتخاذ مجال الطاقة كمحور رئيسي ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين للطاقة، و3 مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون، وتعزيز التعاون في الطاقة الإنتاجية (وزارة الخارجية الصينية، 2022)، وتتمثل أهم الأهداف الإستراتيجية للدول العربية المختارة محل الدراسة في المبادرة ما يلي:

الكويت

تُعد الكويت من اوائل الدول التي وقعت اتفاقية مبادرة الحزام والطريق مع الصين في عام ٢٠١٤، وتعتبر الكويت من اهم المصدرين للنفط للصين وأكبر سوق لتصريف منتجات الصين وتسعى الكويت لتكون قوة اقتصادية عالمية وبوابة التنمية لمنطقة الشرق الاوسط ككل، ومن اهم اهداف الكويت الاستراتيجية في ظل المبادرة ما يلي:

1- انشاء مشروع مدينة الحرير في منطقة الصبية بالتعاون مع الصين، وهي عبارة عن منطقة

تجارية حرة مستقلة خاضعة للسيادة الكويتية، تقدر مساحة المشروع بـ 250 كيلو متر مربع، ومن المتوقع ان يتم بناؤها خلال 25 عام بكلفة 86 مليار دولار أمريكي، وتعتمد استراتيجية تنفيذ المشرع على استغلال الجزر الكويتية وخاصة جزيرة بوبيان و وربة من خلال تأمين التمويل اللازم من أسواق المال و رؤوس الاموال الخاصة ومساهمة الدولة. (السديري و ال صباح، 2020)

2- تحقيق رؤية الكويت لتصبح مركز تجاري ومالي عالمي في عام 2035، وتحقيق هذه الرؤية بالتعاون مع الصين في ظل مبادرة الحزام والطريق، حيث تحتل الصين المرتبة الاولى كأكبر شريك تجاري لدولة الكويت في عام 2018، فقد بلغت القيمة الاجمالية للاستثمارات ما يقارب 18.7 مليار دولار امريكي. (السديري و ال صباح، 2020)

3- تزويد الصين بالكميات المطلوبة من النفط اللازمة للمشاريع الاستثمارية في إطار مبادرة الحزام والطريق ولفترات طويلة، حيث تعد الكويت مصدر مهم للصادرات النفطية بالنسبة للصين. وتحتل الكويت المرتبة السادسة من الاحتياطي النفطي العالمي، فقد استوردت الصين 3 مليون برميل يوميا في 2010، وتراوح حجم الاستيراد من النفط بين 6.3 و10 مليون برميل يوميا في 2015 ويتوقع ان يبلغ متوسط كمية الاستيراد 12 مليون برميل في 2020. (الفضلي، 2020)

4- انشاء مشروع مشترك بالتعاون بين البلدين يضم مصفاة لتكرير النفط ومجمع لصناعة البتروكيماويات في وشاندونغ بالصين وتبلغ كلفته 9 مليارات دولار أمريكي.

5- زيادة حجم الاستثمارات الثنائية بين البلدين وخاصة بعد فترة الركود الاقتصادي خلال الفترة 2008-2009، وبدء التقلبات في العرض والطلب على النفط وخاصة بعد زيادة الانتاج النفطي في الولايات المتحدة الامريكية وكندا، وتزايد العرض النفطي الايراني.

6- رفع الفوائض المالية عن طريق زيادة حجم الاستثمارات الكويتية في الخارج لتشمل قطاعات جديدة الى جانب قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات والمعادن الاساسية، ولاسيما قطاع البناء والعقارات والتكنولوجيا والسياحة وبالتالي تساعد الكويت على التخفيف من اعتمادها على النفط بشكل اساسي في صادراتها.

الإمارات

ستساهم المبادرة في تعزيز دور الامارات الاقتصادي على الساحة الاقليمية والدولية للنهوض بالاقتصاد والتركيز على المشاريع التنموية ذات الفوائد المتعددة، وكما تتيح المبادرة للإمارات فرص متعددة

للاستثمارات المشتركة في البنية التحتية، وخاصة بعد ان اصبحت الامارات عضو في البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام ٢٠١٥. (ليانجشيانجن و جاناردان، ٢٠١٨) ولعل اهم الاهداف الاستراتيجية للإمارات تتمثل في:

1- زيادة الاستثمارات من خلال المبادرة، حيث وقعت شركة موانئ ابو ظبي في ٢٠١٧، اتفاقية مساطحة لمدة ٥٠ عام مع شركات صينية لتأسيس مشاريع في منطقة التجارة الحرة بميناء خليفة، بمبلغ وقدره ٣٠٠ مليون دولار أمريكي، وسيتم العمل على تطوير المنطقة لتصبح منارة للتبادل والتعاون بين الطرفين. (ليانجشيانجن و جاناردان، ٢٠١٨)

2- تعزيز دور ميناء جبل علي في الامارات كمركز رئيس للتجارة الدولية بين العديد من القارات، والذي سيساهم بدور أكبر في مبادرة الحزام والطريق. باعتباره مركز اقتصادي يتمتع بوجود العديد من الشركات الاقتصادية المتنوعة ووجود بنية تحتية متطورة.

3- زيادة حجم الاستثمارات مع دول المبادرة، من خلال شركة دبي العالمية للموانئ البحرية، فقد استطاعت هذه الشركة في ٢٠١٧، بإطلاق وادارة اول رحلة مباشرة لقطار بضائع من المملكة المتحدة إلى ييوو في شرق الصين من ميناء لندن غيتواي، وتملك هذه الشركة ٢٠ ميناء في عدة دول منها ٦ موانئ في جنوب أسيا و ٤ في الصين و اخرى في تايلاند وفيتنام وكوريا الجنوبية واندونيسيا، وتساهم هذه الموانئ في دعم المبادرة وتسهيل عمليات النقل وتخفيض تكاليف وزمن مدة الشحن، كما تشارك هذه الشركة في تطوير مشروع محطة البوابة الشرقية لقورغاس بالقرب من الحدود بين الصين وكازخستان وهو خط سكة حديد يربط الصين باوروبا. (Eurasian Research Institute, ٢٠١٥)

4- تامين نقل النفط الخليجي إلى الصين ونقل البضائع من الصين إلى الامارات عن طريق مسار كوادر (باكستان)، Cai, ٢٠١٧))، الذي يتوقع ان يساهم في تقليل مسافة الشحن بين الامارات وشينجيانغ والتي تبلغ ١٥٠٠ كيلو متر إلى ٢٥٠٠ كيلو متر، وخاصة بعد اتمام انشاء الطرق وسكك الحديد وانابيب النفط فسوف يساعد هذا المسار في تقليل المسافة مما يقلل من خطر مضيق ملقا. (ليانجشيانجن و جاناردان، ٢٠١٨)

5- تسهيل التعامل بعملة الرنمينبي، وخاصة بعد انشاء بنك لتسوية الرنمينبي ((RMB في الامارات في٢٠١٦ بموافقة من البنك الزراعي الصيني (ABC). وتم بدء العمل به في ٢٠١٧. ومن ثم انشأت البنوك التجارية الصينية الاربعة المملوكة للدولة سبعة فروع في الامارات. Xinhua, ٢٠١٧))

السعودية

فتحت السعودية الفرصة امام المستثمرين الصينين للاستفادة من مزايا السعودية التي تتمتع باستقرار أمني، وغناها بالموارد الطبيعية النفطية حيث تعد ثاني أكبر مصدر للطاقة النفطية إلى الصين، من خلال رؤية السعودية ٢٠٣٠ المتناغمة مع طريق الحرير، وتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، ولذلك تسعى السعودية في ظل المبادرة إلى تحقيق ما يلي:

1- تحويل الموقع الاستراتيجي للمملكة إلى مركز لوجستي عالمي، يربط بين اسيا وافريقيا واوروبا لتصبح قوة استثمار عالمية، ومركز للتجارة الدولية وبوابة للأسواق العالمية، ويمثل موقع المملكة بتوسطه بين الممرات المائية العالمية الرئيسة، فرصة لتدعيم طريق الحرير البحري، عبر البحر الاحمر، وزيادة الموانئ والمحطات البحرية وامكانية الاستثمار في جنوب اسيا كفرصة للملكة من جهة الشرق.

2- تأسيس شركة طريق الحرير السعودية في عام 2017، مع الصين لجذب استثمارات الشركات الصينية في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة والخدمات وتعزيز حركة التجارة البحرية بالمنطقة. حيث سيكون النفط السعودي السلعة الاولى في قائمة التبادل التجاري مع الدول العابرة لطريق الحرير البحري عبر السعودية مما يحرز توازن دولي واقليمي يعزز مكانة المملكة. (القحطاني، 2018)

3- العمل على تعزيز التبادلات التجارية والثقافية والتكنولوجية، في إطار مبادرة الحزام والطريق، حيث وقعت السعودية 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع الصين في 2016، منها مذكرة تفاهم حول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، والتعاون في العلوم والتكنولوجيا والملاحة بالأقمار الصناعية، مكافحة الارهاب. كما تم توقيع اتفاقيات بقيمة 65 مليار دولار أمريكي في 2017، و 30 اتفاقية بقيمة 28 مليار دولار أمريكي في 2019. (زهران، 2019)

4- الاستثمار في ميناء جوادار والانضمام لشركة البترول الوطنية CPEC، بناء على الاتفاق بين الصين والسعودية، حيث سيمتد بناء الموانئ الصينية عبر البحر الاحمر وقناة السويس إلى ميناء بيرا

يوس اليوناني على البحر المتوسط ومن ثم الدخول للأسواق الاوروبية (زهران، 2019) حيث ان مرور طريق الحرير البحري، من البحر الاحمر يشكل اهمية للموانئ الغربية للسعودية، وبالتالي سيتضاعف عدد السفن التي تمر عبر هذا البحر.

5- جذب الاستثمارات الاجنبية للمشاريع العملاقة من دول المبادرة، وخاصة بعد افتتاح فرع للبنك التجاري الصناعي الصيني بالسعودية في 2015.

6- المحافظة على الصين كأكبر مستورد للنفط، من خلال رؤية المملكة 2030 المتناغمة مع اهداف المبادرة لمد الصين بـ 1.2 مليون برميل يومياً من صادرات النفط الخام، وتعزيز الشراكة بين أكبر شركتين للنفط، شركة ارامكو السعودية وسابك مع سأنوبك الصينية، حيث تعتبر من أضخم الاستثمارات السعودية في الصين. (جاكلين وتشن، 2021) حيث بلغت استثمارات الصين في السعودية حوالي 3 مليار دولار أمريكي في عام 2019، وتبلغ استثمارات السعودية في الصين 1.52 مليار دولار من العام نفسه. (زهران، 2019)

سلطنة عُمان

تتميز سلطنة عمان بموقعها الاستراتيجي على المحيط الهندي والخليج العربي، ومن اهم المشاريع التي يتم التعاون بشأنها مع الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق، مشروع مدينة الدقم، التي تقع على بحر العرب وهي قرية لصيد الاسماك جنوب مسقط، ولعل اهم الاهداف الاستراتيجية لسلطنة عمان من المبادرة تتمثل في:

1- العمل على تحويل مدينة الدقم إلى مركز صناعي حيوي يعد المركز العالمي للتجارة والتصنيع الصيني والسلطنة العمانية، وقد استثمرت الشركات الصينية ما يزيد عن ٣ مليار دولار امريكي في هذه المنطقة، ومن المتوقع ان تصل إلى ١١ مليار دولار أمريكي. وسيتم تنفيذ ٣٥ مشروع ضمن هذه المنطقة في مجال الصناعات الثقيلة ومواد البناء والميثانول وانتاج واحد غيغا واط من الطاقة الشمسية، ومنتجات خطوط الانابيب والحفر. (Chaziza, ٢٠١٩)

2- جعل ميناء الدقم في المدينة الصناعية ميناء عالمي يساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية وقادر على استيعاب مختلف الخطوط الملاحية لموقعه الفريد على بحر العرب، حيث سيساهم ميناء الدقم في دعم حركة التجارة الداخلية في سلطنة عُمان والدول الاخرى حيث تقع منطقة الدقم على مقربة

من بعض المواد الخام التي ستحتاج اليها الشركات الصينية من نفط وغاز. (المعمري، ٢٠١٥) ويعتبر هذا الميناء من أهم انجازات الصين لتعزيز مبادرة الحزام والطريق.

3- استكمال مشروع شبكة النطاق العريض للألياف البصرية الوطنية في سلطنة عمان الذي تم تمويل عن طريق صندوق الحرير.

مصر

تعتبر مصر شريك هام في تحقيق المبادرة لدورها المهم في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا والمنطقة العربية، حيث تقع مصر ضمن المكون البحري من المبادرة من خلال ارتباط قناة السويس بطريق الحرير البحري، وتنظر مصر للمبادرة باعتبارها فرصة لتطوير التعاون الاقتصادي المصري الصيني سواء داخل الحدود أو عبر الحدود إلى افريقيا والمنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط بشكل عام، وقد وقعت مصر مع الصين مذكرة تفصيلية في ٢٠١٦، تتضمن تعزيز التعاون المشترك في تشييد مبادرة الحزام والطريق ولمدة خمس سنوات في كافة المجالات، ولعل ابرز الاهداف الاستراتيجية لمصر من خلال المبادرة هو:

1- بناء مشروع ميناء «العين السخنة، تيدا » في منطقة السويس، الذي سيساهم في استدامة وتامين سلاسل الامداد الخاصة بالاقتصاد المصري والصيني، وتسهيل نفاذ تجارة افريقيا وباقي الدول العربية للأسواق العالمية، مما يدعم التبادل التجاري وتحقيق التكامل مع مبادرة الحزام والطريق. (الخطيب، ٢٠١٩)

2- العمل على تنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس واعتمادها كمركز لوجستي واقتصادي، يسهم في تطوير حركة الملاحة البحرية ويعزز من حركة التجارة العالمية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري في منطقة السويس، ونظراً لأهمية « قناة السويس» التي تعتبراهم ممر مائي وتجاري عالمي، تم توقيع اتفاقية إطارية بين مصر والصين في هذا المجال، ومن اهم الاستثمارات مصنع «جوشي مصر» لصناعة الفيبر جلاس الاكبر حجما بين الاستثمارات الصينية في مصر ودعم البنية التحتية بكافة اشكالها. (لينغ، ٢٠٢٠)

3- توسيع فرص الاستثمارات الصينية في مصر وخاصة في بعض القطاعات الصناعية مثل الاجهزة الكهربائية، الغزل والنسيج، الكيماويات، المعادن، النفط والغاز، وصناعات الآلات. فقد بلغت عدد الشركات الصينية في مصر١٥٠٠ شركة باستثمارات تبلغ مليار دولار أمريكي، منها ٧٠٢ في القطاع الصناعي، ٤٣٢ في الخدمات، ٧٠ في القطاع الانشائي، ٧٩ في قطاع الاتصالات، ٤٧ في القطاع الزراعي و٦ شركات في قطاع السياحة. (سلام، ٢٠١٨)

4- زراعة وتنمية الصحاري المصرية بالتعاون مع الجانب الصينية والاستفادة من خبراته في هذا المجال.

5- الاستفادة من خبرات الشركات الصينية في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وبناء المدن الحديثة والتكنولوجيا، باعتبار الصين من أكبر منتجي الطاقة الشمسية في العالم، وخاصة بعد طرح طريق الحرير الرقمي الذي يمكن من خلاله نقل التكنولوجيا وخاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والفضاء السيبراني ونقل المعرفة.

6- العمل على تنشيط القطاع السياحي حيث تعتبر مصر من اهم الاماكن السياحية وبالتالي وجود فرصة كبيرة للاستثمار في مجال السياحة حيث بلغ عدد السياح ٢١٧ ألف سائح في عام ٢٠١٧ أي بزيادة قدرها ٧٪ عن عام ٢٠١٦. (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٨)

7- الاستفادة من اقامة علاقات متنوعة مع دول المبادرة ودول تجمع البريكس وشنغهاي. وخاصة ان مصر تعد بوابة افريقيا بالنسبة للصين.

ثالثاً / آثار مبادرة الحزام والطريق على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر للدول محل الدراسة

تسعى الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق إلى دعم عملية التنمية الاقتصادية وتشجيع التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ودول المبادرة، وزيادة حجم التبادلات التجارية والاستثمار وتسهيل التجارة بين الصين ودول المبادرة من خلال تبسيط إجراءات الربط التجاري والجمركي والمالي، ودفع عجلة الاقتصاد في كل من الصين والدول المشاركة عن طريق تحقيق الربح المشترك(win-win)، مما يساهم في تنمية هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا وثقافياً.

وبيئياً، وأمنيا.

وتطرح المبادرة التي أطلقت في عام 2013 رؤية جديدة، حيث تسعى لتطوير التعاون التجاري والاستثماري بين الصين ودول المبادرة، ومنها دول الشرق الأوسط وكان بداية التعاون في هذا المجال، عندما عقد المنتدى الأول للتعاون بين الصين والدول العربية عام 2014، والذي تضمن التعاون في نمط (3+2+1)، أي التعاون في جميع المجالات وأهمها الطاقة والتجارة والاستثمار. (Lin, 2017)

كما أشار الرئيس الصيني «شي جين بينغ» ان الهدف من المبادرة زيادة حجم التبادل التجاري الصيني العربي من 240 مليار دولار أمريكي إلى 600 مليار دولار أمريكي في عام 2014، وزيادة رصيد الاستثمار الصيني غير المالي في الدول العربية من 10 مليارات دولار أمريكي إلى اكثر من 60 مليار دولار أمريكي في السنوات العشر القادمة، والوصول بحجم تجارتها مع أفريقيا إلى 400 مليار دولار أمريكي بحدود 2020، كما صرح في 2016 عن تخصيص قروض خاصة للدول العربية قيمتها 15 مليار دولار أمريكي وقروض تجارية قيمتها 10 مليار دولار أمريكي، وانشاء صندوقين مع الإمارات وقطر للاستثمار المشترك تبلغ قيمتها 20 مليار دولار أمريكي، من اجل تعزيز العملية الصناعية في الشرق الاوسط. (القحطاني، 2018) و (النجار، 2018)

ومن المتوقع ان تلعب مبادرة الحزام والطريق دور مركزي في ربط المراكز التجارية الصينية مثل هونج كونج وشنتشن، إلى قناة السويس المصرية، والمنطقة الحرة بجبل علي في الإمارات، ومنطقة الدقم الخاصة في سلطنة عُمان ، مما ينعكس على حجم التدفقات التجارية للدول الأعضاء، وان يكون لها تأثير على الدول التي تمر بها المبادرة، وايضا على البلدان والمناطق الاقتصادية الأخرى، ومنها المنطقة العربية، ويستعرض الباحثان فيما يلي تحليل تطور الصادرات والواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر الداخل للصين والدول العربية المختارة محل الدراسة، قبل وبعد الانضمام للمبادرة، خلال الفترة 2006 – 2023 وقد تم اختيار عام 2006 لأنه العام الأسبق للازمة العالمية المالية 2008 وصولا لعام 2023 وفقاً لتوافر البيانات.

تطور حجم الصادرات للصين والدول العربية المختارة محل الدراسة قبل وبعد الانضمام للمبادرة

- تطور الصادرات قبل المبادرة (2006-2012)

يعرض الجدول رقم (1) تطور حجم الصادرات من الدول العربية الخمس محل الدراسة (مصر، سلطنة عمان،

السعودية، الإمارات، الكويت) إلى الصين خلال الفترة التي تسبق انضمام هذه الدول إلى مبادرة الحزام والطريق. ويُلاحظ من البيانات أن هناك اتجاهاً تصاعدياً عاماً في الصادرات، حيث سجلت الإمارات والسعودية أعلى القيم المطلقة والنسبية، ما يعكس قوة الروابط التجارية المبكرة مع الصين. كما يُظهر الجدول تراجعاً نسبياً في عام 2009، يُعزى إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي أثرت سلباً على تدفقات التجارة الدولية. أما سلطنة عمان والكويت فقد شهدتا زيادات تدريجية، ولكنها محدودة، ما يدل على مستويات انخراط أقل في التجارة مع الصين خلال تلك الفترة. أما مصر، فقد تميزت بتقلبات طفيفة مع تحسن واضح بحلول عام 2012. (أنظر جدول رقم 1)

جدول (1)

حجم الصادرات للصين والدول محل الدراسة قبل الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2006 – 2012 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2006	969.0	56.0	145.6	211.3	21.6	16.7
2007	1220.5	62.7	178.6	233.3	24.7	19.2
2008	1430.7	87.5	239.2	313.5	37.7	26.2
2009	1201.6	54.0	192.0	192.3	27.7	23.1
2010	1577.8	70.0	214.0	251.1	36.6	26.4
2011	1898.4	102.1	302.0	364.7	47.1	30.5
2012	2048.7	118.9	359.7	388.4	52.1	29.4

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يتضح من الجدول رقم (1) أن الصين سجلت نمواً ثابتاً في حجم صادراتها إلى الدول محل الدراسة، حيث ارتفعت من 969 مليار دولار عام 2006 إلى 2048.7 مليار دولار عام 2012، باستثناء تراجع ملحوظ في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية. وعلى مستوى الدول العربية، حققت كل من الإمارات والسعودية أعلى نسب نمو في الصادرات إلى الصين، إذ ارتفعت صادرات الإمارات من 145.6 مليار دولار إلى 359.7 مليار دولار، والسعودية من 211.3 مليار إلى 388.4 مليار دولار خلال نفس الفترة. أما الكويت وسلطنة عمان فقد سجّلتا نمواً تدريجياً، وإن كان أقل اتساقًا، حيث ارتفعت صادرات الكويت من 56 مليار دولار إلى 118.9 مليار، وعمان من 21.6 إلى 52.1 مليار دولار. في حين أظهرت مصر نمواً أقل نسبياً من 16.7 إلى 30.5 مليار دولار بحلول عام 2011، مع تراجع طفيف لاحقاً.

ويُعزى الانخفاض الجماعي في عام 2009 إلى تأثيرات الأزمة العالمية، التي أدت إلى تراجع الطلب العالمي وتقلّب أسعار السلع، لا سيما النفط، مما انعكس بوضوح على الاقتصادات الخليجية. ومع ذلك، شهدت معظم الدول تعافياً تدريجياً في الصادرات، بلغ ذروته في عام 2011، مما يشير إلى استعادة مرونة الأداء التجاري قبل الانضمام الرسمي للمبادرة.

- تطور الصادرات بعد المبادرة (2013-2023)

يُظهر الجدول رقم (2) تطور حجم الصادرات إلى الصين بعد انضمام الدول محل الدراسة إلى مبادرة الحزام والطريق. وتكشف البيانات عن تحسن ملحوظ في مؤشرات التصدير، خاصة في الإمارات والسعودية، وهو ما يُعزز فرضية تأثير المبادرة إيجابياً على تدفقات التجارة الخارجية، وقد ارتفعت الصادرات الإماراتية بشكل لافت، مستفيدة من تطور بنيتها التحتية وتوسع الموانئ ضمن ممرات المبادرة، في حين شهدت السعودية نموًا تدريجيًا مع بعض التذبذبات بسبب تقلبات أسعار النفط. في المقابل، سجلت الكويت وعمان نمواً متذبذباً، في حين استمرت مصر في تسجيل تحسن نسبي، ما يشير إلى تزايد اندماجها في سلاسل القيمة الصينية تدريجياً. (أنظر جدول رقم 2)

جدول (2)

حجم الصادرات للصين والدول محل الدراسة بعد الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2013 – 2023 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2013	2209.0	115.1	374.2	375.9	55.5	29.0
2014	2342.3	102.1	343.0	342.4	50.7	26.9
2015	2273.5	54.1	300.5	203.6	31.9	21.3
2016	2097.6	46.3	295.0	183.6	30.0	25.5
2017	2263.3	55.0	313.5	221.8	32.9	25.6
2018	2486.7	71.9	387.9	294.4	41.8	27.6
2019	2499.5	64.5	389.4	261.6	38.7	29.0
2020	2590.2	40.1	335.3	173.9	33.5	27.0
2021	3316	63.1	425.2	276.2	44.6	41.3
2022	3544.4	100.0	515.6	411.2	66.1	51.2
2023	3379.3	84.0	485.7	320.0	62.7	42.0

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يتضح من الجدول رقم (2) استمرار النمو الملحوظ في حجم الصادرات الصينية إلى الأسواق الدولية خلال الفترة 2013–2022، حيث ارتفعت من 2209 مليار دولار إلى 3544.4 مليار دولار، مع قفزات كبيرة تحديداً في عامي 2021 و2022، وهو ما يُعزى جزئياً إلى تعافي التجارة العالمية بعد جائحة كوفيد-19، إلى جانب تأثيرات مبادرة الحزام والطريق في تعزيز التكامل التجاري.

وعلى مستوى الدول العربية محل الدراسة، شهدت الصادرات الإماراتية تراجعاً تدريجياً حتى عام 2016، تبعه تحسّن كبير بلغ ذروته في 2022 عند 515.6 مليار دولار، مما يعكس نجاح سياسات التنويع الاقتصادي والبنية التحتية المتطورة التي ارتبطت بممرات المبادرة.

أما السعودية، فقد تأثرت بشكل حاد في عامي 2015 و2016 نتيجة لانخفاض أسعار النفط، لكنها حققت تعافياً تدريجياً حتى بلغت صادراتها 411.2 مليار دولار في 2022، مما يشير إلى إعادة تموضع في الأسواق العالمية مدعوماً بالعلاقات التجارية مع الصين.

الكويت سجلت أداءً متقلباً خلال الفترة، حيث انخفضت صادراتها إلى أدنى مستوى في 2016 (46.3 مليار دولار) ثم تعافت تدريجياً حتى عام 2022، في حين تميز أداء سلطنة عُمان بالتذبذب، مع تحسّن ملحوظ بعد 2018، بلغ ذروته عند 66.1 مليار دولار.

أما مصر، فقد أظهرت نمطاً مستقراً نسبياً في الصادرات، مع تطور تدريجي بلغ ذروته في 2022 عند 51.2 مليار دولار، مدفوعاً بتوسّع العلاقات الاقتصادية الثنائية وتحسن بيئة التبادل التجاري.

بوجه عام، توضح هذه البيانات أن مبادرة الحزام والطريق أسهمت بشكل إيجابي في تحفيز نمو الصادرات، خاصة لدى الدول التي تمتلك بنية تحتية مؤهلة واستقراراً مؤسسياً، بينما بقي الأثر محدوداً أو متذبذباً في الدول الأكثر اعتماداً على الصادرات النفطية أو ذات الهشاشة الهيكلية في التجارة الخارجية.

تطور حجم الــواردات للصين والدول العربية المختارة محل الدراســة قبل وبعــد الانضمام للمبادرة

- تطور الواردات قبل المبادرة (2006-2012)

يُبرز الجدول رقم (3) تطور حجم الواردات من الصين إلى الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة السابقة للانضمام للمبادرة. ويُلاحظ أن الإمارات والصين كانتا في طليعة العلاقات التجارية، حيث سجلت الإمارات نمواً متصاعداً في وارداتها نتيجة لكونها مركزاً لوجستياً إقليمياً نشطاً. كما ارتفعت واردات السعودية ومصر بشكل ثابت، ما يعكس تزايد الطلب المحلي على السلع المصنعة والمواد الخام. أما سلطنة عمان والكويت فقد شهدتا زيادات محدودة، ترتبط بتركيبة اقتصادية تعتمد بدرجة كبيرة على النفط، مع قلة التنوع في الاحتياجات الاستيرادية. وتشير البيانات أيضاً إلى أن الصين باتت خلال تلك الفترة أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول الخليجية تحديداً. (أنظر جدول رقم 3)

جدول (3)

حجم الواردات للصين والدول محل الدراسة قبل الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2006 – 2012 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2006	791.5	17.2	100.1	69.8	11.0	27.3
2007	956.1	21.4	132.5	90.2	16.0	37.1
2008	1132.6	24.8	200.3	115.1	23.1	48.4
2009	1005.9	19.9	150.0	95.6	17.9	44.9
2010	1396.2	22.7	165.0	106.9	20.0	52.9
2011	1743.5	25.1	229.9	131.6	24.0	58.9
2012	1818.4	27.3	256.5	155.6	28.6	69.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يوضح الجدول رقم (3) تطور حجم الواردات من الصين إلى الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة التي سبقت الانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق (2006-2012). وتشير البيانات إلى أن الصين كانت تواصل تعزيز حضورها في الأسواق العربية خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت وارداتها من 791.5 مليار دولار عام 2006 إلى 1817.8 مليار دولار عام

2012، مما يعكس توسع إنتاجها الصناعي وازدياد الطلب على السلع الصينية في الأسواق الدولية.

من جانب الدول العربية، تصدرت الإمارات حركة الواردات من الصين، إذ ارتفعت من 100.1 مليار دولار إلى 256.5 مليار دولار، مستفيدة من موقعها الجغرافي كمركز إعادة تصدير إقليمي، وتطور بنيتها التحتية التجارية.

أما السعودية، فقد سجلت ارتفاعاً من 69.8 مليار دولار إلى 155.6 مليار دولار، مدفوعة بزيادة الاستهلاك المحلي وتنامي الاعتماد على المعدات والمنتجات الوسيطة الصينية.

في حين شهدت الكويت تطوراً محدوداً نسبياً، من 17.2 مليار دولار إلى 27.3 مليار فقط، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة الاقتصاد الكويتي الأقل تنوعاً في تلك الفترة.

سلطنة عمان حافظت على وتيرة نمو تدريجية، حيث ارتفعت وارداتها من 11 إلى 28.6 مليار دولار، بينما سجلت مصر نمطاً تصاعدياً من 27.3 إلى 69.2 مليار دولار، في ظل زيادة الطلب الاستهلاكي وتعميق الروابط التجارية.

تعكس هذه الأرقام تزايد الاعتماد العربي على المنتجات الصينية، قبل التأسيس الرسمي للشراكة ضمن إطار المبادرة، مما يوضح أن الأسس التجارية كانت راسخة بالفعل، وأن المبادرة جاءت لتعزيز اتجاهات قائمة.

- تطور الواردات بعد المبادرة (2013-2023)

يعرض الجدول رقم (4) تطور الواردات من الصين بعد انضمام الدول العربية للمبادرة. وتشير الأرقام إلى نمو مطرد في واردات الإمارات، حيث تضاعفت تقريباً، ما يعكس عمق الشراكة الاقتصادية وزيادة الاستثمارات الصينية في الموانئ والمناطق الحرة. أما مصر فقد أظهرت هي الأخرى تحسناً مستمراً، لا سيما بعد عام 2016، مدفوعة بزيادة التعاون الصناعي ومشروعات البنية التحتية. الكويت وسلطنة عمان سجّلتا نمواً أقل نسبياً، في ظل اعتماد اقتصادي على النفط وانخفاض تنوع الاستيراد، إلا أن عمان بدأت تسجل تحسنًا ملحوظًا بفضل مدينة الدقم. اللافت أيضاً هو تعافي السعودية في السنوات الأخيرة بعد تراجع مؤقت، مما يشير إلى إعادة التوازن التجاري التدريجي. (أنظر جدول رقم 4)

جدول (4)

حجم الواردات للصين والدول محل الدراسة بعد الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2013- 2023 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2013	1950.0	29.3	270.6	168.2	34.3	66.2
2014	1959.2	31.0	276.0	173.8	29.3	66.8
2015	1679.6	31.0	263.4	174.7	29.0	63.6
2016	1587.9	30.8	266.6	140.2	23.1	55.8
2017	1843.8	33.6	257.7	134.5	26.4	61.6
2018	2135.7	35.9	244.7	137.1	25.8	72.0
2019	2078.4	33.6	288.4	153.2	23.5	70.9
2020	2066.0	27.7	247.0	138.0	28.5	60.5
2021	2679.4	31.5	347.5	152.8	31.0	74.5
2022	2706.5	27.5	420.4	189.9	38.6	95.7
2023	2556.6	468.3	36.4			
		25.7		207.0		83.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يبيّن الجدول رقم (4) تطور واردات الدول العربية محل الدراسة من الصين بعد انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، ويكشف عن تحوّل نوعي في حجم التبادل التجاري، مدعومًا بتوسع خطوط الإمداد، ومشروعات البنية التحتية المرتبطة بالمبادرة، وزيادة انخراط الصين في أسواق المنطقة.

فقد واصلت الصين نمو وارداتها عالميًا من 1950 مليار دولار عام 2013 إلى 2556.6 مليار دولار في 2022، رغم بعض التباطؤ في فترات جائحة كوفيد-19، ما يدل على متانة إنتاجها واستدامة الطلب على منتجاتها.

على مستوى الدول العربية، سجلت الإمارات أعلى مستويات الواردات من الصين، حيث ارتفعت من 270.6 مليار دولار عام 2013 إلى 468.3 مليار دولار عام 2022، بما يعكس دورها المحوري كمحطة لوجستية ضمن شبكة المبادرة، واستفادتها من توسع المناطق الحرة والموانئ الذكية.

أما السعودية، فقد شهدت وارداتها نمواً ملحوظاً من 168.2 مليار إلى 207 مليار دولار، باستثناء تراجع طفيف في عام 2020، ثم تعافٍ سريع بعد ذلك، ما يدل على استقرار العلاقات التجارية مع الصين وتوسع الطلب على المعدات

الصناعية.

الكويت بدورها حققت ارتفاعاً تدريجياً من 29.3 مليار إلى 31.5 مليار دولار عام 2021، بينما سجلت سلطنة عمان تحسنًا من 34.3 مليار إلى 36.4 مليار دولار، مع فترات استقرار نسبي.

أما مصر، فقد ارتفعت وارداتها من 66.2 مليار إلى 95.7 مليار دولار في 2022، وهو ما يُعزى إلى توسع السوق المحلية، وتنامي الاستثمارات الصينية في مشروعات البنية التحتية والقطاع الصناعي.

ويمكن القول إن المبادرة لعبت دوراً محفزاً في تحسين بيئة التجارة الثنائية، خصوصًا للدول التي عززت قدراتها التنافسية وسعت إلى تعميق علاقتها التجارية مع الصين عبر قنوات مؤسسية وتنموية واضحة.

تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للصين والدول العربية المختارة محل الدراسة قبل وبعد الانضمام للمبادرة

- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر قبل المبادرة (2006-2012)

يُقدم الجدول رقم (5) لمحة عن تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة خلال المرحلة السابقة للانضمام إلى مبادرة الحزام والطريق. وقد أظهرت الإمارات تفوقاً نسبياً في جذب الاستثمارات، مستفيدة من البيئة التشريعية المشجعة وتنوع القطاعات الاقتصادية. أما السعودية فقد شهدت تدفقات غير مستقرة، تأثرت بتقلبات أسعار النفط، بينما سجلت الكويت وسلطنة عمان تدفقات محدودة تعكس الحاجة إلى تطوير بيئة الاستثمار. مصر أظهرت نمطاً متذبذباً، وخصوصاً في عام 2011 حيث تأثرت الاستثمارات بالأوضاع السياسية، قبل أن تبدأ في التعافي مجدداً. وتُظهر الصين نفسها نمواً مطرداً في استقبال الاستثمارات، ما يؤكد تنامي ثقة المستثمرين في بيئتها الاقتصادية. (أنظر جدول رقم 5)

جدول (5)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للصين والدول محل الدراسة قبل الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2006 – 2012 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2006	72.7	0.12	12.81	5.98	1.60	10.04
2007	83.5	0.11	14.19	6.18	3.33	11.58
2008	108.3	-0.01	5.06	5.51	2.95	9.49
2009	94.1	1.11	1.13	0.44	1.49	6.71
2010	114.7	1.30	8.80	4.88	1.24	6.39
2011	124.0	3.26	7.15	4.68	1.75	-0.48
2012	121.1	2.87	9.57	5.04	1.37	6.03

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يعرض الجدول رقم (5) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) الواردة إلى الدول العربية محل الدراسة في الفترة التي سبقت انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، وهي الفترة الممتدة من عام 2006 إلى 2012. وتشير البيانات إلى وجود تفاوت ملحوظ بين الدول، سواء من حيث حجم التدفقات أو استقرارها عبر الزمن، ما يعكس اختلافات في البيئة الاستثمارية، ومستوى الانفتاح الاقتصادي، ومدى جاهزية كل دولة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

فقد حققت الإمارات أداءً متميزاً، إذ ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي من 5.06 مليار دولار في 2008 إلى 9.57 مليار دولار في 2012، مستفيدة من بيئة تنظيمية محفزة، وموقع جغرافي استراتيجي، وتطور ملحوظ في قطاعات الخدمات والنقل والتجارة.

أما السعودية، فرغم تسجيلها تدفقات نسبياً، إلا أنها كانت متذبذبة، حيث بدأت بـ 5.98 مليار دولار عام 2006 وبلغت 5.04مليار دولار في 2012، مع انخفاض حاد في بعض السنوات بسبب عوامل تتعلق بتقلب أسعار النفط، وطبيعة الاقتصاد الريعي الأقل تنوعاً.

الكويت وسلطنة عمان سجّلتا مستويات منخفضة، بلغت ذروتها عند 2.95 مليار و 0.01- مليار دولار على التوالي في 2008، قبل أن تعود للانخفاض، وهو ما يعكس محدودية القطاعات المستقطبة للاستثمار، وضعف الترويج الاستثماري خلال تلك الفترة.

أما مصر، فقد شهدت أداءً متفاوتاً تأثر بالظروف السياسية والاقتصادية، حيث انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي من 10 مليار دولار في 2006 إلى 9.49 مليار دولار في 2008، ثم انخفضت إلى 6.03 مليار دولار في 2012 بسبب تداعيات الأزمة السياسية بعد 2011.

بوجه عام، تعكس هذه الأرقام تحديات كبرى واجهتها معظم الدول محل الدراسة في تلك الفترة، حيث كانت البيئة الاستثمارية بحاجة إلى إصلاحات هيكلية، وهو ما يبرر التركيز لاحقًا على الاستفادة من مبادرة الحزام والطريق كأداة لتحفيز تدفقات الاستثمار وتنشيط الاقتصاد.

- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بعد المبادرة (2013-2023)

يعرض الجدول رقم (6) تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين والدول محل الدراسة (الكويت، الإمارات، السعودية، سلطنة عمان، ومصر). ويُلاحظ من خلال البيانات أن الصين حافظت على مستويات مرتفعة ومتزايدة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يعكس استمرار الثقة في السوق الصينية واستقرار بيئة الأعمال. أما بالنسبة للدول العربية محل الدراسة، فقد تباينت مستويات الاستثمار الوافد إليها من حيث الحجم والاتجاه، متأثرة بعوامل محلية مثل الاستقرار السياسي، والإصلاحات الاقتصادية، ومدى الانخراط في المشاريع المرتبطة بالمبادرة. (أنظر جدول رقم 6)

جدول (6)

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للصين والدول محل الدراسة بعد الانضمام للمبادرة خلال الفترة 2013- 2023 مليار دولار أمريكي

السنوات	الصين	الكويت	الامارات	السعودية	سلطنه عمان	مصر
2013	123.9	1.43	9.76	3.37	1.61	4.26
2014	128.5	0.95	11.07	1.51	1.29	4.61
2015	135.6	0.31	8.55	3.97	-2.17	6.93
2016	133.7	0.42	9.60	21.96	2.27	8.11
2017	136.3	0.35	10.35	1.01	2.99	7.41
2018	138.3	0.20	10.39	12.14	5.60	8.14
2019	141.2	0.40	17.86	3.07	1.94	9.01
2020	149.3	0.24	19.88	1.62	1.91	5.85
2021	181.0	0.57	20.67	23.11	8.79	5.1
2022	189.1	0.76	22.73	25.06	5.48	11.4
2023	163.2	2.11	30.69	12.31	4.75	9.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات الانكتاد.

يعرض الجدول رقم (6) تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية محل الدراسة بعد انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، خلال الفترة من 2013 حتى 2022. وتُظهر البيانات تحسناً نسبياً في أداء بعض الدول، وتذبذباً في دول أخرى، ما يعكس تباين مدى استفادة هذه الدول من المبادرة في جذب الاستثمارات.

فقد حافظت الإمارات على مكانتها كمركز إقليمي جاذب للاستثمار، حيث ارتفعت التدفقات من 9.76 مليار دولار في 2013 إلى 22.7 مليار دولار في 2022، مستفيدة من سياسات تنويع الاقتصاد، وتوسيع المناطق الحرة، وتطوير بيئة تشريعية مرنة تدعم المستثمر الأجنبي.

أما السعودية، فقد شهدت تدفقات متقلبة، إذ انخفضت في بعض السنوات لتصل إلى 1.01 مليار دولار عام 2017، ثم تعافت تدريجياً إلى 25.06 مليار في 2022، وذلك ضمن جهود الإصلاح الاقتصادي المرتبطة برؤية المملكة 2030.

مصر سجّلت تحسناً واضحاً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت الاستثمارات من 4.2 مليار دولار في 2013 إلى 11.4 مليار دولار في 2022، ويُعزى ذلك إلى مشروعات الشراكة مع الصين، خاصة في محور قناة السويس مما يدل على استفادة فعلية من المبادرة.

الكويت وسلطنة عمان حافظتا على مستويات منخفضة نسبياً، حيث لم تتجاوز التدفقات الاستثمارية لديهما حاجز 3 مليار دولار في أغلب السنوات، مما يشير إلى تحديات داخلية تتعلق ببيئة الأعمال، والبنية التحتية القانونية والمؤسسية غير الجاذبة بشكل كافٍ للاستثمار الأجنبي.

توضح هذه الاتجاهات أن نجاح الدول في الاستفادة من المبادرة لجذب الاستثمارات الأجنبية يعتمد بدرجة كبيرة على جاهزيتها المؤسسية، ومدى قدرتها على ترجمة الانخراط في المبادرة إلى إصلاحات فعلية في مناخ الاستثمار، مع ضرورة التمييز بين الانضمام الرمزي للمبادرة والاستفادة الاقتصادية الحقيقية منها.

الإجراءات التحليلية وإعادة تطبيق التجربة

تم جمع البيانات الكمية المتعلقة بالصادرات، الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر من قاعدة بيانات الأونكتاد UNCTAD، وذلك باستخدام السلاسل الزمنية الممتدة من عام 2006 وحتى عام 2023. وقد تم تقسيم الفترات الزمنية إلى فترتين:

- الفترة الأولى: ما قبل انضمام الدول إلى المبادرة (2006-2012)
- الفترة الثانية: ما بعد الانضمام (2013-2023)

ولإجراء التحليل الكمي، تم حساب المتوسطات الحسابية لكل متغير في كل فترة، حساب نسبة التغير (%) بين متوسطات الفترتين، حساب معدل النمو السنوي المركب %.

وقد اتبعت بعض الدراسات السابقة منهجاً مشابهاً في المقارنة بين الفترتين الزمنيتين، مثل دراسة (Alleyne, 2020) التي اعتمدت على تحليل متوسطات ونسب النمو في منطقة الكاريبي، ودراسة (Baniya et al., 2019) التي استخدمت التحليل المقارن للبيانات التجارية قبل وبعد تنفيذ مشاريع البنية التحتية ضمن المبادرة، وتم الاستفادة من هذه المنهجيات في تصميم التحليلي الحالي، مع تعديل طريقة العرض والإسقاط على سياق الدول العربية.

التحليل الكمي للبيانات

1-تحليل كمي للصادرات (2006-2023)

لتوضيح أثر مبادرة الحزام والطريق على التجارة الخارجية، يوضح الجدول التالي تطور متوسط الصادرات لكل دولة عربية محل الدراسة، قبل وبعد الانضمام للمبادرة، بالإضافة إلى نسبة التغير ومعدل النمو السنوي المركب. (أنظر جدول رقم 7)

جدول (7)

التحليل الإحصائي للصادرات قبل وبعد الانضمام للمبادرة

الدولة	متوسط الصادرات قبل المبادرة (مليار $)	بعد المبادرة (مليار $)	نسبة التغير (%)	معدل النمو السنوي المركب (%)
الصين	1,466.6	2,633.7	+79.6%	3.5%
الكويت	78.7	72.4	-8.0%	-0.5%
	247.3	379.9	+53.6%	2.6%
	279.2	279.5	+0.1%	0.0%
سلطنة عُمان	35.4	43.4	+22.6%	1.2%
مصر	24.5	31.5	+28.6%	1.5%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإنكتاد.

ويتضح من الجدول رقم (7) أن مبادرة الحزام والطريق كان لها تأثير إيجابي عام على التجارة، خاصة للصين والإمارات. الدول التي نوعت اقتصادها وطورت بنيتها التحتية استفادت أكثر من المبادرة، بينما الدول المعتمدة بشكل كبير على الصادرات النفطية واجهت تحديات أكبر في تحقيق النمو المستدام ربما بسبب تقلبات أسعار النفط والحاجة لتنويع أكبر في الاقتصاد.

2-تحليل كمي للواردات (2006-2023)

لتوضيح أثر مبادرة الحزام والطريق على التجارة الخارجية، يوضح الجدول التالي تطور متوسط الواردات لكل دولة عربية محل الدراسة، قبل وبعد الانضمام للمبادرة، بالإضافة إلى نسبة التغير ومعدل النمو السنوي المركب. (أنظر جدول رقم 8)

جدول (8)

التحليل الإحصائي للواردات قبل وبعد الانضمام للمبادرة

الدولة	متوسط الواردات قبل المبادرة (مليار $)	بعد المبادرة (مليار $)	نسبة التغير (%)	معدل النمو المركب السنوي (%)
الصين	1,277.7	2,115.6	+65.6%	3.1%
الكويت	22.6	30.6	+35.4%	1.8%
	190.6	321.0	+68.4%	3.1%
	109.5	161.3	+47.3%	2.3%
سلطنة عمان	18.9	30.2	+59.8%	2.8%
مصر	48.4	70.0	+44.6%	2.2%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإنكتاد.

ويتضح من الجدول رقم (8) أن جميع الدول محل الدراسة سجلت زيادات ملحوظة في وارداتها خلال فترة ما بعد المبادرة، مما يعكس زيادة حجم التبادل التجاري واندماجاً أعمق في سلاسل الإمداد الدولية المرتبطة بالصين وهو ما يعكس تحسن شبكات النقل والخدمات اللوجستية، تسهيل الإجراءات التجارية والجمركية، زيادة التبادل التجاري والتكامل الاقتصادي، نمو الأسواق المحلية والطلب على السلع المستوردة.

فالدول التي استثمرت في البنية التحتية التجارية (الإمارات، الصين) حققت أفضل النتائج، بينما استفادت جميع الدول من تحسن بيئة التجارة الدولية. وهو ما يُظهر أن المبادرة نجحت في خلق بيئة تجارية أكثر انفتاحاً وفعالية استفادت منها جميع الدول المشاركة.

3-تحليل كمي للاستثمار الأجنبي المباشر (2006-2023)

لتوضيح أثر مبادرة الحزام والطريق على الاستثمار الأجنبي المباشر، يوضح الجدول التالي تطور متوسط كل دولة عربية محل الدراسة، قبل وبعد الانضمام للمبادرة، بالإضافة إلى نسبة التغير ومعدل النمو السنوي المركب. (أنظر جدول رقم 9)

جدول (9)

التحليل الإحصائي للاستثمار الأجنبي المباشر قبل وبعد الانضمام للمبادرة

الدولة	متوسط FDI قبل المبادرة (مليار $)	بعد المبادرة (مليار $)	نسبة التغير (%)	معدل النمو المركب السنوي (%)
الصين	102.3	144.5	+41.3%	2.1%
الكويت	1.25	0.75	-40.0%	-3.0%
	8.39	15.59	+85.8%	3.7%
	4.67	9.47	+102.8%	4.3%
سلطنة عمان	1.96	3.11	+58.7%	2.8%
مصر	7.08	7.33	+3.5%	0.2%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الإنكتاد.

تشير البيانات في الجدول رقم (9) إلى أن مبادرة الحزام والطريق كان لها أثر في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في الدول التي تبنت الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في القطاعات الجديدة مثل الطاقة المتجددة والسياحة والتقنية (السعودية). وطورت بيئة الأعمال والمناطق الحرة (الامارات). وذات الاقتصاد المتنوع (سلطنة عمان). بينما الدول التي واجهت تحديات والتي تعكس تحديات في بيئة الاستثمار والحاجة لإصلاحات اقتصادية وتشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية (الكويت ومصر).

رؤية الباحث التحليلية

من خلال تحليل تطور التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الخمس محل الدراسة، يتبين للباحث أن مبادرة الحزام والطريق كانت محفزاً حقيقياً لتحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، لاسيما في الدول ذات البنية التحتية المؤهلة مثل الإمارات. ومع ذلك، فإن الأثر الإيجابي للمبادرة لم يكن متكافئاً بين جميع الدول، وهو ما يرجعه الباحث إلى التباينات في الجاهزية المؤسسية والسياسات الاستثمارية بين هذه الدول.

ويرى الباحث أن الانخراط في المبادرة لا يجب أن يقتصر على البعد التمويلي أو اللوجستي، بل ينبغي أن يشمل إصلاحات داخلية على مستوى تسهيل مناخ الأعمال وتحسين الحوكمة، حتى تستطيع الدول العربية تحقيق أقصى استفادة من المبادرة. كما أن الاستفادة غير المتوازنة بين الدول توضح أن المبادرة لا تُعد «علاجاً سحرياً» بحد ذاتها، وإنما هي أداة تُفعّل بناءً على جاهزية الدول المنضمة.

وبالتالي، يؤكد الباحث أن نتائج الدراسة تُبرز أهمية تكييف المبادرة وفق الخصوصيات الاقتصادية لكل دولة، بدلًا من التعامل معها كنموذج نمطي موحد.

رابعاً / التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق والتجارة الدولية

تشكل استراتيجية الحزام والطريق مدخلًا جديد لتطوير نمط إدارة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي، وتُعد مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول التي تؤيدها، بمثابة أداة رئيسية تعزيز لاقتصاداتها وعلاقاتها التجارية ووسيلة للتخلص من الهيمنة الغربية وخاصة سيطرة الولايات المتحدة وحلفائها على الاقتصاد الدولي ومخرجاته. تواجه المبادرة الصينية العديد من الصعوبات والعقبات التي تعيق تنفيذها، سواء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبرها استراتيجية صينية تهدف إلى تغير بنية النظام الدولي وآلياته، وكما تراها رغبة صينية في الانفراد بالنظام الاقتصادي الدولي وعلى جانب اخر فهناك التحديات الاوروبية التي ترى في هذه المبادرة محاولة صينية لخلق انقساماً داخل القارة الأوروبية وبالتالي السيطرة على اقتصاد القارة وسياساتها بما يحقق أهداف وطموحات الصين. يضاف إلى ذلك مواقف بعض القوى الآسيوية كالهند التي ترى في المبادرة مساساً بسيادتها في ظلال الاتفاق الصيني الباكستاني بالنسبة لمنطقة العبور.

ويمكن توضيح اهم التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق والتجارة الدولية لكلًا من الصين والدول العربية المختارة (محل الدراسة) على النحو التالي:

التحديات التي تواجه مبادرة الحزام والطريق والتجارة الدولية للصين

تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

1. اختلاف الأنظمة والسياسات الاقتصادية بين دول المبادرة: حيث تختلف درجة استجابة الدول المشتركة في المبادرة، من ناحية القيام بالإصلاحات الاقتصادية والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير، وتخفيف الإجراءات الجمركية (Ruta & et al., 2019)
2. الأعباء المالية اللازمة لتنفيذ المبادرة: حيث تعاني بعض الدول المشتركة في مبادرة الحزام والطريق من ضعف اقتصاداتها، وارتفاع معدلات التضخم، وضعف الموارد المالية والنقدية للحكومات والبنوك المركزية، وتراجع مؤشراتها الاقتصادية والتنموية، (رضوان، 2021) وبالتالي يؤثر على تنفيذ بعض المشروعات المتفق عليها، وإلغاء البعض الآخر، نتيجة حجم المشروعات وتكلفتها الكبيرة حيث تبلغ كلفة تنفيذ مشاريع المبادرة (5) تريليون دولار أمريكي. (صلاح و منصور، 2018)
3. ظهور مشاريع منافسة: حيث طرحت بعض القوى الدولية مشاريع منافسة لمبادرة الحزام والطريق الصينية مما شكل تحدي جديد لتنفيذ المبادرة، وامكانية حدوث صراع محتمل، نتيجة التنافس الاقتصادي بين القوى الدولية صاحبة المبادرات. حيث تمتلك روسيا مبادرة "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» الذي تم تأسيسه 2014 ودخل حيز التنفيذ 2015 وتسعى لاستخدامه كأداة لتعزيز نفوذها في منطقة أورو اسيا وتحديداً آسيا الوسطى، وشرق أوروبا. (بلحسن، 2020)، كما عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على صياغة شراكات مع اليابان والهند وأستراليا، من اجل تبني مشاريع منافسة لمبادرة الحرير، متل طريق الحرير الامريكي، (الظريف، 2017) وهو إطار معتمد من قبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول اسيا الوسطى واسيا الجنوبية منذ عام 2011. ومشروع طريق الحرير الياباني، وهو عبارة عن استراتيجية دبلوماسية يابانية تجاه اسيا الوسطى والقوقاز، منذ نهاية التسعينات وتهتم بتنمية وضمان موارد الطاقة. (نصار وآخرون، 2018)
4. معضلة الديون (زيادة حجم الديون): حيث تخشى بعض دول المبادرة من تحمل نفقات جديدة تتعلق بخدمة الديون الممنوحة لها من الصين ومؤسساتها المالية، (صلاح ومنصور، 2018)
5. تحديات داخلية: لا تزال الصين تواجه تحديات حقيقية في مشكلة الفساد والتفاوت الكبير

في المستويات الإنمائية والمعيشية بين المناطق الساحلية والداخلية. اذ تتميز الاقاليم الشرقية (الساحلية) بوجود مناطق اقتصادية تضم استثمارات اجنبية انعكست على تحسن الدخل، بينما تعاني الاقاليم الغربية من الفقر وضعف التنمية وانخفاض مستوى النمو الاقتصادي. (رضوان، 2021) يضاف إلى ذلك الصراعات الداخلية المهددة للاستقرار السياسي الداخلي في الصين والحركات الانفصالية، في منطقة "التبت" والتي تسعى إلى الحكم الذاتي، (الظريف، 2017) كذلك المطالب الانفصالية في إقليم "سكينيانغ"

6. تحديات مع دول الجوار: تسعى الصين دائما ضمن سياستها الخارجية إلى تحسين العلاقات مع دول الجوار، ولكن المبادرة خلقت صعوبات وعقبات جديدة عالمية واقليمية مع دول الجوار مع كلًا من الهند، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا، روسيا.

التحديات التي تواجه المبادرة والتجارة الدولية للدول العربية المختارة (محل الدراسة)

تعاني مشروعات البنية التحتية الكبيرة مثل مبادرة الحزام والطريق من تحديات عديدة، وقد تتعاظم هذه التحديات بسبب نقص الشفافية، وانفتاح المبادرة، وضعف العوامل الاقتصادية الأساسية في العديد من البلدان المشاركة وفيما يلي أهم هذه الصعوبات والعقبات:

1. احتمالية تغير وضع الصين الاقتصادي: إلى جانب وجود اختلافات التخطيط للبنية التحتية للدول العربية المنضمة للمبادرة، مع معاناة بعض الدول العربية المنضمة للمبادرة من العجز المالي، يضاف إلى ذلك صعوبة ادارة المشروعات الكثيرة في عدة دول، والتخوف من ضغط الديون، بالمقابل توفر المبادرة فرص عديدة بالنسبة للدول العربية منها، جذب الاستثمار الصيني، وامكانية الربط التجاري والجمركي، والتنسيق على المستوى السياسي والتجاري والامني، اضافة الى تطوير البنية التحتية وتحسين خدمات النقل. (السقطي، 2018)
2. الصراعات التي تعاني منها بعض دول المنطقة العربية: جعلت الصين تسعى للبحث على موردين اخرين للطاقة، خارج منطقة الشرق الاوسط، ولا سيما من خط الانابيب الذي يمتد بين اسيا الوسطى وروسيا والصين، مما سينعكس سلباً على انخفاض صادرات معظم

الدول العربية التي تعد النفط السلعة الاولى في قائمة صادراتها. (بينغبينغ، 2019)

3. تداعيات الازمة الايرانية الأمريكية: التي تسبب توتر في منطقة الشرق الاوسط، والخوف من مواجهة عسكرية ممكنة بين إيران والولايات المتّحدة في ظل تجديد العقوبات على إيران، والعمل على تمديد قراراً للأمم المتّحدة الذي يمنع إيران من استيراد أسلحة تقليدية، يمكنه أن يسبّب المزيد من التوتّر في المنطقة. (بينغبينغ، 2019)

4. العلاقات الأمريكية الصينية: وزيادة المنافسة بين الطرفين على منطقة الشرق الاوسط، وإفريقيا، تؤثر بشكل سلبي على الوضع الاقتصادي في المنطقة وخاصة على العلاقات الثنائية المرتبطة بالتجارة والتكنولوجيا، اذ تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على حلفائها في الخليج العربي للحد من التعاون مع الصين. (بينغبينغ، 2019)

الاستنتاجات

الاستنتاجات حول تطور الصادرات

1. نمو ملحوظ في الصادرات الصينية: شهدت الصين ارتفاعاً ثابتاً في قيمة صادراتها من 969 مليار دولار عام 2006 إلى 2048.7 مليار دولار عام 2020، ما يعكس فاعلية سياساتها التصديرية واعتمادها على الصناعات التحويلية.

2. تأثير المبادرات التجارية على دول الدراسة: الدول التي انخرطت بفعالية في مبادرات الصين (مثل «الحزام والطريق») شهدت نمواً ملحوظاً في صادراتها، وإن كان متفاوتاً من دولة لأخرى بحسب جاهزيتها الإنتاجية والبنية التحتية.

3. ضعف التنوع السلعي لدى بعض الدول: تركز الصادرات في بعض الدول محل الدراسة على سلع أولية أو خامات طبيعية، مما يجعلها أكثر عرضة لتقلبات الأسعار العالمية.

الاستنتاجات حول تطور الواردات

1. زيادة الاعتماد على الواردات الصينية: ارتفعت واردات الدول محل الدراسة من الصين، وهو ما يشير إلى توسع النفوذ التجاري الصيني في أسواق تلك الدول.

2. وجود فجوة تجارية لدى بعض الدول: سجلت بعض الدول عجزًا تجاريًا متزايدًا نتيجة ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات، ما يضع ضغطًا على ميزان المدفوعات.

3. محدودية القدرة على الإحلال محل الواردات: تعاني بعض الدول من ضعف القاعدة الصناعية، ما يحد من قدرتها على تقليل الاعتماد على الواردات الصينية أو إحلال المنتجات المحلية محل المستوردة.

الاستنتاجات حول الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

1. توجه واضح للاستثمار الصيني في قطاعات البنية التحتية: تركزت الاستثمارات الصينية في قطاعات النقل، الطاقة، والاتصالات، مما يدل على استراتيجية طويلة المدى لخلق ترابط اقتصادي.

2. تفاوت كبير في جذب الاستثمارات بين الدول محل الدراسة: لعبت عوامل مثل الاستقرار السياسي، الإطار التشريعي، وتوافر البنية التحتية دورًا في تفاوت حجم الاستثمارات الوافدة لكل دولة.

3. نقص في التوطين الصناعي رغم الاستثمارات: رغم حجم الاستثمارات الكبيرة، لم تتحول العديد من المشاريع إلى فرص تنموية طويلة المدى أو خلق قيمة مضافة محلية حقيقية، ما يعكس تحديات في نقل التكنولوجيا أو تشغيل العمالة الوطنية.

كما يسعى الباحث إلى تفسير الاتجاهات الاقتصادية بناءً على التفاعل بين المبادرة وظروف كل دولة. من خلال تحليل النتائج السابقة، يمكن استخلاص ما يلي:

1. تفاوت الأثر بين الدول: بينما استفادت الإمارات من المبادرة في جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، سجلت الكويت ومصر تراجعاً ملحوظاً رغم انضمامهما المبكر، ما يدل على أن الانخراط في المبادرة لا يُترجم تلقائياً إلى مكاسب اقتصادية، بل يعتمد على البيئة التنظيمية والاستثمارية داخل كل بلد.

2. تحليل الفجوة بين الصادرات والواردات: اتسعت فجوة الواردات عن الصادرات بشكل واضح في مصر والسعودية، مما يشير إلى زيادة الاعتماد على الواردات الصينية دون تعزيز القدرات التصديرية بنفس الوتيرة.

3. التفسير المؤسسي والتحليلي: يرى الباحث أن هذه النتائج تشير إلى أهمية تكامل البنية التحتية مع إصلاح السياسات الاقتصادية والمالية، لضمان تحقيق أثر مستدام من المشاركة في المبادرات الإقليمية الكبرى مثل مبادرة الحزام والطريق.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة اعتمدت المنهج التحليلي المقارن القائم على المتوسطات والنسب، فإن طبيعة البيانات المتوفرة تسمح باستخدام بعض الأدوات القياسية لقياس أثر مبادرة الحزام والطريق. يرى الباحث أن إدراج أدوات القياس الاقتصادي سيسهم مستقبلًا في تعزيز نتائج الدراسة، ويمكن أن يكون امتداداً لهذا العمل، في صورة

دراسة قياسية مقارنة، بشرط توفر بيانات أكثر اكتمالًا وتجانساً.

التوصيات

بالرغم من التحديات التي تواجهها المبادرة، تعتبر مبادرة الحزام والطريق بالنسبة للدول المشاركة فيها (محل الدراسة) بمثابة تعزيز لاقتصاداتها وعلاقاتها التجارية، ولتعزيز دور المبادرة في الدول العربية المشاركة والاستفادة منها نوصي بما يلي:

- تنويع الشراكات الاقتصادية حيث ينبغي على الدول تحسين العلاقات التجارية مع دول أخرى بجانب الصين لضمان استقرار السوق وان تكون مستعدة لمواجهة أي تحديات اقتصادية أو صحية قد تؤثر على حركة الواردات والصادرات.
- التركيز على الاستثمارات في البنية التحتية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للاستفادة من الفرص المتاحة عبر المبادرة لتحقيق تحسن مستدام في التجارة الدولية.
- الاستمرار في تعزيز العلاقات التجارية مع الصين خاصة في إطار الحزام والطريق لتحفيز النمو الاقتصادي والتجاري وتعزيز التنوع الاقتصادي لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع

المراجع العربية

- بلحسن، سمية. (2020). الرهانات الاستراتيجية الصينية لمشروع الحزام والطريق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.
- بينغبينغ، وو. (2019). التحديات امام التعاون ضمن مبادرة الحزام والطريق بين الصين والدول الخليجية. مركز بروكنجز الدوحة، الدوحة، قطر.
- جاكلين، فيليب. تشن، دونمي. (2021). الشراكة الاقتصادية الاقليمية الشاملة وتأثيرها المحتمل على الصادرات السعودية الإقليمية: رؤية على الاحداث. مركز الملك عبد الله للدراسات والبحوث البترولية (كابسارك(. الرياض. السعودية.
- الخطيب، أحمد حسين، (2019)، الإستراتيجية الصينية في إطار مبادة لحزام والطريق تأثيرها على

الاقتصاد الدولي، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. (24). ص ص: 111- 133.

- رضوان، مصطفى احمد حامد. (2021). الانعكاسات الاقتصادية لمبادرة الحزام والطريق على الدول النامية: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا. 36 (1). ص ص: 2218- 2269.
- زهران، عزة جمال عبد السلام. (2019). الدور المحوري للسعودية مع الصين في إحياء طريق الحرير في ضوء رؤية 2030. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. 4 (8). ص ص: 180- 212.
- السديري، محمد. ال صباح، العنود. (2021). المناطق التنموية الصينية في الخليج: حالة المنطقة الاقتصادية الشمالية بالكويت مدينة الحرير. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.
- السقطي، خالد عبد الله. (2018). مبادرة الحزام والطريق: الدول العربية بين الفرص والتحديات. الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- سلام، احمد. (2018). العلاقات العربية الصينية في إطار الحزام والطريق. الصين اليوم. تم الرجوع اليه بتاريخ 1-4-2025

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/fmwz/201812/t20181228_800152823.html

- صالح، خويلدات. بعلا، احمد. سعيد، النجمي. (2021). مبادرة الحزام والطريق: العلاقات الاستراتيجية بين الصين والجزائر في زمن الأوبئة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. 10(3). ص ص: 1067- 1049.
- صلاح، علي. ومنصور، شادي عبد الوهاب. (2018). مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (26). ص ص:17-1.
- الظريف، رشا. (2017). طريق الحرير الجديد: قوة صينية عالمية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.
- عبادي، اسلام. عبد الله، زينب. العبودي، نادية كاظم. وآخرون. (2019). مبادرة الحزام والطريق

الصينية مشروع القرن الاقتصادي في العالم. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. برلين. ألمانيا.

- عباس، أحمد فاروق. (2020). النزاع التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأسباب والمحددات، مجلة مصر المعاصرة. 111(540). ص ص: 474 – 433.
- الفضلي، مديحة عواد. (2020). العلاقات التجارية بين دولة الكويت وجمهورية الصين في عهد الشيخ صباح الاحمد الصباح 2006-2020. مجلة حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس. 48 (8). ص ص: 253-278.
- القحطاني، سعد. (2018). طريق الحرير: مبادرة صينية تعيد تشكيل خريطة التجارة العالمية وتعزز العلاقات الاقتصادية، مجلة الدبلوماسي، (91). ص ص: 54 – 57.
- ليانجشيانجن، جين. جاناردان، إن. (2018). مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج. أكاديمية الإمارات الديبلوماسية. الإمارات.
- لينغ، لاولينغ. (2020). الصين وعلاقاتها الإستراتيجية في ضوء مبادرة الحزام والطريق – العلاقات الصينية: المصرية أنموذجاً. مجلة الفكر السياسي.21 (74). ص ص: 83- 100.
- المعمري، صالح. (2015). ميناء الدقم يمتلك مقومات النجاح العالمي ومهيأ لدور محوري في التجارة الدولية، مجلة الدقم الاقتصادية.)2(. ص ص: 33-30.
- معهد التخطيط القومي. (2018). مصر ومبادرة الحزام والطريق: الانعكاسات السياسية والاقتصادية وخارطة طريق التفاعل الإيجابي. معهد التخطيط القومي. مركز الاساليب التخطيطية قسم الدراسات المستقبلية بالتعاون مع المجلس المصري للشئون الخارجية. القاهرة. مصر.
- النجار، الهام. (2018). طريق الحرير الصيني وانعكاساته على انماط التجارة الدولية وحركة النقل العالمية. المركز الديمقراطي العربي. تم الرجوع اليه بتاريخ 2025-4-1. https://democraticac.de/?p=57474
- نصار، محمد علي. خشبة، محمد ماجد. جمال الدين، هبة. وآخرون. (2018). مبادرة الحزام والطريق وانعكاساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر. معهد التخطيط القومي.

القاهرة. مصر.

- وزارة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية. (2022). التعاون الصيني العربي في العصر الجديد. وزارة الخارجية الصينية.د

المراجع الأجنبية

- Alleyne, Stersha. (2020). An Empirical Assessment of Trade Engagements: Linking China Africa and the Belt and Road Initiative. Unpublished MA Thesis, World Maritime University.
- Baniya, Suprabba. Rocba, Nadia. Ruta, Micbele. (2019), Trade Effects of the New Silk Road a gravity analysis , Policy Research Working Paper No 8694, World Bank Group.
- Cai, Peter. (2017). Analysis understanding Chinas belt and road initiative. lowy Institute for International policy. Australia. PP:1-26.
- Chaziza, Mordechai. (2019). The Significant Role of Oman in China's Maritime Silk Road Initiative. Contemporary Review of the Middle East. 6(1). pp: 44–57.
- Derudder, Ben. Liu, Xingjian. Kunaka, Charles. (2018). connectivity along overland corridors of the Belt and Road Initiative. World Bank Policy Research. Working Paper. No.6.
- Dossani, Rafiq. Bouey, Jennifer. Zhu, Keren. (2020). Demystifying the Belt and Road Initiative: A clarification of its Key Features objectives and impacts. working paper. No.1338. RAND Corporation. Santa Monica Calif. PP:1-50.
- Eurasian Research Institute. (2015). The geo-economic significance of the Khorgos Gateway project. Eurasian Research Institute Weekly Bulletin, (43). Retrieved from https://eurasian-research.org/wp-content/uploads/2020/06/Weekly-e-bulletin-24-11-2015-30-11-2015-No-43-cc.pdf
- Green Finance & Development Center. (2024). China Belt and Road Initiative (BRI) investment report 2024. Shanghai: FISF Fudan University.

- Hwang, Kyuyeon. Lee, Joohyeong. (2024). Impact of the Belt and Road Initiative on Global Trade and Economic Growth Amid China's Slowing Growth. Institute of Chinese Studies. 60 (3). PP: 266- 286.
- Iqbal, Badar. Rahman, Nayyer. Sami, Shaista. (2019). Impact of Belt and Road Initiative on Asian Economies. Global Journal of Emerging Market Economies. 11(3). PP: 260- 277.
- Johns, Marcus. Clarke, Julian. Keswell, Clay. Mclinden, Gerard. (2018). Trade facilitation challenges and reform priorities to maximize the impact of the Belt and Road Initiative. World Bank Policy Research. Working Paper. No.4.
- Lin, Christina. (2017). The Belt and the Road and Chinas long –term visions in the Middle East. working paper 47. PP:1-13.
- Liu, Hongsong. Xu, Yue. Fan, Xinzhu. (2020). Development finance with Chinese characteristics: financing the Belt and Road Initiative. Revista Brasileira de Política Internacional. 63 (2). PP: 1-16.
- Liu, Huiyu. (2024). Impact of the Belt and Road Initiative on the development of bilateral trade between China and South Asian countries. Advances in Economics, Business and Research. (314). PP: 1-12.
- Marcos, Pedro. (2022). Impact of the Belt and Road Initiative on Bilateral Trade with China. Undergraduate Honors Thesis. University of California.
- Mukwaya, Rodgers. Mold, Andrew. (2020). Modelling the economic impact of the China Belt and Road Initiative on East Africa. Agricultural & Applied Economics Digital Library.
- Ren, Lu. (2024). The Impact of the Belt and Road Initiative on the Economic Development of Node Cities. Theoretical Economics Letters. 14. PP: 689-706.
- Ruta, Michele. Herrera, Dappe. Matias, Zhang. Chunlin, Churchill. Erik, Constantinescu. Cristina, Lebrand. Mathilde & Mulabdic, Alen. (2019). Belt and Road Economics Opportunities and Risks of Transport Corridors. International Bank for Reconstruction and Develop-

ment / The World Bank Washington, USA.

- Villafuerte, James. Corong, Erwin. Zhuang, Juzhong. (2016). The One Belt, One Road Initiative Impact on Trade and Growth. Agricultural & Applied Economics Digital Library.
- Xinhua. (2017). Agricultural Bank of China starts RMB settlement in UAE. Retrieved from https://usa.chinadaily.com.cn/business/2017-05/11/content_29297724.htm?utm_source=chatgpt.com

المواقع الإلكترونية

- https://unctad.org

تمويل التغير المناخي في البلدان العربية: الواقع وفرص التعزيز لتحسين الصمود

إعداد:

د. فتح الرحمن علي محمد صالح

استاذ مساعد في الجامعة الإسلامية بمنيسوتا\ المركز الرئيسي IUM

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

المستخلص

تمثل التغيرات المناخية تهديدا وجوديا علي الحياة البشرية مما يدفع بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ضرورة السعي لمعالجة هذه المهددات بصورة مستدامة وعادلة لضررها البالغ علي المجتمعات واثيرها علي بلوغ الدول اهداف التنمية المستدامة العالمية .ولما كان تمويل مشروعات التكيف والتحفيف للتغيرات المناخية تمويلا مكلفا إذا يقدر ب4.35 ترليون دولار سنويا ، ولا تتسع قدرات الدول بما فيها العربية منها علي توفيره لذا فان هدف الدراسة هو بحث نمية قنوات التمويل والتحول نحو الاقتصاد الأخضر لتصبح ذات أولية في الاقتصاديات العربية. تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي للوصول لمعالجة المشكلة البحثية بغرض الوصول لنتائج محددة تسهم في التوصية بالسياسات المناسبة لتنمية قنوات التمويل المناخي المستدام بالدول العربية.

توصلت الورقة لعدة نتائج منها ضعف او عدم وجود استراتيجيات واضحة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر بالدول العربية، مع محدودية قنواته وزيادة فجوته مقارنة بالمطلوب علاوة علي تزايد معوقاته وضعف الموقف العربي التفاوضي تجاه قضايا تمويل المناخ امام المجتمع الدولي. توصي الورقة بعد توصيات أهمها ضرورة أهمية ادماج استراتيجية التحول للاقتصاد الأخضر في البلدان العربية ضمن سياساتها التنموية، وتشجيع التخضير المالي ضمن سياسات البنوك المركزية، بجانب زيادة الوعي داخل المؤسسات الرسمية بأهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر وتنمية التمويل الأصغر الأخضر باستخدام أدوات التقنية المالية الشاملة

الكلمات المفتاحية: تمويل المناخ، التمويل الأخضر، الاقتصاد الأخضر، مؤشرات التمويل الأخضر، مؤشرات الاقتصاد الأخضر.

Abstract

Climate change represents an existential threat to human life, which prompts governments, international, and regional organizations to strive to address these threats in a sustainable and fair manner, due to their severe harm to societies and their impact on achieving global sustainable development goals.

Since the financing of adaptation and mitigation projects is very costly, estimated at USD 4.35 trillion annually, the insufficient capabilities of countries, including Arab ones, to provide it. Therefore, the study aims at developing financing channels and the transition towards a green economy in Arab worlds to become a priority. This represents the research problem of this paper.

The paper uses the descriptive analytical approach to address the research problem in order to reach specific findings used to recommend appropriate policies for the development of sustainable climate financing channels in the Arab countries

The paper concluded several findings, among which are the weakness or absence of clear strategies for the transition towards a green economy in most Arab countries. Besides, the limited channels and gap in green financing compared to what is required. In addition to the obstacles and the weakness of the Arab negotiating position on climate finance issues in front of the international community.

The paper recommends, several recommendations, among which is the importance of integrating green economy transformation strategy into Arab development policies, besides , encouraging financial greening within the policies of central banks, as well as raising awareness among the official institutions .Also developing green microfinance strategies using comprehensive financial technology tools .

Key words: Climate finance, Green finance, green economics, green finance Indicators, Green economic Indictors

المقدمة

اولًا: مقدمة:

أصبحت تغيرات المناخ تمثل تهديدا خطيرا على البشرية لدرجة ان الأمم المتحدة وصفته بال "التهديد الوجودي» مما يدفع بالحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية بما فيها منظمات المجتمع المدني السعي لمعالجة هذه التغيرات والمهددات بصورة مستدامة وعادلة.

تشير إحصاءات مجلس الاستقرار المالي إلى أن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ قد تضاعفت أربع مرات منذ الثمانينات، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود المحلية والدولية للتعامل مع هذه المخاطر والتحديات.

ومن ضمن المداخل لمعالجة مشكلات المناخ هي زيادة الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والبنية التحتية المستدامة وتعزيز قدرات السكان الأكثر ضعفا لمواجهة تغيرات المناخ والاحزمة الشجرية وغيرها من مشروعات الاقتصاد الأخضر التي تحد من توليد الغازات الضارة المؤدية الي تغيرات المناخ والمضرة بالبيئة وجهود التنمية المستدامة في البلدان المختلفة بما فيها البلدان العربية ,

ولما كان تمويل المناخ تمويلا مكلفا إذا يقدر ب4.35 ترليون دولار سنويا، وذلك لارتباطه بتنفيذ مشروعات البينة التحتية المستدامة ذات الآجال الأطول ولا تتسع قدرات الحكومات العربية المالية علي توفيره فان الحاجة لمعرفة واقع مؤسسات تمويل مشروعات المناخ والاقتصاد الأخضر في البلدان العربية وتقييم قدرتها علي الاستدامة يتطلب مراجعة الأطر العامة لهذه المؤسسات وتقديم مقترحات لتطويرها لاستيعاب هذا النوع من التمويل الجديد وهذا ما تهدف اليه هو الورقة بشكل رئيسي.

أهمية البحث:

1. يعد موضوع تمويل المناخ في الدول العربية من الموضوعات الحيوية بسبب التحديات البيئية والاقتصادية التي تواجهها المنطقة مما يعد ذا أهمية لمتخذي القرار وصانعي سياسات التنمية في البلدان العربية.
2. التعرف على التأثيرات المناخية على المنطقة العربية حيث تعد من أكثر المناطق تأثرا بتغيرات المناخ والذي يؤدي لتدهور القطاع الزراعي وتهديد الامن الغذائي.
3. تعاني معظم الدول العربية من محدودية الموارد المالية لتنفيذ مشاريع التكيف مع المناخ أو خفض الانبعاثات لذا تأتي أهمية البحث في توضيح الوسائل المتاحة للتمويل المناخي في المنطقة العربية.
4. توضيح التحديات التي تواجه الدول العربية فيما بتوفير السياسات المحفظة والبينات التحتية المتعلقة بتمويل المناخ وتشجيع دور القطاع الخاص في التمويل المناخي الأخضر والمستدام لمجابهة مشكلات التغير المناخي.
5. محالة إضافة ادبيات علمية حول واقع وفرص تحسين وسائل تمويل المناخ بالبلدان العربية.

ثانياً: السؤال الرئيسي للبحث والأسئلة الفرعية:

يتمثل السؤال الرئيسي للبحث في الاتي:

ماهي قنوات وأدوات التمويل المتاحة لتمويل التغيرات المناخية في الدول العربية وواقع هذه القنوات حاليا وفرص تطورها مستقبلا؟

تتمثل الأسئلة البحثية الفرعية للورقة في الاتي:

1. ما هو التمويل الأخضر واطاره النظري واشكاله ومجالاته.
2. ماهي اليات حساب احتياجات التمويل للتحول للاقتصاد الأخضر

والتحفيف من الانبعاثات والتكيف والمرونة امام التحديات الناتجة عن التغيرات المناخية؟

3. ما هي الاشكال التنظيمية لقنوات تمويل المناخ في البلدان العربية؟
4. ما هو حجم التمويل المقدم لمشروعات التغير المناخي في البلدان العربية؟
5. ماهي المراجعات المطلوبة لتفعيل مؤسسات وقنوات التمويل للتغيرات المناخية المستدام بالبلدان العربية؟

ثالثا: منهجية الورقة:

تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي وذلك عبر تتبع حجم التمويل الأخضر في البلدان العربية ونمط توزيعه عبر الفترة البحثية مقارنة بالمطلوب حسب تقديرات المنظمات الدولية ذات الصلة، علاوة علي تحليل هذا التمويل باستخدام أدوات التحليل الإحصائي لمعرفة محدداته واتجاهاته ومن بعد اقتراح التوصيات المناسبة لردم فجواته بما يخدم اهداف التنمية المستدامة الخضراء بالدول العربية.

رابعاً: العناصر البحثية للورقة:

تتمثل العناصر الرئيسية للورقة البحثية في الاتي:

1. المقدمة والإطار المفاهيمي لتمويل التغيرات المناخية والدراسات السابقة.
2. الاثار الاقتصادية لتغيرات المناخ وطبيعة مشروعاته وعلاقتها بالتنمية المستدامة والاشكال السائدة لتمويلها.
3. تحليل التمويل لمشروعات تغيرات المناخ والاقتصاد الأخضر عالميا وبالبلدان العربية من حيث الحجم والتوزيع القطاعي والمحددات والقنوات والاتجاهات المستقبلية والفجوة التمويلية الخضراء الحالية.
4. الخاتمة والتي تتضمن النتائج والتوصيات والاثر على السياسات.

القسم الأول

الادبيات ومراجعة الدراسات السابقة

(1-1) مقدمة:

يعد تغير المناخ من اهم التحديات التي يواجهها العالم حاليا، وفي حالة عدم توفر أدوات كافية لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، فان الاثار السالبة لهذه التغيرات سوف تتفاقم وبأخطار من الصعب السيطرة عليها. ان دول العالم النامي وبالأخص الطبقات الفقيرة منها من المؤمل ان تتحمل القسم الأكبر من هذه الاثار واضعين في الاعتبار هشاشتها ومحدودية مواردها لمواجهة هذه الاثار. وبالتالي فان التغيرات السالبة للمناخ تقلل فرص تحقيق اهداف التنمية العالمية المستدامة. ولهذا فان الإجراءات القوية لمجابهة هذه الظاهرة مطلوبة من الدول لتعزيز صمودها وهذا ما تم إنجازه في اتفاقية باريس للمناخ 2015 والتي تم التوقيع عليها بواسطة 194 دولة. (1)

(1-2) تعريف التمويل المناخي:

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية (UNFCCC)بشأن المناخ تمول المناخ بانه: التمويل المحلي او الوطني او الدولي من المصادر العامة او الخاصة او البديلة والهادف لتمويل أنشطة التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية للحد من الانبعاثات الضارة. (2)

أيضا من التعريفات لتمويل المناخ انه مصطلح يتم تطبيقه على كل من الموارد المالية المخصصة لمعالجة تغير المناخ على الصعيد العالمي وعلى التدفقات المالية إلى البلدان النامية لمساعدتها في التصدي لتغير المناخ. كما يعرف أيضا بانه التمويل الذي توجهه الكيانات الوطنية والإقليمية والدولية لمشاريع وبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومن المهم لأصحاب المصلحة المعنيين التعرف إلى احتياجاتهم المالية وفهم كيفية حشد الأدوات المالية المتاحة واستخدامها لتحقيق طموحهم المناخي.

في تقديري ان مصطلح التمويل الاخضر Green finance يمكن أن يشير أي أداة مالية أو نشاط للخدمات المالية - بما في ذلك انشطة التأمين ومعاملات الأسهم والسندات والسلع والمشتقات وأدوات التحليل أو إدارة المخاطر - بما يؤدي إلى تغيير إيجابي للبيئة والمجتمع على المدى الطويل (الاستدامة).

(1-2) الاشكال الرئيسية للتمويل المناخي:

لدعم جهود البلدان النامية في المضي بعملها الفعال في مجال المناخ، من المهم لأصحاب المصلحة المعنيين التعرف على احتياجاتهم المالية وفهم كيفية حشد الأدوات المالية المتاحة واستخدامها لتحقيق طموحهم المناخي. يشمل تمويل المناخ كل من:

اولًا: التمويل للتكيف مع التغيرات المناخية: Finance For adaptation to climate Change

يهدف التمويل لمشروعات للتكيف مع التغيرات المناخية لتخفيض مخاطر الهشاشة الناتجة من هذه التغيرات ولزيادة درجات الصمود. وهم نوع من التمويل يتسم بالخصائص التالية:

1. ان يكون المشروع المقدم للتمويل هدفه مجابهة تغيرات المناخ.
2. ان تتضمن وثيقة المشروع عبارات واضحة تتضمن مجابهة هذه التغيرات.
3. الربط المباشر بين مجابهة تغيرات المناخ والأنشطة المحددة للمشروع.
4. مشروعات محددة في مواقع جغرافية محددة تستجيب لصدمات تغير مناخية محددة
5. ان يكون الأثر المحتمل ذي طبيعة عامة.

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM
المركز الرئيسي

ثانياً: التمويل لتخفيف الاثار المناخية Finance for the Mitigation of Climate Change

تهدف الإجراءات الهادفة لتمويل أنشطة تخفيض او تقليل انبعاثات الغازات الضارة GHG لتخفيف حدة الاثار المناخية الهيكلية ذات الاجل الطويل مثل التحولات في إنتاج تقنيات الطاقات المتجددة علاوة على وسائل النقل ذات الانبعاثات المنخفضة الكربون.

ثالثا: التمويل المناخي المتداخل Cross Cutting:

وهو نوع من أنواع التمويل يقع ما بين التمويل لمشروعات التكيف ومشروعات التخفيف.

فيما يتعلق بأشكال التمويل المناخي فيمكن حصرها في الاتي:

1. موارد القطاع الخاص سواء المحلي او الأجنبي.
2. أدوات سوق المال مثل السندات والصكوك الخضراء .
3. للتمويل العام حيث يتم من خلال موارد الميزانية العامة والضرائب الكربونية.
4. الصناديق الدولية مثل الصندوق الأخضر للتغير المناخي والآلية التنمية النظيفة التي اقرها بروتوكول كيوتو وغيرها من الترتيبات الإقليمية والدولية التي توفر مصادر للتمويل المناخي.

(1-3) أسباب التوجه نحو التمويل الأخضر :

توجد العديد من الأسباب التي دعت الدول للتوجه نحو التمويل الأخضر منها:

1. التطور الاقتصادي وزيادة التلوث البيئي.
2. الزحف العمراني وزيادة عدد السكان وإقامة المنشأت الصناعية على المناطق الخضراء مما ادي الي حدوث التصحر.

3. القطع الجائر للأشجار وتقليص رقعة الغابات مما يحدث خللا بيئيا
4. التخلص من النفايات الصناعية بدفنها في او بتسريبها في مياه البحر والمحيطات
5. ارتفاع الانبعاثات الكربونية نتيجة الاعتماد المتزايد على غاز الكربون في القطاع الصناعي، وغيرها من الأسباب. (3)

(1-4) المتطلبات العامة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر:

من المنتظر أن يشهد الاقتصاد الأخضر طفرة كبيرة في السنوات القادمة بمعظم دول العالم ولاسيما العربية منها، ومن المتوقع أن تنهض الدول بهذا النوع من الاقتصاد وفقاً لما توليه له كل دولة من اهتمام غير ان هذا التحول له متطلبات عدديه أهمها:

1. ضرورة إعادة هيكلة السياسات الحكومية لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
2. الاهتمام بالتنمية الريفية لتخفيف معدلات الفقر.
3. الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها، وسن القوانين التي تمنع تلوث مصادرها.
4. العمل على تشجيع الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة النظيفة وتدابير رفع كفاءتها.
5. وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية، واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة من خلال أدوات السياسة الاقتصادية.
6. وضع استراتيجية لتخضير القطاع المالي واستخدام ضريبة الكربون للأنشطة المضرة بالبيئة.
7. تنمية أواصر التعاون الدولي في مجال التصدي للتغيرات المناخية. (4)

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM

(ج) صناديق تمويل تغيرات المناخ:

بالإضافة إلى الالية المالية المنشاة بموجب الاتفاقية، فقد أنشأت الأطراف صندوقين خاصين الاول هو الصندوق الخاص بتغير المناخ (SCCF) وصندوق أقل البلدان نمواً (LDCF) وكلاهما يديره مرفق البيئة العالمية -وصندوق التكيف (AF) الذي أنشئ بموجب بروتوكول كيوتو في عام 2001. في مؤتمر باريس لتغير المناخ في عام 2015، اتفقت الأطراف على أن الكيانات التشغيلية للآلية المالية – GCD ومرفق البيئة العالمية -وكذلك الصندوق الخاص لتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نمواً يجب أن تخدم اتفاق باريس. (5)

(I-٥) مراجعة الدراسات السابقة:

يتم في هذا الجزء من الورقة استعراض ملخص لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالتمويل المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وذلك كالاتي:

اولًا: دراسة عبد القادر بالخضر، 2019

هدفت الدراسة الي ابراز ان ظاهرة تغير المناخ العالمي هي حقيقة ثابتة وان اثارها الطبيعية ظاهرة للعيان، الا ان الدراسات الاقتصادية لهذه الظاهرة غير كافية، حيث يعتبر تقرير اللورد «ستيرن» احد المراجع المهمة في تقدير الابعاد الاقتصادية لظاهرة الاحتباس الحراري. بالإضافة الي الدراسة التي قام بها « نورداس الذي قدم وزملاؤه» تقريرا مفصلا عن التداعيات والنتائج الاقتصادية لبعض النماذج للتخفيف من الانبعاثات والتقليص من تكلفة الاضرار المرافقة للتغيرات المناخية. اختتمت الدراسة بإبراز اهم السيناريوهات المحتملة للجهود العالمية للتخفيف من تغيرات المناخ العالمي، الذي كان اهمها سيناريو تحفيف اثار تغير المناخ(450) جزء في المليون لوكالة الطاقة الدولية. (6)

ثانيا: دراسة جيهان عبد السلام عباس ، 2023 :

يعتبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر ضرورة حتمية في أفريقيا مع تبنيها لأجندة التنمية المستدامة لعام 2063، لتأمين اقتصاداتها ضد تغيرات المناخ والتلوث البيئي بأشكاله التي من شأنها أن يؤثر سلباً على عملية التنمية المستدامة بالقارة. استحوذت افريقيا على النسب الأكبر من اصدار السندات الخضراء لتمويل مشروعات الطاقة والبناء والمياه التي تلتزم بالمعايير البيئية الخضراء. ومما لا شك فيه أن هذا التحول الأفريقي نحو تعزيز دور الاقتصاد الأخضر في أفريقيا يؤدى للعديد من الاثار الايجابية لصالح عملية التنمية المستدامة بالقارة منها تقليل الفجوة بين العرض والطلب للمياه، وتعزيز الانتاج.... الخ. الا أن هذا التحول الأخضر يواجهه العديد من التحديات من أهمها: عدم وجود سياسات وأطر تنظيمية واضحة بشأن ماهية السندات الخضراء في معظم دول أفريقيا، وضعف أداء الجهات الفاعلة في مجال التمويل الأخضر بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية ونقص الوعي بمختلف مصادر التمويل المناخي، ومشاركة محدودة لأصحاب المصلحة من المستثمرين (7)

ثالثاً: دراسة Suwan Long (Cheng)a,d , Brian Luceya,b,c,e 2022 :

تلخص الدراسة الادبيات في مجال التمويل المناخي. وقد تم استخدم منهج تحليل الببلومترك Bibliometric analysis وقد اظهر المسح ان معظم المساهمات العلمية في هذا المجال أتت متزامنة مع اتفاقية باريس للتغيرات المناخية (ديسمبر 2015) حيث شكلت حافزا مهما للعديد من الباحثين. تعد الصين وبريطانيا وامريكا من اهم البلدان التي أسهم باحثيها في مجال تمويل المناخ. ايضا اظهر التحليل ان اتجاهات البحث في مجال التمويل المناخي تركزت في ستة مجالات بحثية تم التركيز عليها وهي التغيرات المناخية والتمويل الأخضر السياسة العامة تقييم السندات الخضراء التمويل المصرفي الأخضر، السندات الخضراء

وأسواق المال. وقد قدمت الورقة تطورات هذه الموضوعات واتجاهاتها مستقبلا. (8)

رابعاً: L.L.B. Lazaroa, □ , C.S. Grangeiab , L. Santosb , L.L. Giattic (2023)

أوضحت الدراسة ان تمويل المناخ يشمل كل من عمليات التخفيف والتكيف، إلا ان هذه الورقة تركز على تمويل الطاقة المتجددة في سياق تعزيز الأمن البشري في المنطقة العربية. تتضمن انظمة الطاقة المتجددة فوائد عدة لمختلف اهداف وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إذ فضلا عن مساهماتها الواضحة في الهدف السابع للتنمية المستدامة الذي يركز على وصول الجميع الى طاقة حديثة وموثوقة ومستدامة وبأسعار معقولة، والهدف الثالث عشر المتعلق بالعمل المناخي، ايضا يمكن لتمويل الطاقة المتجددة ان يساهم بشكل حاسم في العديد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى، سواء لناحية التخفيف من حدة الفقر ومكافحة الجوع وزيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية والتعليم والمياه النظيفة. (٩)

خامساً: مجلس صناعات الطاقة النظيفة ومشروع المرفق المناخي لتحقيق أهـداف التنمية المسـتدامة-مصر : 2021 :

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور التمويل الأخضر في مواجهة مخاطر التغيرات المناخية في مصر من خلال التنبؤ بالدور الذي أحدثته الآليات المختلفة المرتبطة بالتمويل الأخضر ومدى قدرتها على الحد من مخاطر التغيرات المناخية في مصر. توصلت. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات التمويل الأخضر) الوقود الأحفوري، المصادر المتجددة في انتاج الكهرباء، استهلاك الطاقة الكهرومائية، GDP، معدل التضخم) وبين التغيرات المناخية التي تم التعبير عنها باستخدام انبعاثات الكربون، كما تمييز معامل تصحيح الخطأ لكل من مؤشر المصادر المتجددة في إنتاج الكهرباء ومؤشر استهلاك الطاقة

الكهرومائية بدلالتها الإحصائية وقيمتها السالبة. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مؤشر الوقود الأحفوري لم يكن له دوراً إيجابياً في الحد من مخاطر التغيرات المناخية خلال الفترة من (1990-2020)، وأظهرت الدراسة أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي يصاحبها انخفاض في الانبعاثات الكربونية.. توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بالأبحاث التي لها علاقة بالتغيرات المناخية أو تلك التي تتأثر بها من أجل الخروج ببعض السيناريوهات لدراسة كيفية التأقلم مع تلك التغيرات أو محاولة التخفيف من حدة الآثار المتوقع التعرض إليها مستقبلا. مع ضرورة العمل على تحول الشركات من Brown إلى Green تماشياً مع الأهداف المرجوة والخاصة سواء بالتمويل الأخضر أو التنمية المستدامة.(10)

سادساً: حامد محمود واخرون، 2021 :

1. تهدف الدراسة إلى بحث إمكانية تكوين مؤشر جديد عن التمويل الأخضر يهدف إلى جذب نوع جديد من الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز وحماية البيئة تضاف إلى رصيد إجمالي الاستثمارات القائمة وتغيير مفهوم المصالح أو المكاسب المشتركة بين طرفي الاستثمار «المستثمر والدولة»، لتصبح المعادلة الاستثمارية (Win-Win -Situation) أي أن العلاقة بين المستثمر والدولة أصبح وضع يكسب فيه الجميع بما في ذلك البيئة. وفي سبيل الوصول إلى أهداف الدراسة فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، واستخدام برنامج (SPSS-v25) في التحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان حتى تكوين المؤشر الجديد للتمويل الأخضر وطريقة قياسه. وانتهت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي من الممكن أن تساعد في جذب نوع جديد من الاستثمارات الصديقة للبيئة، تضاف إلى رصيد إجمالي الاستثمارات، مما يساعد في تحقيق التنمية المستدامة. (11)

سابعا : محمد عبد القادر عطا الله ، 2021

استهدفت الدراسة تحليل مفاهيم ومؤشرات الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، وتلخصت أهم نتائجها في أنه تبين بتحليل وضع مؤشر الأداء البيئي لمصر لعام 2020 أنها احتلت المرتبة 94 من بين 180 دولة على مستوى العالم وبتحسن خلال الـ 10 سنوات الاخيرة بلغ نحو 7.7% وبدراسة العلاقة التشابكية بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وكل من الناتج المحلى الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية، تبين الاتي: (أ) وجود أثر موجب ومعنوي إحصائي للناتج المحلى الإجمالي علي انبعاثات 2CO في المدي الطويل والقصير، حيث بلغ معامل المرونة طويلة الأجل نحو (2.76)، كما تبين وجود أثر سالب ومعنوي إحصائي في المدي الطويل والقصير لمربع الناتج المحلى الإجمالي علي انبعاثات 2CO حيث بلغت قيمة معامل المرونة طويلة الأجل نحو)-0.84 (ب) وجود أثر سالب ومعنوي إحصائي يا لمؤشر التنمية البشرية علي انبعاثات 2CO في المدي الطويل، حيث بلغ معامل المرونة طويلة الأجل نحو (-0.75) . (ج) وجود أثر موجب ومعنوي إحصائي يا لمؤشر التنمية البشرية على الناتج المحلى الإجمالي في المدي الطويل، حيث بلغ معامل المرونة طويلة الأجل نحو (6.1)، وهذا يتفق والمنطق الاقتصادي حيث أنه كلما تحسنت العناصر المكونة لمؤشر التنمية البشرية ينعكس ذلك بالإيجاب على الناتج المحلى الإجمالي في المدي الطويل. (12)

يلاحظ من العرض السابق للدراسات السابقة انها تتشابه مع الدراسة الحالية في مجالها العام والمتعلق بالتمويل المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر وضرورة التصدي للتغيرات المناخية المدمرة، الا ان دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تركيزها علي تتبع مسارات التمويل المناخي بالبلدان العربية وفجواته وقنواته بالصورة التي تسهم في تطويرها لتحقيق الطموحات المناخية لهذه البلدان.

تتمثل الإضافة العلمية المنتظرة لهذه الدراسة انها تتناول واقع وفرص تطور أدوات تمويل التغييرات المناخية بالبلدان العربية حيث تندر مثل هذه الدراسات بالمكتبة التمويلية العربية.

القسم الثاني

الاثار المختلفة لتغيرات المناخ واليات حساب تكلفة التغيرات المناخية والتكيف

مقدمة:

يتناول هذا الجزء من الورقة الاثار المختلفة للتغيرات المناخية وكيفية حساب تكلفة التمويل للتحول الأخضر والتكيف والمؤشرات المستخدمة وذلك على النحو التالي:

(2-1) الاثار المختلفة للتغيرات المناخية:

يمكن تقسيم الاثار المحتملة لتغيرات المناخ الي مجموعتين:

المجموعة الاولي: الاثار المادية المباشرة وهي الاثار التي تنتج مباشرة عن التغيرات المناخية وتتمثل في التغيرات الجوية مثل موجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة والفيضانات وغيرها والتي تتدرج من الأثار المحلية او القطرية المنخفضة الي التأثير الكوني مثل ارتفاع درجات الحرارة ومستويات البحر يقلل من إنتاجية الأراضي الساحلية ويمتد أثرها عبر الحدود، بينما ارتفاع درجات الحرارة يؤثر سلبا على الإنتاجية الزراعية.

المجموعة الثانية: تتمثل في الاثار المتحولة غير المباشرة وهي التي قد تنشأ من تحول الاقتصاد نحو الاقتصاد ذي انبعاثات الكربون المنخفضة والمتميز بالصمود العالي والذي ينتج عند تبني سياسات التكيف مع المناخ بجانب التغير في التكنلوجيا وتفضيلات المستهلكين نحو كل ما هو صديق للبيئة. كلا النوعين من الاثار لهما انعكاسات سلبية كبيرة علي:

1. النمو الاقتصادي وإنتاجية راس المال البشري والمادي والاجتماعي.

2. حالة عدم اليقين تجاه النظرة المتوسطة وطويلة الاجل نحو استقرار الاقتصاد بما يؤثر على الثقة في استثمارات القطاع الخاص وتكلفة التمويل.
3. زيادة احتياجات القطاعين العام والخاص من التمويل نتيجة تبني سياسات التكيف والصمود مع الاثار المناخية مما يؤدي الي ظهور إثر المزاحمة للاستثمارات العامة والخاصة.
4. الاستقرار الاقتصادي في الاجل الطويل.
5. الأثر على التوزيع (الثروة والدخل)..
6. الأثر علي السياسات المالية والمالية حيث تولد تغيرات المناخ ضغوطا كبيرة على السياسة المالية في جانبي الإيرادات والمصروفات وتضيف حالة من عدم التأكد نحو إدارة المالية العامة وفرص استدامتها.
7. الأثر على فعالية السياسة النقدية لان التغيرات المناخية تزيد من احتمالات حالات عدم التأكد تجاه توقعات النشاط الاقتصادي. كما تولد صدمات مؤقتة وأحيانا دائمة على جانب العرض بما يوثر على الإنتاج الكلي والاسعار معاً وهذا بدوره يؤثر على الطلب على النقود والائتمان
8. الأثر الإيجابي المتمثل في التحول نحو الاقتصاد الأخضر وغيرها من الاثار.(13)

(2-2) الاثار المادية والاثار المنقولة للتغيرات المناخية:

يمكن أيضا وصف الاثار المحتملة لتغيرات المناخ من زاوية الاثار المادية والاثار المنقولة Direct & Transitional risks في الجدول رقم (2-1) ادناه

	الاثار المادية	الاثار المنقولة
1	الاثار المتزايدة: Incremental effects الضغوط المائية والجفاف – التغيرات في إنتاجية المحاصيل – الزيادة في درجات الحرارة	الاثار علي السياسات الضريبة على الكربون تؤثر سلبا على الاقتصاديات المعتمدة على موارد الفحم الحجري
2	الاثار الحادة: Extreme Effects: الزيادة في زمن وحدة الموجات الجوية الحارة زيادة الفيضانات	الاثار على الاستقرار السياسي في ظل التحول الي اقتصاد منخفض الكربون المخاطر التقنية Technological risk: ظهور الطاقات المتجددة وتعدد استخداماتها في النقل والتصنيع وقطاع الطاقة - مخاطر السوق Market Risk :

(2-3) طرق تقدير التكلفة الاقتصادية لتغيرات المناخ:

توجد العديد من الطرق المستخدمة في تقدير الاثار الاقتصادية الكلية لتغيرات المناخ منه ما يلي:

الطريقة الاولي: استخدام نماذج التقديرات المتكاملة Integrated Assessment Models

تبحث هذه الطريقة في تقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة لتغيرات المناخ وسياسات التكيف المرتبطة بها . باستخدام هذه النماذج قام (Nordhaus 2017) بتقدير اثر تغيرات المناخ في العام 2100 علي الناتج المحلي الإجمالي حيث ستكون انكماشا بسنبة 2.1% عندما ترتفع متوسطات درجات الحرارة العالمية الي 3% وبنسبة 8.5% تحت تأثير درجة حرارة قدرها 6% . وفي حالة استخدام نماذج التقدير الجزيئية فان الصورة تصبح أكثر تشاؤماً.

الطريقة الثانية: استخدام نماذج التقديريات الجزئية:

تقاس الاثار الاقتصادية للتغيرات المناخية بعدة نماذج جزئية منها نموذج تحديد خسائر الغازات الدفيئة The Greenhouse Damage Function وينطلق من قاعدة أساسية وهي ان زيادة درجة الحرارة علي سطح الأرض سوف تؤدي الي اضرار بشرية ومادية ومن الممكن حسابها و التنبؤ بها وفق دالة رياضية وفق معاملات لتقدير كافة الاضرار المحتملة لتغيرات المناخ. (14)

(2-4) اثار التغيرات المناخية على الدول العربية:

شهد العالم العربي خلال الفترة من 2006-2010 اسواء موجات من الجفاف منذ خلال القرن الماضي وقد أدت الي فقدان اعداد مهولة من الثروة الحيوانية، ارتفاع أسعار الغذاء وانخفاض القوة الشرائية للمواطن العادي بالدول العربية. فمثلا في سوريا كان معدل تناقص الثروة الحيواني في المناطق الريفية بنسبة 20% مما أسهم في نزوح نحو مليون شخص من قرارهم قبل اندلاع النزاعات المسلحة الداخلية. وأيضا في الصومال فقد أسهم الجفاف في هلاك ما لا يقل عن نزوح ألف نسمة ونزوح حوالي أربعة مليون شخص من مناطقهم وذلك في العام 2011، وأيضا نزح ما يقارب الي 900 ألف نسمة في الصومال حديثا ما بين الفترة من نوفمبر 2016 واغسطس 2017 بسبب موجات الجفاف الحادة التي ضربت البلاد. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ان حوالي 41% من سكان الدول العربية معروضين للجفاف والكوارث الأخرى الناتجة من تغيرات المناخ.

ان فهم كيفية تداخل أثر التغيرات المناخية مع تحديات التنمية وبرامج تعزيز الصمود صار بالأهمية بمكان ويقع ضمن أولويات جميع الدول العربية حاليا حيث صار معظم سكان الدولة العربية وبالأخص الطبقات الفقيرة والمعدمة منهم معرضين بصورة مباشرة او غير مباشرة للتغيرات السالبة المناخ.

يمكن توضيح اثار تغيرات المناخ على الدول العربية على النحو التالي:

اولًا: درجات الحرارة:

وفقا للتقرير الخامس للتقييم والصادر عن الالية الحكومية لتغيرات المناخ، فانه من المتوقع ان ترتفع درجات الحرارة بمعدلات تتراوح ما بين صفر-2 درجة مئوية للفترة من 2011-2040 في شمال البلدان العربية بسبب زيادة انبعاثات الغازات الضارة ويترتب على ذلك نقص إنتاجية العامل وظهور العديد من امراض المناطق الحارة.

ثانياً: هطول الامطار:

أيضا تشير التقديرات ان معدل هطول الامطار سوف ينخفض بمعدل 40% في شمال أفريقيا بنهاية القرن الحالي مع التذبذب في معدلاتها ويصحب زلك الزيادة الحادة في درجات الحرارة.

ثالثاً: معدلات البحر:

تشير التقديرات انه بنهاية القرن فان متوسط ارتفاع معدلات البحر سوف تكون ما بين 82-26 سم ويترتب على ذلك ارتفاع التكلفة الانشائية والعمرانية لمواءمة المناطق والمدن مع المعدلات الجديدة وإعادة توطينها في مرافق جديدة.

رابعاً: المخاطر /الكوارث الطبيعية:

شهد العام 2017 اعلي زيادة في درجات الحرارة بالبلدان العربية حيث كانت أعلاه في الكويت على مستوي العالم. وموجات الجفاف التي كانت تحدث كل 6-8 سنوات أصبحت حاليا تحدث كل سنة او سنتين وبالأخص في دول الفرن الافريقي حيث شهدت موجات حفاف هي الأكثر حدة منذ 60عاماً.ايضا شهدت المنطقة ما بين 2007-2010 اشد أنواع الاعاصير حدة مصحوبة بزيادة نسبة الرطوبة وكل ذلك سوف أثر على معدلات تساقط الامطار بما يؤثر على انتاج وانتاجية المحاصيل. وجدت دراسة للبنك الدولي ان 43% من سكان الصومال معرضين لمخاطر تغيرات الظروف الجوية مثل الفيضانات والجفاف. ايضا ما

نسبته 29% من سكان السودان و32% من سكان جيبوتي معرضون لنفس المخاطر. جيبوتي والصومال واقعان في المرتبتين السادس والخامس عشر على التوالي ضمن أكثر الدول النامية الهشة والمعرضة للتأثر بتغيرات الظروف الطبيعية. هذا فضلا عن الاثار الاقتصادية السالبة المباشرة مثل انخفاض إنتاجية المحاصيل وتأثر المراعي نتيجة الجفاف.

أيضا هناك اثار سالبة على الامن الغذائي والامن المائي ومعدلات النزوح واريفة المدن والصحة العامة وظهور النزاعات بين القبائل المختلفة لأسباب انخفاض اراضي المراعي ونفص الغذاء وما يتصل بهما من تأثير حاد على المرأة ووضعها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمع وتأثر أداء القطاعات ذات الصلة مثل النقل والصناعة والتخزين وغيرها من القطاعات.

خامساً: تحديات الحكم الراشد والفعال:

تحدث الظروف الطبيعية غير المواتية صراعات كبيرة في مناطق الرعي كما حدث في مناطق كبيرة من إقليم دارفور (غرب السودان) بين الرحل والمزارعين وكذلك الامر في الصومال. كل هذه النزاعات تجعل من الصعب الإدارة الحكيمة للدولة لمناطق الصراعات هذه وبالتالي قد يطول امدها.

سادساً: الأثر علي نصيب دخل الفرد من الدخل القومي:

تشير العديد من الدراسات ان نصيب الفرد من الدخل القومي سوف يتأثر سلبا بالتغيرات المناخية بحلول العام 2100 بنسب قد تصل الي 100% والدول العربية واقعة في نطاق هذا النطاق. (15)

القسم الثالث:

التمويل المناخي بالبلدان العربية

يتناول هذا الجزء من الورقة تحليل وأدوات واتجاهات التمويل المناخي بالدول العربية كالاتي:

(3-1) تحليل التمويل المناخي عالميا:

يتم تحليل التمويل المناخي على المستوي العالمي من خلال:

اولًا: تطور حجم التمويل المناخي عالميا:

يتم توضيح تطور حجم التمويل المناخي الممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية من خلال الجدول رقم (3-1) :

الجدول (3-1)

التمويل المناخي الممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية للفترة من 2013-2019 (بالمليار دولار)

العام	الثنائي عام	متعد د الأطراف عا م	ا ئتما ن الصادرات	تمو يل محشو د خا ص	الإجمالي
2013	22.5	15.5	1.6	12.8	52.4
2014	23.1	20.4	1.6	16.7	61.8
2015	25.9	16.2	2.5	-	44.6
2016	28.0	18.9	1.5	10.1	58.5
2017	27.0	27.5	2.1	14.5	71.1
2018	32.0	29.6	2.1	14.6	78.3
2019	28.8	34.1	2.6	14.0	79.6

Source: OCED, 2019

يلاحظ من الجدول رقم (3-2) ما يلي:

1. متوسط النمو في حجم التمويل المناخي الممنوح من الدول المتقدمة للدول النمو بلغ 14.79% خلال الفترة أي يتضاعف حجمه بعد مرور 6.6 سنة مقارنة بالتمويل في العام 2013.
2. متوسط حجم التمويل المناخي للعام خلال الفترة 63.7 مليار دولار بمعدل انحراف معياري قدره 12.2 مرة مما يعكس التذبذب الكبير في حجم التمويل المناخي من عام لآخر.
3. ميل الاتجاه العام للتمويل المناخي خلال الفترة 5.03 مما يعكس الاتجاه العام الإيجابي والمتزايد للتمويل المناخي من الدول المتقدمة للدول النامية.
4. مثل التمويل المناخي الثنائي اعلي نسبة خلال الفترة (41.9%) يليه التمويل متعدد الأطراف بنسبة 36.4% ثم التمويل المحشود الخاص بنسبة 18.5% وأخيرا ائتمان الصادرات بنسبة 3.14%.

ثانيا: التقسيم القطاعي للتمويل المناخي:

الجدول رقم (3-2) يوضح التقسيم القطاعي للتمويل المناخي للفترة 2016-2019 كالاتي:

الجدول (3-2) التقسيم القطاعي للتمويل المناخي للفترة 2016-2019 (بالمليار دولار)

العام		القطاعات المتقاطعة (التكيف والتخفيف)		الإجمالي
2016	42.2	6.2	10.1	58.5
2017	52.3	5.5	13.3	71.1
2018	54.5	7.1	16.7	78.3
2019	50.8	8.7	20.1	79.6

Source: OCED, 2019

يلاحظ من الجدول رقم (3-2) ان حجم التمويل المناخي من الدول المتقدمة

للدول النامية المخصص لقطاع مشروعات التكيف استأثر بنسبة 69.5% من اجمالي التمويل خلال الفترة يليه مشروعات التخفيف بنسبة 20.9% بينما نالت المشروعات المتقاطعة بين التخفيف والتكيف نسبة 27.5% من حجم التمويل المناخي الممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية خلال الفترة.

ثالثا: تقسيم التمويل المناخي حسب هيكل التمويل:

الجدول رقم (3-3) يوضح التقسيم القطاعي للتمويل المناخي للفترة 2016-2019 كالاتي:

الجدول (3-3) تقسيم التمويل المناخي حسب هيكل التمويل للفترة 2016-2019 (بالمليار دولار)

العام	حقوق الملكية والأخرى	المنح	القروض	الإجمالي
2016	1.3	12.0	33.6	46.9
2017	1.9	12.8	39.8	54.5
2018	2.0	12.8	46.8	61.6
2019	1.7	16.7	44.5	62.9

Source: OCED, 2019

يلاحظ من الجدول رقم (3-3) ما يلي:

1. استأثر التمويل المناخي عبر القروض النصيب الأكبر من حجم التمويل المناخي الممنوح من الدول المتقدمة للدول النامية بنسبة 72.9% يليه المنح بنسبة 20.04% وأخيرا التمويل عبر حقوق الملكية (المشاركة في

المشروعات) بنسبة 3.05% .

2. تعكس هذه الصورة ان الدول النامية ومع انها تسهم بنسب محدودة في الانبعاثات الضارة الا انها تتحمل تكلفة تصحيح أخطاء الدول المتقدمة بتحميل موازناتها العامة ديونا تسبب فيها اخرون وهذا يعكس عدم عدالة التمويل المناخي الامر الذي يحتاج للتصحيح.

رابعاً: التقسيم الجغرافي لمتوسط التمويل المناخي:

الجدول رقم (3-4) يوضح التقسيم الجغرافي لمتوسط التمويل المناخي للفترة 2016-2019 كالاتي

الجدول (3-4)

التقسيم الجغرافي لمتوسط التمويل المناخي المقدم من الدول المتقدمة للدول النامية 2016-2019

(بالمليار دولار)

العام	اسيا	افريقيا	أمريكا	اوربا	المحيط	غير محدد
الحجم	30.6	18.5	12.4	3.2	0.5	6.7
الأهمية النسبية	43%	26%	17%	4%	1%	9%

Source: OCED, 2019

يلاحظ من الجدول رقم (3-4) ان قارة اسيا استأثرت بحجم اكبر من التمويل المناهي خلال الفترة بنسبة 43% يليها قارة أفريقيا بنسبة 26% ثم أمريكا بنسبة 17% .

(3-2) واقع التمويل المناخي في البلدان العربية:

تتضمن كل من اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغيرات المناخ واتفاقية باريس واهداف التنمية المستدامة والتعهدات من البلدان المتقدمة النمو بدعم تمويل

العمل المناخي بالدول النامية بما فيها العربية بمبلغ 100 مليار دولار سنويا وأيضا تم التأكيد على ذلك في إطار الهدف رقم (13) من أهداف التنمية المستدامة العالمية. غير ان التدفقات للبلدان العربية لا تلاءم احتياجات هذه البلدان وهذا ما يستلزم التحرك السريع من جانب الدول العربية لردم الفجوة التمويلية لمشروعات المناخ والا تأثرت سلبا أثاره الضارة على الاقتصاد والمجتمع المحلي والدولي ككل.

يقتضي اتفاق باريس بان تقدم البلدان الأطراف فيه مساهمات وطنية محددة تبين فيها تدابير العمل المناخي التي تلتزم بها البلدان بتنفيذها بموجب الاتفاق وتتألف هذه التدابير من صور مختلفة تشمل التنويع الاقتصادي او مشروعات التحفيف من حدة التغير المناخي وغيرها من الصور.

اولًا: تقديرات احتياجات التمويل المناخي للدول العربية:

في ديسمبر 2020 قدم 21 بلدا عربيا مساهمة محددة وطنيا او أكثر الي الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغيرات المناخ. اشتملت المساهمات لعدد 11 بلداً على تقديرات لاحتياجات تمويل العمل المناخي. بلغ مجموع هذه التقديرات مبلغ 378 مليار دولار وكان حوالي 91% من هذه التقديرات أي مبلغ 343.5 مليار دولار مشروطاً بالدعم المالي الدولي العام. ثلاث دول عربية هي مصر والعراق والمغرب تمثل احتياجاتها ما نسبته 80% من هذه الاحتياجات. توجد صعوبات كثيرة في منهجيه تحديد هذه التقديرات

الجدول رقم (3-5) يوضح تقديرات البلدان العربية للعمل المناخي المبلغ عنها للدول المتقدمة وتقسيمها مناخيا كما يلي:

الجدول (3-5) تقديرات البلدان العربية للعمل المناخي المبلغ عنها للدول المتقدمة وتقسيمها مناخيا (بالمليار دولار)

الرقم	الدولة	غير المشروط – التخفيف	غير مشروط تكيف	مشروط غير محدد		مشروط تكيف	
1	جزر القمر	0	0	2			2
2	الأردن		2	6			8
3	جيبوتي		7		2		9
4					10	2	12
5					9	5	14
6			2		6	6	18
7	تونس		2		16	2	20
8	مصر			73			73
9			26		23	41	90
10	العراق					135	135

المصدر: الإسكوا ديسمبر2021.

يلاحظ من الجدول رقم (3-5) أعلاه ان العراق يليه المغرب ثم مصر قدمت اعلي المبالغ لتمويل أنشطة التكيف التخفيف للتغيرات المناخية فيها ، مما يدل علي وعيها المناخي العالي واهميته ضمن الاستراتيجية الوطنية لهذه الدول .

ثانياً: تقسيم تقديرات التمويل المناخي للدول العربية حسب الغرض منها:

الجدول رقم (3-6) يوضح الغرض من احتياجات تمويل العمل المناخي المبيَّنة في المساهمات المحددة وطنيا العربية المقدمة بين عامي 2015 و2020 على النحو التالي

الجدول (3-6) تقسيم تقديرات التمويل المناخي المبلغ عنها للدول العربية حسب الغرض (2015-2000)

البيان	مشروعات التكيف	التخفيف	غير محدد
مشروط	193.2	76.8	73.5
غير مشروط	1	33.5	0
الإجمالي	194.2	110.3	73.5

المصدر: الإسكوا ديسمبر2021.

يلاحظ من الجدول رقم (3-6) أعلاه ان تقديرات مشروعات التكيف (المشروطة وغير المشروطة) المبلغ عنها بواسطة الدول العربية تمثل حوالي 51% من اجمالي التقديرات للفترة (2015-2000) يليها مشروعات التخفيف بنسبة 29% وأخيرا المشروعات غير المحددة بنسبة 19%.

ثالثاً: التمويل لأنشطة التغيرات المناخ للبلدان العربية من الصندوق الاخضر للمناخ:

تعد صناديق المناخ المتعددة الأطراف بديلا عن المصادر الثنائية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. ويعد الصندوق الأخضر للمناخ من أكبر هذه الصناديق المتعددة الأطراف المكّرسة لمشروعات التغيرات المناخية، وخلال الفترة 2016-2020، قدم الصندوق وحشد ما مجموعه 7.1 مليار دولار من التزامات تمويل العمل المناخي في عدة بلدان عربية (6) كما هو موضح في الجدول رقم (3-7) .

الجدول (3-7) :المشاريع الوطنية الممولة من صندوق المناخ الأخضر في المنطقة العربية، من عام 2016 إلى 5/ 2021

الدولة	عدد المشاريع	مجموع مساهمة الصندوق الأخضر للمناخ	مجموع التمويل المشترك	مجموع التمويل بالدولار الأمريكي
البحرين	1	2.3	1	3.3
جزر القمر	1	41.9	18.9	60.8
مصر	2	186.1	926.1	1.112.2
الأردن	3	25.0	8.3	33.3
المغرب	2	103.0	293.1	396.1
دولة فلسطين	1	29.0	25.9	54.9
السودان	1	35.6	15.6	51.2

المصدر: الإسكوا ، ديسمبر2021.

يلاحظ من الجدول رقم (٧-٣) اعلاه الاتي:

1. عدد الدول المستفيدة من موارد الصندوق الأخضر للتمويل المناخي ٧ دول مقارنة بعدد ٢٢ دولة عربية بنسبة ٣١٪ مما يدل على ضعف الالتزام البيئي من جانب الكثير من الدول العربية بأنشطة مكافحة التغيرات المناخية.

2. يلاحظ ضعف عدد المشروعات الممولة لكل دولة من الصندوق الأخضر العالمي اذ يتراوح ما بين ١-٣ خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

3. تعد دولة مصر من أكبر الدول العربية المستفيدة من الموارد العالمية المخصصة للمناخ (من الصندوق الأخضر والتمويل المشترك) يليها المغرب(١٨)

(3-3) دور النظام المالي العربي في التخفيف من حدة التغيرات المناخية:

تتعدد قنوات التمويل لمشروعات التخفيف المناخي في الدول العربية، حيث تشمل ما يلي :

اولًا: المؤسسات المالية غير المصرفية:

تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية صناديق المعاشات وشركات التامين والشركات الاستثمارية والوسطاء الماليين العاملين في الاواق المالية. يتوفر في مظم البلدان العربية نظام للمعاشات للعاملين في القطاعين العام والخاص. علي الرغم من ظروف الازمة المالية العالمية الأخيرة وتداعيات جائحة كرونا بسب وتغير ظروف السوق وزيادة حدة الضغوط التنظيمية، مازالت المؤسسات المالية غير المصرفية لديها أدوارا مهمة لتمويل اهداف التنمية العالمية المستدامة 2030 وما بعدها.

قطاع التامين مازال محدودا، بينما شركات وصناديق الاستثمار هي الانشط في الدول الغنية بالنفط وبخاصة في الكويت والمملكة العربية السعودية. في معظم دول الإقليم، فان صناديق المعاشات هي الانشط في الأسواق المالية ولكن في خارج المنطقة العربية وبالأخص للدولة العربية النفطية. أيضا في مظم الدول العربية يوجد نظامين للمعاشات أحدهما للقطاع الخاص والأخر للقطاع العام وكلاهما يستثمران فوائضهما بصورة قد تكون غير متناسقة. اصلاح قطاع المعاشات عن طريق إعادة توجيه استثماراته نحو المشروعات المرتبطة بالتخفيف من التغيرات المناخية قد يرفع من مستوي فعاليتها أكثر من ذي قبل وهذا مما تتجه اليه معظم الدول العربية.

ثانياً : صناديق الثروة السيادية:

تلعب صناديق الثروة السيادية دورا مهما في تحسين صحة بيئة القطاع المالي في البلدان العربية. تضم دول الخليج العربي أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم بفضل تمتعها بالفوائض البترولية، وتسهم في تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على النفط وبالتالي زيادة فرص ربط استثماراتها مع اهداف التنمية المستدامة ومشروعات الصمود المناخي. على سبيل المثال، فان رؤية الخطة الاقتصادية للسعودية 2030، تستهدف تحويل صندوق الاستثمارات العامة السعودية (الصندوق السيادي السعودي) ليكون أداة استثمارية تسهم في تنويع الاقتصاد وتقليل اعتماد المملكة على موارد النفط الناضبة. وهذا سوف يكون له اثارا إيجابيا على تحقيق اهداف التنمية المستدامة العالمية SDGs وبالأخص الهدف الثامن المتعلق باستدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاجية وتبني الاختراعات التكنلوجية.

ثالثاً : بنوك التنمية الإقليمية

يعد البنك الأوربي لإعادة التعمير والتنمية European Bank for Reconstruction and Development (EBRD) من انشط مصارف التنمية المساندة للنمو في اقتصادات الأسواق المستدامة في كل من مصر والأردن والمغرب وتونس ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة. وقد استثمر حوالي 10 مليون دولار في أكثر من 230 مشروعا في المنطقة تمتد ما بين تمويل أكبر محطة طاقة شمسية في أفريقيا في مصر الي مساندة مزارعي الزيتون في تونس. في العام 2018 كان اول استثمار للبنك الأوربي للتعمير والتنمية في لبنان والضفة الغربية وغزة. في لبنان وقع البنك عقد تسهيلات للتمويل الأخضر بمبلغ 100 مليون دولار. الي جانب ذلك ساهم البنك في مصرف فرانسبنك ليوسع عمليات الاقتصاد الأخضر وقدم قرض مالي لوزارة الكهرباء والمنافع اللبنانية مبلغ 20 مليون دولار لمعالجة

مشكل نقص الطاقة وتوسيع وزيادة كفاءة شبكات توزيع الكهرباء في لبنان.
أعلنت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بجدة اهداف سياساتها المتعلقة بتغيرات المناخ نظرا لأهميتها لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادية حيث ان الفشل في محاربات الانبعاثات الضارة وتخفيف حدة التسخين الكوكبي يهدد المكاسب التي أنجزت في مجال محاربة الفقر وتحسين الصحة وتنمية التعليم وتحسين الحوكمة الدول الأعضاء لمجموعة البنك.

في العام 2016، دشن البنك وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي شراكة من خلال توقيعها على مذكرة تفاهم لتفعيل الشراكات فيما فمي عدة مجالات من بينها التغيرات المناخية.

رابعاً: أسواق المال وشركات المقاصة :

يمثل راس المال السوقي نسب مقدرة من حجم اقتصاديات الدول العربية . ففي حالة السوق السعودي مثلا للسوق فانه يشكل حوالي 50% من حجم الاقتصاد، وله نسب التداول الأعلى في المنطقة. أيضا فان لكل من قطر والكويت نسبة رسملة /الناتج المحلي الإجمالي تعد الأعلى في المنطقة العربية بعد المملكة العربية السعودية. يوجد في كل الدول العربية بورصات مالية وبعض هذه البورصات عضوا في مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة .

تختص شركات المقاصة والحفظ المركزي بإتمام المعاملات بأسواق المال، وتوفير البنيات التحتية المالية لهذه الاسواق علاوة على تقديم خدمات إدارة المخاطر للملايين من معاملات أسواق المال اليومية. وبذلك فان لشركات المقاصة والحفظ والمركزي دورا كبيرا لتلعبه في تطوير بنيات تحتية مستقرة لأسواق المال والمحافظة غيل أسواق نقد صحية وبذلك تساند عمليات تمويل

اهداف ومشروعات التنمية المستدامة العالمية على مستوي العالم العربي.

خامساً : التكنلوجيا المالية والشمول المالي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة العالمية Fintech

يحدث الشمول المالي من خلال الوصول للخدمات المالية مثل فتح الحسابات المصرفية وخدمات الايداع والائتمان واستخدام المدفوعات المصرفية خدمات التامين والمعاشات من خلال المؤسسات المالية. تحتاج الشركات بمختلف احجامها في العالم العربي الوصول للخدمات المالية لتكون قادرة على الاستثمار والابتكار والاستفادة من مزايا وفرص السوق وإدارة تكاليفها وتدفقاتها النقدية وتقليل المخاطر.

مازالت الشركات الصغيرة ف العالم العربي تشمل الأغلبية العظمي من أنواع الشركات العاملة المشغلة للعمالية (حوالي 92.5% في حالة مصر، ونسبة 63.6% من التشغيل في القطاع الخاص عيل مستوي العالم العربي.

يستفيد الافراد والقطاع العائلي من الشمول المالي لأنه يوفر لهم اوعية ادخارية امنة ووسيلة رخيصة للتحويلات والمدفوعات الأخرى علاوة على الحصول على التمويل وتامين المدفوعات لتغطية نفعات التعليم والعلاج ومرحلة الشيخوخة.

من خلال استخدام التكنلوجيا المالية لمعالجة اهداف التنمية العالمية المستدامة، فان المصارف والوسطاء الماليين بالدول العربية يمكنهم الاستفادة من العلاقات الاقتصادية القوية التي تربطهم بشركائهم من شركات التكنلوجيا المالية المتطورة في الهند والتي توفر الجلول المالية المبتكرة بما يمكن هذه من النمو بصورة أسرع من نظرائهم في بقي دول العالم.

سادساً : دور المصارف المركزية العربية في معالجة مخاطر تغيرات المناخ

في ديسمبر 2017، قامت ثماني بنوك مركزية بتأسيس شبكة البنوك والسلطات الاشرافية المركزية لتخضير النظام المالي Network of Central Banks and Supervisors for Greening the Financial System (NGFS) . ومنذ ذلك التاريخ، فان أعضاء الشبكة في تزايد مستمر بما فيها أعضاء من الدول العربية

من الدول العربية تضم حاليا البنك المركزي اللبناني، سلطة ابوظبي لتنظيم الخدمات المالية، البنك المركزي التونسي، البنك المركزي البحريني، البنك المركزي المصري، البنك المركزي الأردني، البنك المركزي الموريتاني، البنك المركزي الاماراتي، سلطة دبي للخدمات المالية، سلطة تنظيم الخدمات المالية في مصر وهي تمثل 7 دول بنسبة 31% من احمالي الدول العربية .

سابعاً: التمويل الأخضر الإسلامي :

تعد الصيرفة الإسلامية أحد اهم اليات نمو النظام المصرفي خلال العقدين الأخيرين في البلدان العربية. وقد ساعد تعدد المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة في السنوات الأخيرة في جعل الخدمات المصرفية مقبولة للمستثمرين والمقترضين والذي كانوا في السابق مستبعدين لأسباب دينية. ومع تزايد عدد وحجم الأدوات المالية الاسلامية الخضراء، فان العالم العربي يمكن ان يكون مصدرا للأدوات المالية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة العالمية لمعظم الأسواق المالية.

تشير التقديرات الي ان نمو المصرفية الإسلامية في تسارع وبعدلات تفوق

ال 20% سنويا وقد فاق حجم أصولها حوالي 2 مليار في العام 2020، وان ميلها للتوافق مع المشروعات الخضراء في تزايد بسبب تنامي اندماجها وتقارب الممارسات المصرفية في الأسواق المختلفة.(18)

ثامناً: التعاون متعدد الأطراف في القضايا البيئية بالدول العربية:

يوضح نموذج التعاون في العقود الأخيرة من القرن العشرين في المشاكل البيئة ما هو ممكن بالتنسيق مع الجهود الإقليمية لتمويل مشرعات التنمية المستدامة.

تشمل المنظمات المتخصصة العاملة على المستوي الإقليمي في مجال حل المشكلات البيئية كل من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. أيضا هناك اجسام اخري متعاون في هذا الامر تشمل المركز العربي لدراسات الأراضي القاحلة والجافة وعدد من البرامج البحرية تشمل منطقة الخليج العربي وخليج عدن والبحر المتوسط.

تم انشاء المجلس الوزاري العربي للبيئة The Council of Arab Ministers Re-sponsible for the Environment (CAMRE) في العام 1987 تحت اشراف الجامعة العربية والذي يعد إحدى المنظمات التي تستهدف تمكين الدول العربية من تمويل مشروعات التنمية المستدامة. كذلك فان سكرتارية منظمة التعاون الخليجي تضم إدارة للبيئة طورت برامج تعاون بين الدول الأعضاء فيها.

تم التوقيع على اعلان ريو للبيئة والتنمية اثناء انعقاد قمة الأرض بواسطة جميع الدول العربية ال 22 في يونيو من العام 1992 ويضم الإعلان عددا من المبادئ المتعلقة بالحوكمة البيئة الإقليمية والتمويل المستدام. حاء في المبدأ الرابع من

اعلان ريو: بغرض تحقيق التنمية المستدامة، فان الحماية البيئية يجب ان تكون جزءا من العلمية التنموية لا منفصلة عنها.

كذلك قرر المبدأ العاشر «تعالج القضايا البيئية من خلال المشاركة الجماعية من جميع المواطنين كل في مجاله. وعلى المستوي القومي، يجب على كل فرد ان يتحصل على المعلومات المناسبة عن الأنشطة والاخطار البيئة في مجتمعه مع إتاحة الفرصة له للمشاركة في عملية اتخاذ القرار. يجب على الحكومات ان تسهل وتشجع الوعي العام والمشاركة من خلال إتاحة المعلومات بصورة واسعة وبالأخص للوثائق القضائية والإدارية الخاصة بالبيئة في مجتمعاتها» . (19).

(4-3) معوقات تنمية قنوات تمويل التغيرات المناخية بالدول العربية:

مازالت قنوات التمويل الموجه لمجابهة التغيرات المناخية بالدول العربية في بدايات تطورها ولكن من المتوقع ان تزدهر مستقبلا. من المهم التعرف على مختلف ألمعوقات التي تحد من تطور التمويل المستدام والاخضر بالدول العربية لتسهيل معالجتها من خلال أولويات السياسات ومنها ما يلي :

1. عدم كفاية التشريعات المساندة حيث تعد من اكثر المعوقات التي تحد من ازدهار التمويل المستدام ولكن بدأت الدول العربية في سن تشريعات له وأيضا بدأت في تبني موجهات البيئة والحوكمة والمجتمع ESG Guidance في الإفصاح والتقرير عن هذه الجوانب في الشركات بصرة طوعية وليست ملزمة .
2. غياب الالية التنفيذية لإنفاذ سياسات التمويل الأخضر بالبلدان العربية مثال الامارات وأيضا حالة مصر حيث ان تطبيق موجهات ESG غير ملزم وان متطلبات الاستدامة ليست من متطلبات الحصول علي التمويل المصرفي. وأشارت دراسة ان المصارف ليست مقتنعة بالتطبيق الصارم لهذه الضوابط حتي لا تفقد عملائها للمصارف التي لا تطبق هذه

الموجهات بصورة صارمة . وبالتالي فات الزامية التطبيق من شانها ان تسهم في ازدهار التمويل المستدام في هذه الدول .

3. ضعف الوعي بمزايا التمويل المستدام: يعد ضعف الوعي بمزايا التمويل البيئي المستدام يعد أيضا من المعوقات لكل من الممولين والمستثمرين على السواء.

4. نقص الحوافز لتمويل التحول نحو الاقتصاد الاخضر واقتصاديات الصمود المناخي، فعلي سبيل المثال في الأردن فان واردات معدات الطاقة المتجددة ومعدات توفير الطاقة معفية من الرسوم الجمركية وضريبة المبيعات وعلى صعيد اخر فان المؤسسات المالية لم تقدم لها الحوافز المناسبة لتربط الحصول على التمويل مع متطلبات الاستدامة البيئية للمشروعات.

5. معوقات السوق: من شأن محدودية المشروعات الخضراء والمشروعات ذات الصلة بالمناخ المؤهلة مصرفيا ان يقلل حماس المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى نحو هذا النوع من التمويل ويعود السبب لان مثل هذه المشروعات ذات مخاطر اعلي وتحتاج لرؤوس أموال ضخمة وعوائد منخفضة نسبيا .

6. نقص راس المال والموارد البشرية والفنية لتطوير وترويج التمويل المستدام والتمويل الصديق للمناخ في الدول العربية.

7. التحديات المتعلقة بالوصول لمصادر التمويل الأخضر وطول الإجراءات وتعقدها يجعل من الصعب الوصول لمصادر التمويل الأخضر لان الجهات الممولة من الوكالات المتخصصة تتطلب طريقة معينة لتقديم طلبات التمويل وهذا يتطلب وجود كوادر مؤهلة ومدربة علي مثل هذه الاعمال . علي سبيل المثال فان أربعة دول عربية هي السودان وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر كان لها حظ الوصول لموارد صندوق التكيف Adaptation Fund مرة واحدة ما بين الفترة من 2001-2019 بينما اليمن

لم يكن لها حظ الوصول لموارد هذا الصندوق ولو مرة واحدة خلال تلك الفترة . علي سبيا المثال فان التصديق علي تمويل المشروع يتطلب ما بين 10-28 شهرا في المتوسط . بعد المؤسسات التمويلية الدولية المتخصصة في تمويل مشروعات تغيرات المناخ تضع سقوفات تمويلية محددة لكل دولة. علي سبيل المثال فان المغرب والعراق والأردن قد وصلوا لسقف التمويلات المخصصة لهم من صندوق التكيف (2019) وهو 10 مليون دولار لكل دولة . لحل هذه المعضلة فقد طورت بعض صناديق المناخ استراتيجية لتطوير القدرات البشرية بالمؤسسات المنفذة للتمويل الأخضر بالدول العربية وهذا ما تم في حالة صندوق التمويل الأخضر Green Cli-mate Fund حيث خصص ما يقارب واحد مليون دولار لهذا الغرض لكل دولة في شكل منح ومساعدات فنية لكل من الجزائر وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان والسودان وتونس في العام 2019.

8. النقص في نوعية البيانات ولمعلومات بجانب غياب أدوات قياس واضحة ومتفق عليها لمعايير تصنيف وتعريف مشروعات الصمود المناخي والتكيف المناخي يشكل أيضا تحدي للممولين حيث بدونها يصعب التعرف على جوانب الكفاءة والمخاطر بالمشروعات المعروضة وبالتالي يصعب القرار. (20)

الخاتمة والاثر على السياسات

اولًا: النتائج:

1. أصبحت قضية تمويل المناخ قضية مجتمع عالمي ولابد للدول العربية منفردة او مجتمعة ان تضع وتطور استراتيجيات مرنة للتعامل معها وبالأخص جانب التمويل والتحول للاقتصاد الأخضر.

2. اكدت الادبيات التي استعرضتها الورقة ان تمويل المناخ وتنمية يرتبط إيجابا بتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

3. عدد الدول العربية المستفيدة من موارد الصندوق الأخضر للتمويل المناخي ٧ دول مقارنة بعدد ٢٢ دولة عربية بنسبة ٣١٪ كما يلاحظ أيضا التباين الكبير لاستفادة الدول العربية من موارد هذا الصندوق .

4. بلغت تقديرات احتياجات تمويل العمل المناخي المبلغ عنها للدول العربية مبلغ ٣٧٨ مليار دولار وتمثل ثلاث دول عربية هي مصر والعراق والمغرب ما نسبته ٨٠٪ من هذه الاحتياجات. ما يدل علي التباين الكبير بين الدول العربية في استقطاب العون الدولي في مجال مشروعات مكافحة تغيرات المناخ .

5. التمويل المناخي المقدم من الدول المتقدمة للدول النامية يشوبه عدم العدالة حيث شكل القروض النسبة الغالبة فيه خلال فترة الدراسة علي عكس برامج الشراكات الذي يحقق العدالة لجميع الأطراف.

6. تعاني البلدان العربية فجوة في التمويل المناخي ومازالت قنواته محدودة وتحتاج لتطوير وتحديث على ضوء أفضل الممارسات الدولية.

7. التبيان الكبير في مستوي استفادة الدول العربية من المساعدات وترتيبات التمويل المناخي يعكس فجوة كبيرة بين هذه الدول في التعاطي مع التغيرات المناخية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

8. توجد العديد من المعوقات بالدول العربية التي تفرمل جهود تنمية

التمويل الأخضر والتحول نحو الاقتصاديات منخفضة الكربون.

ثانياً: التوصيات والاثر علي السياسات
توصي الورقة بالآتي:

1. على البلدان العربية رسم وتبني استراتيجيات وطنية واضحة نحو التحول الأخضر ضمن استراتيجياتها التنموية تضمن مشاركتها بفعالية ضمن الجهود العالمية للتصدي لتحديات تغيرات المناخ.

2. ضرورة تبني البنوك المركزية بالدول العربية استراتيجية واضحة لتخضير القطاع المالي بالبلدان العربية ضمن استراتيجيات التحول العربي نحو الاقتصاد الأخضر.

3. تنمية قنوات وأدوات التمويل المناخي ولاسيما أسواق الكربون والسندات والخضراء وأدوات المالية الإسلامية حيث شهدت ازدهارا في الآونة الأخيرة ولابد من الاستفادة من هذا التطور بصورة متماشية مع الاستدامة والتنمية بالدول العربية.

4. ضرورة قيام مؤسسات العمل العربي المشترك بجهود وتقديم مساعدات فنية كبيرة للدول العربية الأقل حظا في مجال التمويل والتحول المناخي لتقليل الفجوة المناخية بين الدول العربية.

5. على الدول العربية مراجعة تعهداتها المناخية على ضوء الأداء في الفترة السابقة لتأكيد احقيتها في الحصول شروط عادلة في سوق التمويل المناخي العالمي ولا يؤثر سلبا على أهدافها التنموية المستدامة.

6. ضرورة تبني الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك ذات الصلة بتغيرات المناخ لاستراتيجية عربية لمجابهة التغيرات المناخية تضمن للدول العربية إيصال صوتها الواحد في المحافل المناخية الدولية.

7. تكثيف البحوث والدراسات في مجال التمويل المناخي والتحول نحو الاقتصاد الأخضر والعمل علي تضمينه ضمن المناهج الدراسية بالدول العربية في كافة مراحلة لزيادة الوعي البيئي في كافة المراحل العمرية للسكان.

المراجع :

2. المنظمة العربية للتنمية الإدارية: تقرير حالة الحكومات العربية: الاستدامة والعمل الحكومي يونيو 2023 .
3. Unep 2017
4. ايمن صالح ، التمويل الأخضر ، صندوق النقد العربي سلسلة كتيبات تعريفية رقم (36) ابوظبي 2022
5. اسمير القرعيش ، تجارب الدول العربية في التحول نحو الاقتصاد الأخضر ، في مجلة السياسة الدولية ، 2022 القاهرة ، جمهورية مصر العربية
6. introduction –to-climate finance , August /topic/int.unccc.www 2023
7. عبد القادر بالخضر، ورقة الاثار الاقتصادية والخيارات المستقبلية لسيناريوهات تغير المناخ العالمي، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10 العدد (1/ 2019) الجزائر، 2019
8. جيهان عبد السلام عباس، دور التمويل الأخضر في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في افريقيا، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / المجلد 24 العدد 2 ابريل 2023 القاهرة.
9. Climate finance: What we know and what we should know?

Suwan Long (Cheng)a,d , Brian Luceya,b,c,e, , Satish Kumarf,i , 2022 , 1 Journal of Climate Finance Dayong Zhangg , Zhiwei Zhangh

10. L.L.B. Lazaroa, , C.S. Grangeiab , L. Santosb , L.L. Giattic What is green finance, after all? – Exploring definitions and their, implications under the Brazilian biofuel policy (RenovaBio) journal (of climate finance (2, 2023

11. تسريع التمويل المناخي الخاص لعملية الانتقال إلى الطاقة المتجددة في البلدان العربية ، مجلس صناعات الطاقة النظيفة ومشروع المرفق المناخي لتحقيق أهـداف التنمية المسـتدامة- مصر : العمـل المناخـي مـن أجـل الأمن البشري ٢٠٢١ .

12. حامد محمود واخرون، منهج مقترح لتكوين مؤشر جديد عن التمويل الأخضر يساهم في زيادة الاستثمارات الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة دراسة ميدانية بالتطبيق على الحالة المصرية المجلة العلمية جامعة عين شمس القاهرة جمهورية مصر العربية، 2021 .

13. محمد عبد القادر عطا الله ، دراسة تحليلية لمؤشرات الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر ، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية ، المجلد 12 ، 2021

14. UNDP, Climate Change adaptation in the Arab States: Best Practices & Lesson Learned, Manufactured in Bangkok, 2018

15. عبد القادر بالخضر، ورقة الاثار الاقتصادية والخيارات المستقبلية لسيناريوهات تغير المناخ العالمي، مجلة دفاتر اقتصادية المجلد 10 العدد (1/ 2019) الجزائر، 2019

16. org.syndicate-project.www

17. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنمية التمويل

المستدام وتمويل المناخ في البلدان العربية ، 2021
18. net.ngfs.www
19. UNEP , Partnership between United Nations Environment and the global financial sector to promote sustainable finance, 2021
20. جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تنمية التمويل المستدام وتمويل المناخ في البلدان العربية ، 2021

الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وأثره على تعزيز أبعاد التنمية المستدامة (دراسة على عينة من المصارف السودانية – ولاية الخرطوم)

The role of financial inclusion for banKs in promoting the dimensions of sustainable development (A study on a sample of Sudanese banKs - Khartoum State

إعـــــــداد:

د. صالح حسب الرسول البدوي

أستاذ المحاسبة المساعد ، كلية العلوم الادارية جامعة أم درمان الاسلامية

معلومات التواصل

salihhbt@gmail.com

د.غسان أحمد الأمين أحمد

أستاذ المحاسبة المساعد ، كلية العلوم الادارية جامعة أم درمان الاسلامية

معلومات التواصل

Gassan2010hotmail@gmail.com

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

المستلخص

تهدف هذه الدراسة للتعرف على دور الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تحقيق ابعاد للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وكذلك التعرف على الصعوبات التي توا جه المصارف محل الدراسة في تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة ، وأثر بعض خصائص المصارف مثل رأس المال ونوع المصرف وعدد الفروع على عملية الشمول المالي ، والأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها من خلال تطبيق الشمول المالي.

إستخدمت الدراسة منهجاً يجمع ما بين الإستقراء والإستنباط والمنهج الوصفي لدراسة إشكالية الدراسة والإجابة عن التساؤلات مشكلة البحث وتطبيقه وإستخدمت الإسبتانة كأداة لجمع البيانات، حيث تكون مجتمع الدراسة من العاملين بفروع الرئاسة باربعة بنوك بولاية الخرطوم. وإستخدمت العينة العشوائية البسيطة التي تكونت من (45) إستبانة تم توزيعها واسترداد (45) منها.

بينت النتائج وجود ضعف المصارف عن الافصاح المحاسبي لمؤشرات الشمول المالي اللازمة تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، و قلة الجهود المبذولة من البنوك في نشر الوعي حول مؤشرات الشمول المالي لتعزيز ابعاد التنمية المستدامة .

- الكلمات المفتاحية : الإفصاح المحاسبي ، الشمول المالي ، التنمية المستدامة ، أبعاد التنمية المستدامة

ABSTRACT:

This study aims to identify the role of Accounting discluere financial inclusion in achieving the economic dimension of sustainable development, and to identify the difficulties that face the banks under study in achieving financial inclusion in promoting the dimensions of sustainable development, and the impact of some characteristics of banks such as capital, bank type and num-

ber of branches on the process of financial inclusion, And the objectives that banks seek to achieve through the application of financial inclusion.

The study used an approach that combines induction, deduction and descriptive approach to study the problem of the study and answering questions and its application. (45) a questionnaire was distributed(in the central branches) and (45) were retrieved.

the results showed the weak role of banks about the Accounting discluere financial inclusion in promoting the dimensions of sustainable development, and the lack of efforts made by banks in spreading awareness about sustainable development.

Keywords: Financial inclusion, sustainable development, dimensions of sustainable development

المقدمة

لقد أصبح الاهتمام بابعاد التنمية المستدامة متزايدا منذ بداية الالفية الثالثة، وفي إطار تعاظم الجهد علي مستوي المنظمات الدولية ، فقد اصبح من الأهمية علي المؤسسات المختلفة أن تكون لها ممارسة موجهة للمساهمة في تحقيق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمو المالي التي تخدم أبعاد التنمية المستدامة بحلول العام 2030م. يعد القطاع المصرفي من أهم المكونات التي يقع عليها عبئا كبيرا في توجيه الموارد ومؤشرات الاداء المالي لتعزيز المساهمة في أبعاد التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والبيئي والإجتماعي من خلال تعزيز الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي لما لها من دور فعال في هذا الجانب . وفي الاونة الاخير برز الاهتمام بتحقيق الشمول المالي بمؤشراته المختلفة كأحد اليات مؤسسات القطاع المصرفي لتعزيز تطبيق وتكامل سياسة الإنتشار الكبير للمصارف لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الآبعاد الإقتصادية والبيئية والإجتماعية.

ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الاتجاه يدعم مسار الافصاح غير المالي الذي يع في دائرة الافصاح الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لدي المؤسسات المالية.

الإطار المنهجي للدراسة:

١,١ إشكالية الدراسة

ان الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف يسهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال البعد الإقتصادي والبعد البيئي والإجتماعي حسب موجهات الخطة التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2015م. هذا مع ضرورة مشاركة الجميع أفرادا ومؤسسات للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة ، وتتمثل مشكلة البحث في إن غياب الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف له إنعكاسات سالبة علي مؤشر التركيز المصرفي وبالتالي عدم وصول الخدمات المصرفية لكافة شرائح المجتمع علاوة علي أبعاد التنمية المستدامة. ويمكن إبراز وبيان جوانب مشكلة البحث من خلال التساؤلات التالية:

- ما هو أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الإداء الإقتصادي ؟
- هل هناك علاقة بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف بتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الإداء البيئي ؟
- ما هو مستوي إرتباط الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف بتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي ؟

أهداف الدراسة :

- تسعي هذا الدراسة الي بيان جوانب تأثير وعلاقة الإرتباط بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف و التنمية المستدامة من خلال الأهداف الاتية :

- بيان أثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف على التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإقتصادي.
- دراسة علاقة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف بالتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.
- دراسة مستوي إرتباط الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في المصارف بالتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في التعرف علي إتجاهات العلاقة والتاثيرات المتوقعة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف على أبعاد التنمية المستدامة من خلال الإنتشار الكبير في جوانب التمويل والإستثمار والخدمات المصرفية المتاحة للجميع خدمة للابعاد الإقتصادية والبيئية والاجتماعية. هذا بالاضافة الي ان الاهتمام بالافصاح المحاسبي لجوانب الشمول المالي يخدم الاهداف الاجتماعية من خلال تعزيز المشاركة في الفرص المتاحة للتنمية المستدتمة وتوسبع قاعدة التمويل والخدمات المصرفية.

3.1 فرضيات الدراسة

تقوم هذا الدراسة علي إختبار العلاقة بين المتغيرات في الفرضيات التالية:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الأقتصادي.

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.

- هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول

المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الأجتماعي.

4.1 منهجية الدراسة

إعتمد الباحثان علي المنهج الإستقرائي في الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث ، والمجلات المتخصصة من مواقع الإنترنت ، والإصدارات ومن معايير المحاسبة المالية والبحوث العلمية والرسائل العملية المتعلقة الافصاح المحاسبي و الشمول المالي وابعاد التنمية المستدامة، وإستخدم (الباحثان) منهجياً جمع بين المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي بهدف دراسة وتحليل مشكلة الدراسة و الإجابة على تساؤلات الدراسة .

5.1 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: العام2020

- الحدود المكانية: عينة من فروع الرئاسة بالمصارف العاملة بولاية الخرطوم (فروع الرئاسة).

- الحدود البشرية : عنية من الموظفين بالفرع الرئيسئ للمصارف الاربعة العاملة بولاية الخرطوم .

- الحدود الموضوعية: تمثل الحدود الموضوعية للدراسة في اختبار علاقة الارتياط بين الافصاح المحاسبي ومؤشرات الشمول المالي للمصارف السودانية والتنمية المستدامة من خلال مؤشرات الادلء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

6.1: تنظيم وخطة الدراسة

يتكون التنظيم وخطة الدراسة من الاطار المنهجي والدراسات السابقة ، الاطار النظري ، الدراسة الميدانية والخاتمة. يتناول الاطار النظري النقاط التالية:

- ومفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي.
- مفهوم وأهداف الشمول المالي.
- مؤشرات ومقاييس وأبعاد الشمول المالي.
- مقومات ومعوقات الشمول المالي.
- مفهوم وأهداف التنمية المستدامة.
- البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة.
- البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة.

هذا مع الاشارة الي إن الدراسة الميدانية تطبق علي عينة من المصارف بولاية الخرطوم لتوفير البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات، أما الخاتمة فتشتمل علي النتائج والتوصيات.

7.1: نموذج الدراسة

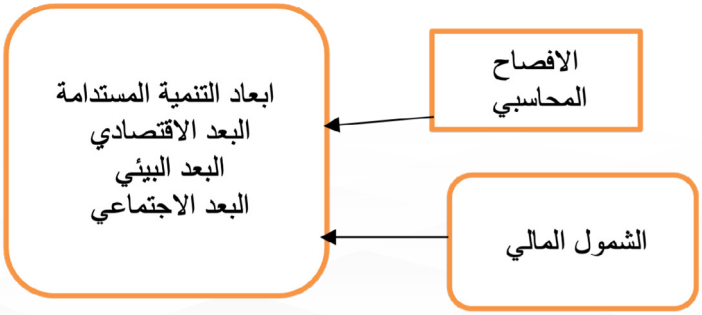

اعداد الباحثان

2. الدراسات السابقة :

دراسة (بشار، زهراء)2018

تمحورت مشكلة الدراسة الأساسية وفقا لما تقدم بالإجابة على التساؤلات التالية، ما هو مستوى الشمول المالي في البلدان العربية ؟ وما هو طبيعة وآلية وحجم التأثير الذي يمكن أن يمارسه مؤشر الشمول المالي في الإستقرار المالي في البلدان العربية ،أكدت النتائج على غياب التأثير سواء الإيجابي منه أو السلبي لمؤشرات الشمول المالي

في مؤشر الإستقرار المالي في البلدان العربية عينة الدراسة يعود تفسير غياب هذا التأثير في البلدان العربية أساسا إلى الضعف الشديد الذي تعاني منه هذه البلدان في درجة الشمول المالي ،

دراسة صورية ، السعيد (2018)

هدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، حيث مع التطور الهائل التكنولوجيا، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وادارة عمليات القطاعات المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ، وقد توصلت هذه الدراسة الى ان الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين والائتمان وغيرها من الخدمات المالية المختلفة بطريقة مستديمة ومسؤولة. (لخضر، 2018، الصفحات 129-104)

دراسة Sanderson Abel,and other (2018)

تهدف الدراسة الحالية إلى تقييم محددات الشمول المالي في زيمبابوي. أثبتت الدراسة أن العمر ، والتعليم ، ومحو الأمية المالية ، والدخل ، ويرتبط اتصال الإنترنت ارتباطًا إيجابيًا بالشمول المالي. من ناحية أخرى الوثائق المطلوبة لفتح الحسابات المصرفية والمسافة

إلى أقرب نقطة وصول مرتبطة بشكل سلبي بالشمول المالي، وتوصي الدراسة الحكومة بوضع السياسات التي تشجيع مقدمي الخدمات المالية على إقامة عملياتهم بشكل أقرب إلى الناس أو التأكد من تبنيهم التقنيات التي تضمن تقديم الخدمات المالية أكثر سهولة مثل الخدمات المصرفية عبر الوكالة والجوال. لذلك يجب على الحكومة تشجيع استخدام حسابات «اعرف عميلك» لتسهيل عملية التوثيق

المتطلبات دون المساس بإطار عمل مكافحة غسيل الأموال الذي يمكن أن يزعزع استقرار النظام المالي. (Sanderson Abel, 2018, pp. 1-9)

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي IUM
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota

دراسة (النقيرة ، نور الدين)2019

تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك العملاء لأبعاد الشمول المالى، ودورها فى تعزيز مستوى الثقة فيما تقدمه البنوك من خدمات مصرفية، بالتطبيق على عينة إعتراضية قوامها 1200مفردة ، وتوصل البحث إلى أن هناك اختلاف فى مستوى إدراك العملاء لكل من أبعاد الشمول المالى ومستوى الثقة، كما تبين وجود علاقة معنوية بين أبعاد الشمول المالى ومستوى ثقة العملاء فى الخدمات المصرفية. (الدين، 2019، الصفحات 429-502)

دراسة ايمن واخرون(2019)

هدفت هذا الدراسة قياس تطور مؤشرات التنمية ا›قتصادية فى الصين، ودراسة تأثير تطور الشمول المالى علي النمو الإقتصادى فى الصين، تقوم الدراسة على فرضية رئيسية وهي أنه يوجد تأثير لتطبيق الشمول المالي على النمو الإقتصادى فى الصين، واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة من خلال البنك الدولى ومواقع البيانات الخاصة بالصين بالإضافة إلى التقارير والدراسات المنشورة المرتبطة بموضوع الدراسة، كما اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية لتحقيق أهدافها وهذة الأساليب منها الإنحدار الخطى البسيط، والإنحدار الخطى المتعدد، الإنحدار التدريجى المتعدد الصاعد، معدل النمو السنوي، أهما النتائج التى توصل إليها البحث بالنسبة لمؤشرات التنمية الإقتصادية فى الصين اتضح عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى، الدخل القومى، تكوين راس المال، إجمالى الإنفاق الوطنى، جمالي الإحتياطى، الإستثمار الأجنبى المباشر، سعر الفائدة على الودائع ، سعر فائدة الإقراض ، سعر الفائدة الحقيقى ، القوى العاملة،، واردات السلع والخدمات ، وصادرات السلع والخدمات، صافى التجارة فى السلع فى الصين خلال الفترة من 2014-1990م . (يوسف، 2018، الصفحات 889-908)

دراسة (عبد الرزاق واخرون)2020

هدفت الدراسة إلى بيان أثر مؤشرات الإشتمال المالي على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد إستخدم الباحثان المنهج التطبيقي من خلال الإعتماد على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي الأردني والبنك الدولي، والبنوك التجارية الأردنية والخاصة بمؤشرات الإشتمال المالي، وبإستخدام تحليل الإنحدار البسيط للربط بين المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الاشتمال المالي والعائد على الموجودات في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي . ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، هو أن هنالك أثر ذو دلالة إحصائية وعلاقة طردية وبدرجات مختلفة بين مؤشرات الإشتمال المالي المختارة في هذه الدراسة، والمتمثلة في (المدفوعات، والخدمات الماليةالرقمية، وتمويل الشركات، والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والمدفوعات والتحويلات والحوالات، والوصول المالي، وحماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية،) والعائد للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها يوصي القائمون على الدراسة بضرورة قيام المؤسسات المالية الأردنية بصياغة استراتيجيات مستقبلية (واخرون, عبد الرزاق الشحادة ،;، 2020، الصفحات 17-1)

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان سالفة الذكر في أنها ركزت علي تحليل العلاقة بين الافصاح المحاسبي لمؤشرات الشمول المالي كمتغير مستقل من جانب وتغزيز ابعاد التنمية المستدامة من جانب اخر كمتغير تابع مع الاخذ في الاعتبار مؤشرات الاداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

دراسة (دعاء محمد)2024م

تناولت الدراسة دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في تحسين الاداء المالي للبنوك كدراسة نظرية بالتطبيق علي مصر.حيث يعتبر الشمول المالي من الاتجاهات الحديثة التي نالت الاهثمام نظراً للاهمية الاقتصادية التيتهود من وراء سياسات الشمول المالي او الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال التحول المالي لدعم قاعدة الودائع وتحسين مرونة التمويل من منطلق قاعدة عريضة لمنافذ الخدمات المصرفية الشاملة.

هدفت الدراسة بشكل رئيس الي البحث في دور الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي في الاداء المالي للبنوك. هذا بالاضافة الي اهداف فرعية تتمثل في دراسة دور الافصاح عنمؤشر العمق في الاداء المالي للبنوك. وكذلك دراسة دور الافصاح عن الاتاحة المالية في الاداء المالي للبنوك. وعلاوة علي الهدف الفرعي الذي يتمثل في دراسة الاستخدام المالي من منظور الاداء المالي للبنوك لخدمة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

توصلت الدراسة الي عدد من النتائج ترتبط بالتأكيد علي دور الشمول المالي في تقديم خدمات ومنتجات مالية وغير مالية الي كافة افراد المجتمع . كذلك ان الشمول المالي يعمل علي اتاحة الخدمات المصرفية ومن ثم المساعدة في تجسين انكتنية كسب

المزيد من الدخل وبالتالي تخفيض معدلات الفقر. ومن جانب اخر فقد اصبح هناك اهتماماً متزايداً من المؤسسات المالية والبنوك بصفة خاصة بالافصاح عن مؤشرات الشمول المالي تطبيقاً للشفافية والمصداقية.

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثان في انها ركزت علي ابراز العلاقة من منظور إحصائي بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي وابعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بمؤسسات القطاع المصرفي.

الإطار النظري للإفصاح المحاسبي

أن منفعة فاعلية التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها لا تحقق إلا إذا كانت هذه التقارير والقوائم المالية المنشورة وملحقاتها على درجة عالية من الإفصاح والشفافية حتى تحقق الهدف منها ، أن أهمية الإفصاح المحاسبي لا تنحصر في وجوده في التقارير والقوائم بل بنوعية المعلومات والبيانات المفصح عنها ودرجة المصداقية فيها ، لأنه قد يمكن الإفصاح معلومات وبيانات بصورة أكثر من الدرجة المطلوبة ، وبالتالي يؤدى ذلك إلى درجة من الغموض والتضليل في التقارير والقوائم المالية .

مفهوم الإفصاح المحاسبي:

الإفصاح لغة هو البيان أى أفصح الصبح أى بان وظهر ، و ذلك يدل على أن الإفصاح عند العرب هو الظهور والبيان والوضرح .

الإفصاح فى المحاسبة (الإفصاح المحاسبى) نجد فى المعيار البريطانى SSAP 2 الإفصاح عن السياسات المحاسبية(Disclosure Of Accounting Polictes) الصادر فى نوفمبر 19971م كانت التوصية بالإفصاح عن الأسس المحاسبية المستخدمة فى الترحيل الى المبلغ المنسوب للبنود الهامة معتمداً على تقديرات القيمة او تتقديرات الوقائع المستقبلية (حماد، 2003، صفحة 62) عرفت الجمعية المحاسبين بولاية نيويورك

NYSSCPA الإفصاح بأنه عملية إظهار وكشف المعلومات المحاسبية حتى يمكن فهم محتوى القوائم المالية وفى مجال البورصات فإن الإفصاح يعنى نشر البيانات والمعلومات المتعلقة بالشركات وإتاحتها لكل المتعاملين فى وقت واحد (صبيحى، 2002م، صفحة 9)

أنواع الإفصاح المحاسبي

هنالك العديد من أنواع الإفصاح بتعدد الكتاب والباحثين ، وأن كان هذا التعدد لا يظهر أى تعارض فى الإفصاح المحاسبى ، من الصعوبات التى تواجه المراجع الخارجى عند تحديد مستوى الافصاح المحاسبي ، المطلوب تعدد المصطلحات التى تستخدم فى هذا المجال لوصف مستويات الافصاح المحاسبي من بين هذه المصطلحات الافصاح الكامل والافصاح الكافى والافصاح العادل أورد أحد الكتاب أنواع الإفصاح بقوله (تناول الأدب المحاسبى ثلاثة أنواع للإفصاح هى :- (صبيحى، 2002م، صفحة 14)

الإفصاح الكامل : وهو يعنى إظهار كل شئ وكافة التفاصيل سواء كانت هامة او غير هامة .

الإفصاح العادل: بمعنى العرض العادل للبيانات لكى تكون واضحة ومفهومة .

الإفصاح الكافي : بمعنى توفير حد أدنى من المعلومات فى ضوء المعايير المهنية وظروف المنشأة والأهمية النسبية بما يجعل القوائم المالية مكتملة ومستوفاه وكافية لان تكون غير مضللة

3.3 طرق الإفصاح

يأخذ الإفصاح عدة أشكال أقواها إدخال المعلومة فى القوائم المالية كما يعد التبويب داخل القوائم المالية أحد الأشكال العامة للإفصاح ، ويتم تقديم كم كبير من المعلومات مرتبطة بالقوائم المالية ، ولكنها خارج القائمة ، وهذه المعلومات تصنف كملاحظات للقوائم الماليةوتشتمل معلومات رقمية ونصوص تمد مستخدمى القوائم المالية بالامور التى ظهرت ملخصة فى القوائم أو استبعدت منها كلياً (حماد،

دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، 2005، صفحة 56)يوجد العديد من الوسائل المستخدمة فى الإفصاح المحاسبى ، نجد أن إستخدام الوسيلة يحكمة طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية وهي على النحو الأتى :

- الملاحظات والإيضاحات
- القوائم الإضافية والجداول الملحقة
- القوائم الإضافية والجداول الملحقة
- القوائم المالية المنشورة ذلك بشكلها الوارد في قانون الشركات والمعايير المحاسبية الدولية وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية .
- المعلومات والإيضاحات بين الإقواس
- تقرير مجلس الإدارة
- تقرير المراجع الخارجى.

4. الإطار النظري للشمول المالي

1.4 مفهوم وتعريف الشمول المالي

لبيان مفهوم وتعريف الشمول المالي من المنظور المهني يمكن استعراض جانب من الادبيات التي تبين ذلك. (يمكن إرجاع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر عندما قامت الحركة التعاونية عام 1904 ضد الوكالات غير المؤسسية في صورة مقرضي المال الذين كانوا يتقاضون فوائد باهظة من الفلاحين الفقراء والناس المستبعدة من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية كانت خسارة الأموال والممتلكات للأموال المحلية المقرضين. لإخراج نظام مالي شامل ، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية)،. إكتسب مفهوم الشمول المالي زخماً في محاولة للتركيز على المناطق الريفية ، قام بنك الإحتياطي الهندي بتحرير معايير ترخيص الفروع في عام 1965 و في وقت لاحق تم تأميم 14 بنكًا تجاريًا رئيسيًا في البلاد

في عام 1969 وبنك رائد تم تقديم المخططات ، وقد ساعد هذا إلى حد ما في فتح عدد من الفروع في كل مكان البلد الذي يحاول تقليل الإقصاء الجغرافي الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية خدمات ، على الرغم من هذه التدابير ، لا يزال عدد كبير من السكان خارج النطاق الرسمي النظام المالي ومشكلة الوصول والاستخدام لا تزال موجودة بين جزء كبير من السكان التي تحتاج إلى عناية خاصة. لقد أثبتت الدراسات أن عدم الإدماج أو بالأحرى يتسبب الاستبعاد من النظام المالي الرسمي في خسارة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي (Singh & Roy, 2015, p. 13) ، يتبين للباحثين أن مفهوم الشمول المالي يرتبط بخدمات المؤسسات المصرفية التي ينبغي أن تكون متاحة لمنشات الأعمال والعملاء من غير أعباء ترتبط بالجهد وتحمل لتكاليف وإلتزامات مالية كبيرة و يمكن تعريف الشمول المالي من منظور الممارسة المهنية من خلال إستعراض التعريفات التالية:

- هو تقديم الخدمات المالية للعملاء التجاريين والأفراد مستثناة من النظام بتكلفة ميسورة ومتاحة لهم بسهولة، الأمور المالية يتم تسليم الخدمات بشكل أساسي من قبل البنوك إلى جانب المؤسسات المالية الأخرى مكتب البريد ، شركات التأمين والوسطاء وصناديق الإستثمار وغيرها المعروفة مجتمعة باسم القطاع المالي (Singh & Roy, 2015, p. 15)
- العمل علي تمكين فئات المجتمع من إستخدام تلك الخدمات (جانب الطلب.(تقديم الخدمات المالية بجودة مناسبة وبأسعار معقولة ، ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية (المصري، صفحة 1) . يجب أن تفهم على أنها عملية من وجود مجموعة متنوعة من الخدمات المالية الرسمية، بسعر عادل ، في المكان المناسب ، بالشكل والوقت المطلوبين ، وبدون ذلك عدم المساواة لجميع عوامل الاقتصاد ، وخاصة بالنسبة للفئات المعرضة للخطر ، مثل القطاعات غير المحمية والأسر ذات الدخل المنخفض. (Abanto, 2020, p. 92).

- يشير الشمول المالي على نطاق واسع إلى درجة وصول الأسر والشركات ، على وجه الخصوص الأسر الفقيرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (SMEs) ، إلى الخدمات المالية. ومع ذلك هناك اختلافات مهمة في إستخدام المصطلح والفروق الدقيقة. تعريف البنك الدولي الشمول المالي هو «نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية (Yoshino & Morgan, 2016, p. 3) .
- عرفه البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014م تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي علي أنه نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية (Yoshino & Morgan, 2016, p. 6)
- الشمول المالي يتجاوز عدد الحسابات المفتوحة في المؤسسات المالية ، يعني الإدماج المالي الوصول إلى مجموعة كاملة من جودة الخدمات المالية ، وضمان العملاء إمتلاك القدرة المالية والتأكد من ذلك يتم تقديم خدمات متنوعة وتنافسية من أجل تحقيق الشمول المالي ، يجب أن تكون الأدوات والتقنيات الجديدة سهلة المنال و مفيد للعملاء وربطهم بـ مجموعة أوسع من الخدمات (Microscope, 2018, p. 7)

يرى الباحثان أن تطورت تعريفات وقياسات الشمول المالي من تصنيف الأفراد والشركات وفقًا لتقسيم ثنائي التفرع سواء أكان متضمنًا أم لا ، للعرض الشمول المالي متعدد الأبعاد ، بهدف تحديد مفهوم أكثر اكتمالًا لـ الشمول المالي ، وافقت مجموعة عمل بيانات الشمول المالي التابعة للتحالف من أجل الشمول المالي على ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي توفر الأساس لجمع البيانات هي: الوصول والإستخدام والجودة (AFDB, 2013, p. 32) . وتعريف وقياس الإستخدام والجودة بالإضافة إلى الوصول البسيط سيكون مفيد جدا للأغراض التحليلية ، هذه الأبعاد الثلاثة للشمول المالي ، التي يمكن تصنيف المؤشرات إليها دون تقييد ، هم ببساطة يقدمون إطار عمل لتوجيه صانعي السياسات في تطوير إستراتيجية قياس قوية بما فيه الكفاية تعكس الطبيعة متعددة الأبعاد للشمول المالي ، في هذا الإطار عند تحديد أولويات القياس هناك

عدد من البلدان الآن جمع المعلومات بالتسلسل ، وتقييم الوصول أولًا ، والإستخدام ثانيًا ، وفحص الجودة الثالث. هذا غالبًا لأنه في معظم البلدان تكون البيانات المتعلقة بمستوى تقديم الخدمة أكثر الحصول عليها بسهولة من بيانات الإ ستخدام والجودة ، العديد من البلدان الآن في المستوى من جمع معظم بيانات الوصول وبعض بيانات الإستخدام.. (AFDB, 2013, p. 33)

يرى الباحثان أن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المالية للعملاء و جميع الأفراد في المجتمع بتكلفة ميسورة ومتاحة لهم بسهولة، الأمور المالية يتم تسليم الخدمات بشكل أساسي من قبل البنوك و المؤسسات المالية الأخري ، إعتماد علي الأبعاد الثلاثة .

2.4 أهمية ومنافع الشمول المال :- يمكن للباحثان ايضاح أهمية ومنافع الشمول المالي علي النحو التالي :

1.2.4 المنافع الإئتمانية :- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي لاسيما من إستخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة ، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد الى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالباً إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إيلاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية. (الدولي، 2017، صفحة 12).

2.2.4 تحقيق الأستقرار المالي والنمو الإقتصادي :- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي (مثال: إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الإقتصادي.
من شأن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن يساعد على زيادة النمو الإقتصادي السنوي في بعض بلدان وذلك من خلال تقديم الأدلة على المكاسب المتحققة من الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد.

وتشير البيانات على المستوى الإقتصادي الكلي في مختلف البلدان إلى أن سد فجوة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية يمكن أن يتسبب في زيادة النمو بمتوسط قدره 0.3نقطة مئوية سنويا ، وتشير تقديرات المكاسب المحتملة في توظيف العمالة وإنتاجية القوى العاملة على أساس البيانات المستمدة على مستوى الشركات والمقترنة بحسابات محاسبة النمو إلى إحتمال تحقيق مكاسب زيادة نمو إجمالي الناتج المحلي .

3.2.4 النمو الإجتماعي :- يؤثر الشمول المالي على الجانب الإجتماعي من حيث الإهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء إهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى ا لمعيشة .توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف (مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول . (المصري، صفحة 2). هناك العديد من الحجج المؤيدة لزيادة الشمول المالي الأسر الفقيرة هي في كثير من الأحيان شديدة القيود النقدية ، الجزء الأكبر من المعاملات يمكن أن ينطوي على حمل مبالغ نقدية كبيرة ، ربما لمسافات طويلة ، مما يثير قضايا سلامة ، وجدت العديد من الدراسات أن العائد الهامشي لرأس المال في الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون كبيرًا عند رأس المال نادرة ، مما يشير إلى أنها يمكن أن تجني عوائد كبيرة من زيادة الوصول المالي ، هذا مهم بشكل خاص في آسيا بسبب الحجم الكبير مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي العمالة والناتج. يمكن أن تساهم زيادة الشمول المالي أيضًا في الحد من عدم المساواة في الدخل من خلال زيادة دخل أفقر خُمس دخل (Beck، Demirgüç-Kunt، Levine 2007). قد يكون كذلك المساهمة في الاستقرار المالي من خلال زيادة تنوع ، وبالتالي تقليل مخاطر ، الأصول المصرفية وعن طريق زيادة قاعدة التمويل المستقرة للودائع المصرفية يمكن أن يدعم الوصول

المالي الأكبر أيضًا تحولات الحكومات نحو برامج التحويلات النقدية بدلًا من الدعم المسرف ، والشفافية الأكبر المرتبطة بها مع تحويل الأموال الإلكتروني يمكن أن يساعد في الحد من الفساد. (Yoshino & Morgan, 2016, p. 7)

يتبين للباحثان مماسبق ان الافصاح المحاسبي عن الشمول المالي يعد من التوجهات الحديثة للمؤسسات المالية والمصرفية لابراز سياساتها وممارساتها في تعدد منافذ التمويل والخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي لأصحاب لمصلحة. كما ان هذا التوجه برز بصورة جلية لإدراك البنوك ان الافصاح المحاسبي للشمول المالي يعتبر جانباً مهماً من جوانب المسؤولية الاجتماعية.

3.4. مؤشرات قياس مستويات الشمول المالي

إن قياس الشمول المالي وخاصة إستخدام الخدمات المالية والتسهيلات الإئتمانية من خلال حساب مصرفي من جانب الطلب ، فإنه يتطلب إجواء مسح على إستخدام الناس للخدمات المالية جنبا إلى جنب مع مختلف العوامل الإجتماعية والإقتصادية مثل الإحتلال ، والدخل ، ومحو الأمية ، وأنماط حيازة الأراضي ، والمديونية الريفية ، ورأى الناس حول الخدمات المصرفية (Singh & Roy, 2015, p. 15) فإن قياس إستخدام الخدمات المالية هو اقتراح أكثر وضوحًا ، هناك خط رفيع من التمييز بين الوصول والاستخدام يجعلها جيدة جدًا أشر للمتابعة من خلال طرح أسئلة نفسية توضح مفهوم «الوصول» المتميز من «الاستخدام» ، لذلك يجب أن يكون التركيز على قياس الأخير وأكثر تقليدية .. وبالتالي قياس الشمول المالي يأخذ البعد من ثلاث زوايا ، أي المشاركة المالية والقدرة المالية والمالية الرفاهية المشاركة المالية هي إستخدام المنتجات والخدمات المالية بينما عدم القدرة على المشاركة يقاس من حيث قدرة الأفراد على المشاركة في القطاع المالي السائد و المسمى القدرة المالية. تحسين إستخدام الخدمات المالية بشكل فعال يتم قياس جودة الحياة المالية من حيث تحسين نمط الحياة والشعور ثقة أثناء التعامل مع المتطلبات النقدية اليومية ويتم تصنيفها على أنها مالية أيضًا يجري (Singh & Roy, 2015, p. 16) مما تقدم يرى الباحثان أن

المقاييس تتمثل في الأتي :-

1.3.4 الوصول للخدمات المالية:- ان وجود حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع، لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات .

2.3.4 حماية المستهلك المالي وبناء القدرات المالية: وتتمثل القيود الرئيسية التي تحول دون حماية المستهلك في عدم وجود لوائح لحماية المستهلك في المؤسسات المالية غير المصرفية، ونقص الاجتهاد من جانب المؤسسات المالية في شرح منتجاتها وشروط العقد للعملاء،ومحو الأمية المالية المنخفضة من جانب العملاء إن تنفيذ مبدأ الافصاح والشفافية هو أساس لحماية المستهلك بما يضمن حدًا أدنى من التثقيف المالي، ويوسع قاعدة العملاء من خلال إدخال عملاء جدد بالإضافة إلى أن توافر بيانات واضحة للعملاء عن الخدمات والمنتجات المقدمة لهم بما يمكنهم من اتخاذ القرار الصحيح بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم. (واخرون، 2020، صفحة 8)

3.3.4 المدفوعات والخدمات المالية الرقمية : يشير بعد الوصول إلى الخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، تطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، مثل الفروع وأجهزة الصراف الآلي .

4.3.4 المدفوعات والتحويلات والحوالات : إن التحويلات المالية عبر القنوات الرسمية، التي هي على الأقل جزئية إلكترونية، هي بالفعل شكل شائع نسبياً لإرسال الأموال، على الرغم من أن أساليب التحويل النقدي غير الرسمية لا تزال تتمتع باستخدام واسع النطاق أيضاً، بشكل عام بلغت نسبة البالغين الذين أرسلوا

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
www.ium.edu.so
http://ium.usa.online
ium.usa.online@gmail.com
+ 90 5528004880
المركز الرئيسي
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
IUM

أو تلقوا مدفوعات من خلال القنوات الرقمية يتضمن هذا المؤشر استلام المرتب أو التحويلات الحكومية مباشرة إلى الحساب، وأي مدفوعات أو تحويلات تم استلامها أو إرسالها عبر الآنترنت أو الهاتف المحمول ، ومدفوعات بطاقة الخصم والائتمان

5.3.4 تمويل الشركات والمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم :

تتمثل القيود الرئيسية التي تعترض الاشتمال المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تجنب الضرائب من الشركات الصغيرة والمتوسطة، والقدرة المحدودة على تحليل التدفقات النقدية من جانب البنوك، وعدم وجود قانون إعسار أو تسجيل الأصول المنقولة، ونظرا لأن الشركات الصغيرة والمتوسطة (وخاصة المؤسسات الصغيرة) لا تقوم عادةً بالإبلاغ الرسمي عن كل دخلها في بياناتها المالية، تواجه البنوك خياراً صعباً إما بتجاهل الدخل غير الرسمي، مما يؤدي إلى إنخفاض مبالغ القروض أو رفض الطلب، أو تحليل كلاهما الرسمي غير الرسمي (إذا كانت البيانات حول هذا الأخير متوفرة) ، والتي تستغرق وقتًا طويلًا وإجراءات معقدة (واخرون، 2020، صفحة 10)

4.4 مزايا الشمول المالي :-

يرى الباحثان أن التقييم النقدي لمفهوم الشمول المالي يتصور أهمية وجود نظام مالي شامل للتنمية الإجتماعية والإقتصادية للبلد. أكثر من الجوانب التعريفية للإستثناءات المالية تحوم حول نقص الوصول سواء طوعا أو قسريًا من قبل أقسام معينة من المستهلكين لتناسب التكلفة المنخفضة والآمنة والعادلة المالية المنتجات التي قد تكون بمثابة محفز لنموها الإقتصادي من خلال توفير الإستقرار المالي لمن السكان المستبعدين من النظام المالي الرسمي ، يمكن أن يحدث الإستبعاد لـ العديد من الأسباب مثل المنتج غير المناسب وغير الميسور التكلفة ، جهل العميل ، الإفتقار إلى المعرفة المالية ، وإرتفاع تكلفة المعاملات ، وإنخفاض التواصل مع البنوك وما إلى ذلك الشمول المالي هذه العقبات يجب إزالتها من خلال مبادرة سياسية فعالة

بعد مرور قياس شامل للاشتمال المالي من جانب العرض والطلب. (Singh & Roy, 2015, p. 16) قد تكون الآثار الإيجابية للوصول إلى الخدمات المالية محدودة إذا كانت الأسر الفقيرة تقتصر على المؤسسات المتخصصة والمنتجات المالية ، مثل مؤسسات التمويل الأصغر ، التي لها خصائص فريدة جوانب مثل مسؤولية المجموعة وجداول الدفع الصارمة ولكن ليس بالضرورة توفر نقطة انطلاق لمزيد من الوصول المالي التقليدي. (Yoshino & Morgan, 2016, p. 6). يتجاوز الشمول المالي الوصول المحسن إلى الائتمان لتشمل تحسين الوصول إلى المدخرات ومنتجات التخفيف من المخاطر ، وتعمل بشكل جيد البنية التحتية المالية التي تسمح للأفراد والشركات بالمشاركة بنشاط أكبر في الاقتصاد ، مع حماية حقوق المستخدمين. (AFDB, 2013, p. 25) التوسع في الشمول المالي بشكل متزايد تعتمد على البنية التحتية الرقمية و SSA و MENA تتخلف عن المناطق الأخرى في البنية التحتية (Microscope, 2018, p. 11)

5.4 ابعاد(مكونات) الشمول المالي

تحقق الشمول المالي بالمؤسسات المصرفية يتطلب توفر حزمة من المكونات حسب موجهات المؤسسات الدولية ومنها علي سبيل المثال البنك الدولي. النقاط التالية تبين جانبا من تلك المكونات حسب منهجية البنك الدولي بالعام 2018م:

ابعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي :نذكر فيما يلي أهم مكونات الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي: (رجب، 2018، صفحة 6)

1.5.4 استخدام الحسابات المصرفية : نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى ، ,الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية) ، و عدد المعاملات (الإيداع والسحب) ، طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية (مثل أجهزة الصراف الآلي، فروع البنك).

2.5.4 الادخار : النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار باستخدام المؤسسات المالية الرسمية ،(مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها) ،و النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، و النسبة

المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال، في المنزل) خلال 12شهر الماضية.

3.5.4 لاقتراض : النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية ، و النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسميةن (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

4.5.4 المدفوعات : النسبة المئوية للبالغين الذين أستخدموا حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية ، و النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى ، و النسبة المئوية للبالغين الذين إستخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12شهر الماضية.

5.5.4 الخامس :التأمين : النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم ،, النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم محاصيلهم ومواشيهم ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف)

6.4 معوقات

يمكن تصنيف العوائق التي تحول دون الشمول المالي على أنها إما جانب العرض أو جانب الطلب ، تعكس حواجز جانب العرض قيودًا على قدرة أو رغبة القطاع المالي في القيام بذلك تقديم الخدمات المالية للأسر الفقيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة ، يمكن تقسيم هذه إلى مزيد الى عدة فئات وعي على النحو التالي:

1.6.4 العوامل التي يحركها السوق :. تشمل العوامل التي يحركها السوق جوانب مثل تكاليف الصيانة المرتفعة نسبيًا المرتبطة بها الودائع الصغيرة أو القروض ، والتكاليف المرتفعة المرتبطة بتقديم الخدمات المالية في المدن الصغيرة في المناطق الريفية ، ونقص البيانات الائتمانية أو الضمانات الصالحة للإستخدام ، ونقص نقاط الوصول الملائمة ، إلى مكن أن يؤدي توفير الخدمات المالية في المناطق الريفية إلى مشاكل ، فإن عدم وجود بيانات الائتمان و تؤدي السجلات المالية الموثوقة إلى تفاقم مشكلة عدم تناسق المعلومات الذي

يثني البنوك من إقراض الأسر الفقيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

2.6.4 العوامل التنظيمية : تشمل كفاية رأس المال والقواعد الرقابية التي قد تحد من جاذبية الودائع الصغيرة أو القروض أو غيرها من المنتجات المالية للمؤسسات المالية. صارم المتطلبات المتعلقة بفتح الفروع أو أجهزة الصراف الآلي قد تحد أيضًا من جاذبية القيام بذلك في المناطق النائية. تحديد الهوية ومتطلبات التوثيق الأخرى مهمة فيما يتعلق بمتطلبات «اعرف عميلك» ومراقبة عمليات غسيل الأموال المحتملة وأنشطة تمويل الإرهاب ، ولكن يمكن أن تسبب مشاكل للأسر الفقيرة في البلدان التي لا تحتوي على أنظمة تعريف فردية عالمية. المتطلبات التنظيمية ، مثل القيود المفروضة على الملكية الأجنبية ومتطلبات التفتيش ، يمكن أيضا تقييد دخول مؤسسات التمويل الأصغر. يجب معايرة المتطلبات التنظيمية لتتناسب مع النظام المخاطر المالية التي تشكلها المؤسسات المالية المختلفة والمقايضة بين الإستقرار المالي زيادة الشمول المالي.

3.6.4 الحواجز المتعلقة بالبنية التحتية : وهى عدم الوصول إلى مدفوعات آمنة وموثوقة و أنظمة التسوية ، وتوافر إتصالات الهاتف الثابت أو المحمول ، و توفر وسيلة نقل مريحة لفروع البنوك أو أجهزة الصراف الآلي ، لقد حددت العديد من الدراسات عدم وجود ملاءمة النقل باعتباره عائقًا مهمًا أمام الوصول المالي ، تشمل عوامل جانب الطلب نقص الأموال ونقص المعرفة بالمنتجات المالية (أي ، محو الأمية المالية) ، وانعدام الثقة. يمكن أن يكون إنعدام الثقة مشكلة كبيرة عندما تفعل الدول ذلك ليس لديه إشراف أو تنظيم جيد الأداء للمؤسسات المالية أو برامج حماية المستهلك التي تتطلب الإفصاح الكافي ، وتنظيم إجراءات التحصيل ، و أنظمة تسوية المنازعات (Yoshino & Morgan, 2016, p. 10)

4.6.4 ملاءمة سوق الخدمة : وهي المشكلة شائعة تتمثل في الخدمات المالية قد لا تلبي الاحتياجات شرائح كبيرة من المستهلكين التركيبة السكانية. يمكن أن يكون هذا بسبب تصميم الخدمات أو الطريقة يتم بيعها ، على سبيل المثال أينما وجدت متطلبات مثل الحد الأدنى من الأرصدة ، درجات الائتمان أو عتبات أخرى لا يمكن أن يقابله عدد كبير من الناس. غالبًا ما يصبح التسعير عائقًا أمام الاستخدام عندما لا تستوعب شروط التسعير إمكانيات

المستخدمين المحتملين أيضًا لأن الأسعار مرتفعة جدًا أو لأن الأسعار يتم تحديدها وفرضها بطريقة ما هذا غير مرن للغاية بحيث لا يمكن تحمله معهم. لا يختلف الوضع بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والشركات الصغيرة. إنهم بحاجة المنتجات والخدمات المناسبة بالنسبة لهم ولكن احتياجاتهم المالية غالبًا تتميز بأنها عالية التعقيد ومنخفضة في نطاق. لقد أصبحوا المعتدلين من الخدمات المصرفية الرقمية: حلول الشركات هي معقدة للغاية وعلى نطاق واسع جدًا بالنسبة لهم لكن البيع بالتجزئة بسيط للغاية. صغير نتيجة لذلك يتعين على الشركات في كثير من الأحيان اللجوء إليها باستخدام منتجات البيع بالتجزئة ، على الرغم من تنوعها يحتاج إلى طلب خدمة أكثر تخصيصًا. البنوك غالبا ما تحجم عن خدمة هذا شريحة ، ضغوط تنظيمية غائبة أو كما جزء من الطموحات الخيرية.

5.6.4 القدرة على تحمل التكاليف: للحصول على الخدمات المالية متوفرة على نطاق واسع ، يجب أن تكون الأسعار في متناول الجميع وبالتالي يجب أن تكون التكلفة على مقدمي الخدمة منخفضة بما فيه الكفاية بحيث يمكن أن تكون الخدمات عرضت بربح على الرغم من محدودية الإيرادات. إذا كان مقدمو الخدمات غير قادرين على توليد الأرباح ، ليس لديهم القدرة أو حافز لتوسيع نطاق الخدمات. للأسف ، تقديم الخدمات المالية لالشركات الصغيرة وذوي الدخل المنخفض تميل الأسر إلى أن تكون أعلى تكلفة أثناء غالبًا ما تقدم أيضًا تدفقات إيرادات منخفضة إلى المزود، يمكن أن تساعد التكنولوجيا مقدمي الخدمات على خفض على طول سلسلة القيمة بأكملها ، بدءًا من التوزيع على خدمة العملاء وعمليات المكتب الخلفي وبالتالي يلعب دورًا رئيسيًا دور في جعل الخدمات المالية أكثر على نطاق واسع. من الأمثلة على ذلك التوزيع الرقمي عن طريق الهواتف المحمولة ، أرخص مصادر العملاء وخدمتها عن طريق بإستخدام برامج الروبوت وخدمات المراسلة والتواصل الاجتماعي الشبكات. أفضل منع الإحتيال والإئتمان التقييم باستخدام التعلم الآلي ، و إنخفاض تكاليف المكتب الخلفي عن طريق الأتمتة العمليات اليدوية سابقا (Anju, Ken, & Kai, 2018, p. 12) ، على جانب الطلب ، قد «يستبعد الناس أنفسهم» من الخدمات المالية لأنهم لديك دخل منخفض أو غير منتظم ، مشاكل في الوصول المادي إلى الفروع أو أجهزة الصراف الآلي ، المعتقدات الدينية أو الثقافية التي تعني أن المنتجات السائدة ليست مناسبة معهم ، أو عدم القدرة على فهم

معلومات التسويق أو المنتج ، بسبب إنخفاض القدرة المالية أو مستويات التعليم العام ، حواجز اللغة أو نقص شفافية المعلومات. (Lewis & Lindley, 2015, p. 5) بهذه الطريقة ، يمكن أن تكون محددات الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها ينظر إليها في إطار العرض والطلب للخدمات المالية ، والعوامل الرئيسية هي أسعار الخدمات المالية ودخل المستهلك ومع ذلك ، هناك عوامل أخرى غير سعرية من جانب العرض ، مثل نقاط التوزيع وإدارة المخاطر ، والبيئة المؤسسية ، مهمة أيضًا في تحديد الوصول إلى و إستخدام الخدمات المالية (Abanto, 2020, p. 93)

7.4 تعزيز الشمول المالي

يمكن تنفيذ إستراتيجيات الشمول المالي على المستوى الوطني ، وكذلك على المستوى المركزي البنوك والهيئات الرقابية المالية والمؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية (المنظمات غير الحكومية). كان لكل من المملكة المتحدة وألمانيا تدخلات سياسية واسعة النطاق لتعزيز الشمول المالي ، وإن كان بدرجات متفاوتة من النجاح ، تشمل إستراتيجيات تعزيز الشمول المالي في مجالات واسعة منها :

- ✓ تعزيز المؤسسات المالية الموجهة نحو الإدماج وزيادة التمويل المدعوم .
- ✓ تطوير الابتكارات المنتجات والخدمات و تطوير تقنيات التوصيل المبتكرة .
- ✓ تطوير أنظمة مبتكرة لتعزيز الوصول إلى الائتمان .
- ✓ زيادة المُعرَّفة على إمتلاك حساب مصرفي أو حساب المال على الهاتف المحمول. (Anju, Ken, & Kai, 2018, p. 11).
- ✓ من الضروري البدء بالتحليل والفهم الكاملين البيانات الموجودة. قام عدد من المؤسسات ، الممولة من المانحين بشكل أساسي ، بإستثمار مبالغ كبيرة الموارد في قياس الوصول المالي والإستخدام ، مع أن التركيز بشكل خاص على جانب العرض و فصل بيانات الشمول المالي في معلومات جانب العرض والطلب. (Group, 2013, p. 32)

8.4 اثر الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي

إن الشمول المالي هو واحد من أهم مؤشرات الأداء الإجتماعي والبئيئ والإقتصادي لإظهار إلتزام المؤسسات المالية بالإستدامة وبالتالي يمكن النظر إليه كجزء من الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية و البيئية حيث يعتبر نوع جديد من الإفصاح غير المالي والذي له تأثير مباشر عن أداء هذة المؤسسات وبالتالي يحتاج أصحاب المصالح فيها الحصول علي معلومات ذات شفافية عن الأستدامة والأداء الاجتماعي وما يتضمنه من الشمول المالي وادارة المخاطرالشاملة وكيفية ربطه بالأداء المالي (الدايم، 2019، صفحة 11).

ويمكن عرض أثر الإفصاح عن الشمول المالي على مصداقية التقارير المالية كما يلي: (هاشم، 2022، صفحة 146)

1. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في تحفيز سعي البنوك على تطبيق الشمول المالي للحصول على المزايا التي يقدمه بدوره.

2. يساهم الإفصاح عن الشمول المالي في نشر ثقافة الشمول المالي توعية العملاء ودورة في تحقيق التنمية بالمجتمع.

3. يساعد في زيادة جودة المعلومات وتقليل من عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين وجذب المزيد من الاستثمارات وهو ما ينعكس على جودة الأرباح.

4. يساعد الإفصاح عن الشمول المالي على توجيه استغلال الموارد التي يقدمها البنك بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.

5. الإطار النظري التنمية المستدامة

1.5 مفهوم التنمية المستدامة

يعود أصل مصطلح الإستدامة Sustainableإلى علم الايكولوجي Ecology حيث إستخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر مع بعضها بعضاً، وفي المفهوم التنموي Yستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد Economy وعلم الايكولوجي Ecology على إعتبار أن العلمى مشتق من من نفس الأصل الإغريقي (الشحاده، 2014، صفحة 389)

تعرف الإستدامة بإنها العملية الديناميكية التي تمكن الأفراد من إدراك الإمكانيات المتاحة ، وتحيسن جودة الظروف المعيشية بالطرق التي تحمي وتعزز بأن واحد نظم مساندة هذة الظروفعلى الكرة الأرضية وتتطلب عملية فهم وتطبيق الإستدامة إدراك للعالم ونظمه الطبيعية وإدراك كيف تؤثر تصرفاتنا على الموارد وعلى الأجيال (علي م.، 2015، صفحة 418)

وعموما يمكن القول إن التنمية المستديمة في معناها العام لا تخرج عن كونها عملية إستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية بحيث لا يتجاوز هذا الإستغلال للموارد معدلات تجددها الطبيعة وبالذات في حالة الموارد غير المتجددة ، وبالتالي تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها أو هيتعبير عن التنمية التي تتصف بالإستقرار وتمتلك عوامل الإستمرار والتواصل وتتسم بالشمول والمدى الأطول والديمومة (الشحاده، 2014، صفحة 389)

يرى الباحثان أن التنمية المستدامة هي الأستخدام للموارد الطبيعية والأستفادة منها في الأوقات الحالية بإضافة إلى المحافظة علي هذة الموارد الطبيعية وعدم الإضرار بها للأجيال القادم في المستقبل تحقيقا لمبدأ المساواة بين الأجيال ، وبدخل في ذلك عدم الأسراف والتبديد لها .

2.5 ابعاد التنمية المستدامة

تشمل التنمية المستدامة ثلاث ابعاد مع إعتبار الوزن النسبي لكل بعد ومراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال (علي م.، 2015، صفحة 419):-

1.2.5 البعد الإقتصادي : ويقصد به توظيف المواراد المالية والمادية والبشرية لتحقيق تنمية إقتصادية وتنافسية وإبداعية .

2.2.5 البعد البيئي : ويقصد به الحفاظ على مصادر الثروة الطبيعية وجمالها ونوعية المياة والهواء والتربة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الإستخدام الكفء لها .

3.2.5 البعد الإجتماعي : ويقصد به العمل بإخلاص مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد لحل المشاكل المتعلقة بالبطالة والتنمية المحلية والإقليمية ، والرعاية الصحية والثروات ،والترابط الإجتماعي ، وتوزيع الخدمات وغيرها ، فالمسؤولية الإجتماعية هي أمر لا يختص بمنظمات الأعمال فقط بل شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة. هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية، عبر الامتناع عن الانخراط في افعال ضارة ، أو ايجابية من خلال القيام بأفعال تحقق أهداف المجتمع بشكل مباشر (والتمييز، 2021)

3.5 متطلبات التنمية المستدامة

إن المتطلبات الأساسية لتحقيق التنمية الأقتصادية المستدامة تتركز في التي : (علي م.، 2015، صفحة 420)

- ✓ التخطيط
- ✓ توفير البيانات والمعلومات اللازمة
- ✓ توفير التكنولوجيا الملاءمة
- ✓ توفير الموارد البشرية المتخصصة
- ✓ الإنتاج بجودة عالية
- ✓ وضع السياسات الإقتصادية الملاءمة
- ✓ توفير الأمن والإستقرار اللازم
- ✓ نشر الوعي التنموي بين المواطنين

4.5 مؤشرات التنمية المستدامة

إن تحقيق الإستدامة أو مدى التقدم الذي حققته الوحدة الإقتصادية بإتجاة الإستدامة يعتمد علي عدة مؤشرات تقيس بها أبعادها البيئية والإقتصادية والإجتماعية ، وتحديد المؤشرات تعتبر المشكل الرئيسية التي يعاني منها الباحثين والإقتصاديين لكل بعد من أبعاد الإستدامة ولا توجد مؤشرات متفق عليها بشكل كامل ، بل تستطيع كل وحدة إقتصادية تحديد المؤشرات التي ترى أنها تتلائم مع طبيعة أعمالها وبناءا على النتائج هذة المؤشرات تضع السياسات والطرق وتتخذ القرارات المناسبة (وادي، 2018، صفحة 587)، وهذا ما يتفق مع رأي الباحثان حيث تختلف هذة المؤشرات بإختلاف طبيعية الإعمال كل وحدة إقتصادية وايضا طبيعة الحاجات الأساسية التي تلبي الحوجة الحقيقية لكل بعد من الأبعاد الثلاثة ، وعلى ذلك يمكن القول أن المؤشرات يجب أن تنفسم علي الأتي :

1.4.5مؤشرات تقيس البعد الإجتماعي :

وهي مؤشرات تتلمس مجالات المسؤولية الإجتماعية للوحدة الإقتصادية والتي تتمثل في مايلي :-

1.1.4.5 المسؤولية الإجتماعية تجاة العاملين بالوحدة الإقتصادية : وهي مؤشرات لقياس ماقدمته الوحدة الإقتصادية للعاملين فيها من خلال معرفة معدل الأجوروالرواتب ، والحوافز النقدية والعينية ، تحقيق الإستقرار الإجتماعي نتيجة لسيطرة مفاهيم العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و إنتشار ثقافة تنظيمية رائدة على قاعدة المسؤولية الإجتماعية. (زمالي، 2016، صفحة 304) ويدخل فيها مايلي:

-منع التمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين و ظروف العمل و منع عمل الأحداث و صغار السن وإصابات العمل

- التقاعد و خطط الضمان الاجتماعي وعمل المرأة و ظروفها الخاصة و المهاجرين و تشغيل غير القانونيين. السلامة والعدالة عمل المعوقين

2.1.4.5 المسؤولية الإجتماعية تجاة المجتمع بالوحدة الإقتصادية : ينبع الدور الاجتماعي

لمؤسسة ما من إيمانها الراسخ بأن ثمة واجب عليها الوفاء به تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وعلى ذلك تكون المسؤولية الاجتماعية هي بمثابة تعبير عن التزام المؤسسة بإصلاح المجتمع، والأخذ بيده نحو التحسين والتنمية والتطوير. فالعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وخدمة المجتمع هي علاقة طردية؛ فكلما أسهمت المؤسسة في خدمة مجتمعها المحيط، وكان إسهامها فيه إيجابيًا ونافعًا، كان معدل التزامها بالمسؤولية الاجتماعية أعلى والعكس، أيضًا صحيح. (علواني، 2020)

3.1.4.5المسؤولية الإجتماعية تجاة العملاء بالوحدة الإقتصادية : إذا عدنا إلى إحدى القواعد الأساسية التي من المفترض أنها تحكم إيقاع أي نشاط تجاري ، سنجد أن العميل/ المستهلك هو أحد أهم أولويات المؤسسة، بيد أن الأمر لا يقتصر على رغبة تسويقية فحسب ، وإنما إرضاء العميل/المستهلك هو أحد مؤشرات الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية. (علواني، 2020) عدم الإنجاز بالمواد الضارة على إختلاف و انواعهاو حماية الأطفال صحيا و ثقافيا وأصدار قوانين حماية المستهلك حماية المستهلك من المواد المزيفة و المزورة ، وسلامة إستخدام المنتج ، وسهولة إستخدام الخدمة وتقديمها .

2.4.5 مؤشرات تقيس البعد الأقتصادي : لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لم تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى ،لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين اقتصادي و اجتماعي و يرى الباحثون أن كلا من البعدين مهم ولا تستطيع أن نركز على واحد و نهمل الآخر بل يجب أن يكونان في توازي مع بعض حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية إضافة إلى تحقيق الربح لباقي الأطراف التي تتأثر بقرارات المؤسسة كتقديم منتجات للمستهلكين بأسعار مناسبة و وظائف بأجور عادلة للعاملين،كل ذلك يجب أن يتم في إطار الأنظمة و اللوائح النافذة. (زمالي، 2016، صفحة 304)

2.4.5 مؤشرات تقيس البعد البيئي : هو واحد من بين المؤشرات التي تنبئنا بأن المؤسسة في الطريق الصحيح، وأنها تؤدي دورها الاجتماعي بشكل جيد هو حمايتها للبيئة، وسعيها الدؤوب إلى رد الضرر عنها، ومحاولاتها الجادة إلى جعل تأثير أنشطتها السلبي في أقل الحدود لن نجد، مثلاً، مؤسسة تلتزم بدورها الاجتماعي تُلّوث الهواء، أو تُصيب البحار

والمحيطات بضرر.. إلخ، بل سنراها، على العكس من ذلك، تعمل على حماية هذه الموارد الطبيعية، والعمل على تنميتها واستدامتها. (علواني، 2020) -منع تلوث المياه و الهواء والتربة و -التخلص من المنتجات بعد استهلاكه او منع الاستخدام التعسفي للموارد و حماية البيئة صيانة الموارد وتنميتها (زمالي، 2016، صفحة 305) ينتج عن قيام المؤسسات الصناعية بالأنشطة البيئية المختلفة العديد من المنافع أو العوائد البيئية، سواء على مستوى المؤسسة نفسها أو على مستوى المجتمع المحيط بها، وقبل التعرف على أساليب قياس المنافع أو العوائد البيئية، لابد من توضيح مفهومها، وكيفية تحديدها، وذلك بهدف محاولة الربط بين هذه المنافع وتكاليف الأنشطة البيئية حتى يمكن تقييم الأداء البيئي بشكل موضوعي

1.2.4.5 أسلوب القياس المباشر للمنافع أو العوائد البيئية: يتم قياس المنافع أو العوائد البيئية طبقاً لهذا الأسلوب عن طريق قياس الإيرادات التى تحققت بالفعل نتيجة قيام المؤسسة الصناعية بالأنشطة البيئية المختلفة، ومن أمثلة هذه الإيرادات المباشرة ما يلي:

- ✓ الإيرادات الناتجة عن بيع منتجات إستخدم في تصنيعها المخلفات الصلبة المعاد تدويرها.
- ✓ الإيرادات الناتجة عن بيع المخلفات الصلبة على حالتها للمؤسسات الأخرى لإعادة تدويرها وإستخدامها كمدخلات في عملياتها الإنتاجية.
- ✓ الإيرادات الناتجة عن زيادة المبيعات في الأسواق المحلية والخارجية نتيجة توافر شروط الجودة البيئية.
- ✓ زيادة أرباح المؤسسة نتيجة منحها إعفاءات ضريبية إذا كانت مصنفة كمؤسسة صديقة للبيئة وفقاً لمعايير يمكن تحديدها بالقانون الضريبي
- ✓ إنخفاض تكلفة مصادر التمويل الخارجية نتيجة منح التسهيلات الإئتمانية بسعر فائدة متميز يقل عن سعر الإقراض بالسوق تحديد التكلفة الإجمالية)الرأسمالية والجارية(لكل برنامج من برامج رقابة عناصر التلوث)تلوث الهواء، تلوث المياه،

المخلفات أو النفايات الصلبة(.

- ✓ حصر كميات عناصر تلوث البيئة ويشمل: حصر كميات تلوث الهواء ، حصر كميات تلوث المياه ، حصر كميات المخلفات أو النفايات الصلبة.
- ✓ تحديد عناصر التلوث التي يمكن إعادة إستخدامها بعد معالجتها (مثل مياه الصرف الصناعي التي يتم معالجتها وتنقيتها من الشوائب أو الرواسب أو العوالق وإعادة إستخدامها في عمليات التشغيل الصناعي)، أو التي يتم إعادة تشغيلها وإنتاج منتج جديد منها)مثل إعادة تشغيل غاز ثاني أكسيد الكبريت وإنتاج منتج الكبريت منه(، أو التي يتم بيعها على حالتها للمؤسسات الصناعية الأخرى لإستخدامها كمدخلات في عملياتها الصناعية (مثل بعض المخلفات الصلبة(.
- ✓ تحديد الإيرادات الناتجة عن إعادة تشغيل بعض عناصر التلوث أو الناتجة عن بيع بعضها الآخر وتخفيض إجمالي تكلفة برامج رقابة هذه العناصر بقيمتها .

5.5 علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة

إن العلاقة بين الشمول المالي بالأستدامة في المؤسسات المالية تكون من خلال التمويل الأستدامي والذي يتضمن عنصرين هما الأول إدارة المخاطر الإجتماعية والبيئية والثاني تقديم منتجات وخدمات مالية مبتكرة لإكتساب فرض في التنمية المستدامة وبالتالي لن تبحث المصارف عن أعلى عائد مالي فقط ولكن ستبحث عن أعلى معدل للعائد الإستدامي لتحقيق إستراتيجية خلق القيمة على المدى الطول ، قام مجلس معايير المحاسبة عن الإستدامة بوضع معايير اللإستدامة مع ضرورة الإعتراف والإفصاح عن الأثار البيئية والإحتماعية والحوكمة من جانب الشركات التي تتداول أسهمها في بورصات الأوراق المالية في أمريكا ، بالإضافة الي مشروع الأفصاح عن الكربون وتنظيم يوفر نظام عالمي للشركات والبنوك للقياس والإفصاح والمشاركة في المعلومات البيئية الهامة (الدايم، 2019، صفحة 14).

6. الدراسة التطبيقية

1.6 نبذة عن مجتمع الدراسة

1.1.6 نشأة القطاع المصرفى يرجع تاريخ قيام القطاع المصرفى فى السودان إلى أوائل القرن العشرين عندما قامت بعض المصارف الأجنبية بفتح فروع لها فتم فتح فرع للبنك الأهلى المصرى عام 1903 و بنك باركليز فى عام 1913 وقد عمل فرع البنك الأهلى المصرى وكيلًا مالياً للحكومة وكمقرض أخير للبنوك التجارية ، وقد تم إنشاء بعض البنوك المتخصصة فى أواخر الخمسينات وأوائل فترة الستينات حيث أنشئ البنك الزراعى السودانى عام 1959 وتلاه البنك الصناعى والبنك العقارى بهدف توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجية التى أهملتها البنوك التجارية الأجنبية وعلى رأسها القطاع الزراعى .

2.1.6 مراحل تطور القطاع المصرفي في السودان

بعد قيام بنك السودان فى فبراير عام 1960 شهد الجهاز المصرفى توسعاً ملحوظاً فى مجال البنوك التجارية والمتخصصة بالرغم من التحديات العظيمة التى أدت إلى تراجع أدائه بداية عقد السبعينات ، وقد صدر قانون تأميم البنوك فى مايو 1970 لتؤول ملكيتها للدولة تم افتتاح العديد من المصارف الإسلامية (بنك فيصل الإسلامي السوداني 1977 – التضامن الإسلامي، الإسلامي السوداني، التنمية التعاوني الإسلامي، بنك الغرب الإسلامي)تنمية الصادرات حالياً(وبنك البركة السوداني في الفترة 1983 – 1984 م ، بنك البركة السودانى 1984 ، البنك الإسلامى لغرب السودان 1984 وقد تغير إسمه فى عام 1994 إلى بنك الغرب الإسلامى ، البنك السعودى السودانى 1986 ، بنك العمال الوطنى 1988 ، بنك الشمال الإسلامى 1989 ، إلا أن تعميق أسلمة المصارف السودانية قد تم فى يونيو 1989م وتلى ذلك تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفى والمؤسسات المالية عام 1992 بهدف إلزام المصارف بالصيغ والمعاملات الإسلامية (علي س.، 2016) و فى العام 2007 بلغ عدد المصارف 32 مقارنة بـ29 مصرفاً خلال العام 2006 منها 26 مصرفاً تجارياً و 3 مصارف متخصصة كما انضم إلى قائمة المصارف العاملة بالبلاد خلال عامى 2006/2007 مصرف

التنمية الصناعية و مصرف النيل التجارى ومصرف كينيا التجارى وبلغ عدد المصارف العاملة في السودان خلال العام 2008 35 مصرفاً تنتشر فروعها في ولايات السودان المختلفة ، حيث انضم لمنظومة المصارف العاملة في شمال السودان خلال العام 2008 كل من بنك الجزيرة وبنك الأسرة و بنك قطر إضافة إلى بنك بفلو في جنوب السودان ، بلغ عدد المصارف العاملة في السودان) 39 مصرفاً في عام 2010 مقارنة مع 38 مصرفاً فى العام 2009 ، حيث إنضم لمنظومة المصارف العاملة بالبلاد خلال عامى 2009- 2010 كل من البنك العربي السوداني فى شمال السودان والبنك الأثيوبي وبنك اكويتي في جنوب السودان.بنك الجبال للتجارة والتنمية فى جنوب السودان ، بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 36 مصرفاً بنهاية العام 2016، من بينها 4 مصارف حكومية (تتوزع بين 3 مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد) ، و7 مصارف تجارية عربية ، و25 مصرفاً مشتركاً (أي يشترك في رأسماله القطاع المحلي والأجنبي). وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة مصارف متخصصة و22 مصرفاً تجارياً مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل. (العربية، 2017)

3.1.6 بيانات القطاع المصرفي السوداني

بلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السوداني حوالي 132.7مليار جنيه سوداني (أي ما يُعادل 19.5 مليار دولار أميركي) بنهاية العام 2016 مقابل حوالي 108.9مليارات جنيه سوداني (17.7 مليار دولار) بنهاية العام 2015 محققاً بذلك نسبة نمو بلغت 21.8% بالجنيه السوداني و10.3% بالدولار الأميركي. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي السوداني كان الأكثر نمواً بين القطاعات المصرفية العربية عام 2016.

كما بلغت الودائع المجمعة حوالي 79.5 مليار جنيه سوداني بنهاية عام 2016 مقابل حوالي 63.4 مليار جنيه بنهاية العام 2015 محققة نسبة نمو حوالي 25.3%، وبلغ إجمالي القروض حوالي 80.2 مليار جنيه سوداني بنهاية عام 2016 مقابل حوالي 64.6 مليار جنيه سوداني بنهاية العام 2015 بزيادة نحو 24%. وشكلت القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات المالية حوالي67.4% من إجمالي القروض المصرفية، مقابل 32.6% للقطاع العام (الحكومة المركزية،

وحكومات الولايات، والمؤسسات العامة (العربية، 2017)

4.1.6 توزع الإئتمان المصرفي في السودان على القطاعات الإقتصادية

وبالنسبة لتوزع التسليفات على القطاعات الإقتصادية، يعتمد الإقتصاد السوداني بشكل كبير على قطاع الزراعة الذي يستحوذ على نسبة 18.4% من مجمل الإئتمان المصرفي السوداني الممنوح بالعملة المحلية بنهاية العام 2016. ويحصل كل من قطاعي التشييد والتجارة المحلية على حوالي 15.9% و13.6% من مجمل الإئتمان المصرفي على التوالي، وحوالي 12.6% لقطاع الصناعة، و6.9% لقطاع النقل والتخزين، وحوالي 3.8% لقطاع الواردات، و2.4% للصادرات، وحوالي 0.9% للتعدين..

2.6 اجراءات الدراسة الميدانية

1.2.6 مجتمع وعينة الدراسة:

تم إختيار 4 مصارف ويبلغ مجتمع الدراسة (45) مفردة موزع بين العاملين في (4) مصارف بالفرع الرئيسي لكل. وقد تم توزيع عدد (45) إستبانة، وتم استرجاع (45) إستبانة سليمة تم استخدامها في التحليل بنسبة إسترجاع بلغت (100)%. وهى تعتبر نسبة عالية جداً تمثل عينة البحث ومعقولة لتعميم نتائج الدراسة بيانها كالآتي:

2.2.6 تصميم أداة الدراسة:

تحقيقا لاهداف الدراسة تم تصميم استمارة تهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة حول العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتتكون الاستمارة من قسمين:

القسم الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية الخاصة بأفراد عينة الدراسة.

القسم الثاني: يشمل عبارات الدراسة الأساسية: وهى المحاور التي من خلالها يتم التعرف على فروض الدراسة، ويشتمل هذا القسم على عدد (20) عبارة.

3.2.6 مقياس الدراسة:

الجدول رقم (1) يبين مقياس درجة الاستجابات عينة الدراسة علي عبارات الفرضيات.

الجدول (1) مقياس درجة الموافقة

درجة الموافقة	الوزن النسبي	النسبة المئوية	الدلالة الإحصائية
موافق جداً	5	اكبر	درجة موافقة عالية جداً
موافق	4	-70 80%	درجة موافقة عالية
محايد	3	-50 69%	درجة موافقة متوسطة
غير أوافق	2	-20 49%	درجة موافقة منخفضة
غير موافق جداً	1	أقل من 20%	درجة موافقة منخفضة جداً

المصدر: إعداد الباحثين ، 2020م

بناء علي الجدول (1) فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح على النحو التالي:

الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (1+2+3+4+5)/ 5.=(15/5) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

اختبار الثبات والصدق الداخلي

أ- اختبار ثبات استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه من خلال استخدام معامل ألفا كرنباخ.

ب- لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة منها الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

الجدول (2) نتائج اختبار الثبات والصدق لعبارات فروض الدراسة

محاور الدراسة	عدد	اختبار الثبات	اختبار الصدق
المحور الاول	7	0.71	0.84
المحور الثاني	7	0.81	0.90
المحور الثالث	7	0.82	0.91
إجمالي العبارات	21	0.92	0.95

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2020م.

من الجدول (2) نتائج اختبار الثبات يتضح أن قيم الفا كرنباخ لجميع محاور الدراسة اكبر من (70%) وهو ثبات مرتفع ومن ثم يمكن القول بان المقاييس التي اعتمدت عليها الدراسة تتمتع بالثبات الداخلي لعباراتها مما يمكن من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها. كما يتضح أن صدق عبارات الدراسة بلغ (0.95) وهذه النتيجة تشير إلى كفاءة الاستبانة وقدرتها بما هو مطلوب من نتائج صادقة وثابتة.

جـ - إجراء اختبار الثبات:

1/اختبار الصدق الظاهري: وذلك للتحقق من أن العبارات التي استخدمت لقياس مفهوماً معيناً تقيس بالفعل هذا المفهوم ولا تقيس أبعاد أخرى.

2/ معامل ألفا كرونباخ: وتم استخدامه لقياس الاتساق الداخلي لعبارات الدراسة للتحقق من صدق الأداء.

5.2.6 الاساليب الاحصائية للتحليل:

(أ) أساليب الإحصاء الوصفي: وذلك لوصف خصائص مفردات عينة الدراسة من خلال:

- التوزيع التكراري لعبارات فقرات الاستبانة
- الانحراف المعياري

(ب) اختبار (كاي تربيع)

تم استخدام هذا الاختبار لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة عند مستوى معنوية 5% ويعنى ذلك أنه إذا كانت قيمة (كاى تربيع) المحسوبة عند مستوى معنوية اقل من 5% يرفض فرض العدم وهذا يعنى (وجود فروق ذات دلالة معنوية وتكون الفقرة ايجابية)، أما إذا كانت قيمة (كاى تربيع) عند مستوى معنوية اكبر من 5% فهذا يعني قبول فرض العدم وبالتالي عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وتكون الفقرة سلبية.

3.6 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1.3.6 تحليل البيانات الشخصية للعينة:

تشتمل بيانات الدراسة الأولية على الخصائص التالية:

أ/توزيع أفراد العينة حسب العمر:

الجدول(3) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة%
أقل من 30 سنة	8	17.8
30 وأقل من 40 سنة	24	53.3
40 وأقل من 50 سنة	6	13.3
50 سنة فأكثر	7	15.6
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان، 2020م.

يتضح من الجدول(3) أن أفراد العينة الذين أعمارهم (30 وأقل) سنة بلغت نسبتهم (18) % بينما بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين (30 واقل من 40) سنة (53)%، والذين أعمارهم تتراوح ما بين (40 واقل من 50) سنة بلغت نسبتهم (13)% أما أفراد العينة والذين أعمارهم اكثر من (50) سنة بلغت نسبتهم (16)% من إجمالي العينة المبحوثة ويتضح من كل

ذلك أن غالبية أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين (31 واقل من 40) سنة بنسبة (42.00)% مما يدل على جودة العينة وقدرة أفرادها على فهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها.

ب/ توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
بكالوريوس	12	26.7
دبلوم عالي	7	15.6
ماجستير	13	28.9
دكتوراة	11	24.4
آخرى	2	4.4
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من حملة(البكالوريوس) حيث بلغت نسبتهم (27) % بينما بلغت نسبة حملة التعليم فوق الجامعي(دبلوم عالي , ماجستير, الدكتوراه) في العينة (69) % ،من إجمالي العينة المبحوثة.

ج/ توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

الجدول (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	22	48.9
اقتصاد	2	4.4
إدارة أعمال	5	11.1
إحصاء	1	2.2
أخرى	15	33.3
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج الاستبيان،2020 م.

يتضح من الجدول رقم (5) أن أفراد العينة من تخصص المحاسبة بلغت نسبتهم (49)%

ويتضح أن غالبية أفراد العينة من المتخصصين في (إدارة الاعمال والاحصاء واقتصاد) فقد بلغت نسبتهم (18)%، من إجمالي العينة المبحوثة، وهذه دلالة على مدى إلمام أفراد العينة المبحوثة بموضوع الدراسة الأمر الذي يساعدهم في الإجابة بشكل علمي على محاور أسئلة الاستبانة.

د/توزيع أفراد العينة حسب المؤهل المهني.

الجدول رقم (6) يوضح التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة %
زمالة المحاسبين الأمريكية	2	4.4
زمالة المحاسبين السودانية	3	6.7
آخرى	40	88.9
Total	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020 م.

يتضح من الجدول رقم (6) أن أفراد العينة من حملة الزمالة (سودانية) بلغت نسبتهم (7)%، وأن أفراد العينة من حملة الزمالة (الأمريكية) بلغت نسبتهم (4)% من إجمالي العينة المبحوثة، ويتضح من ذلك ان هنالك تمثيل لحملة الزمالة المهنية في عينة الدراسة مما يساعد على الاجابة بشكل مهني على عبارات محاور الدراسة.

ه/توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي

الجدول رقم (7) يوضح التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير عام	1	2.2
مدير إدارة	2	4.4
رئيس قسم	7	15.6
محاسب	11	24.4
مراجع	10	22.2

أكاديمي	10	22.2
أخرى	4	8.9
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول رقم (7) أن غالبية أفراد العينة وظائفهم محاسبين حيث بلغت نسبتهم (24)%، وبلغت نسبة الذين وظائفهم (مراجع، أكاديمي، رئيس قسم، مدير إدارة، مدير عام) (67)%.

و/توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

الجدول (8) التوزيع التكراري لأفراد العينة وفق متغير سنوات الخبرة العملية

سنوات الخبرة العملية	العدد	النسبة%
أقل من 5 سنوات	3	6.7
5 وأقل من 10 سنوات	10	22.2
10 وأقل من 15 سنة	16	35.6
15 وأقل من 20 سنة	8	17.8
20 سنة فأكثر	8	17.8
المجموع	45	100.0

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج الاستبيان،2020م.

يتضح من الجدول(8) أن أفراد العينة المبحوثة والذين سنوات خبرتهم اقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم (7) % من أفراد العينة الكلية بينما بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين(5-10) سنوات (22) %، أما أفراد العينة والذين تتراوح سنوات خبرتهم ما بين (10-15) سنة فقد بلغت نسبتهم (35)%، ويتضح أن أفراد العينة سنوات خبرتهم (اكثر من 20 سنة) حيث بلغت نسبتهم (18)% مما يدل على اهتمام المؤسسة موضع الدراسة بتأهيل وتدريب

منتسبيها مهما كانت فترة الخبرة.

تحليل بيانات الدراسة الأساسية:

لمعرفة اتجاهات إجابات أفراد العينة لكل فقرة من فقرات محاور الدراسة تم استخدام النسب والتكرارات وكانت النتائج كما يلي:

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الاولي: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي:

الجدول (9)التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الاولي

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلية.	0	0%.	2	4.4%	7	15.6%	28	62.2%	8	17.8%
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	29	64.4%	6	13.3%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
3/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاستقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية.	0	0%.	1	2.2%	3	6.7%	23	51.1%	18	40.0%
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية في القطاعات الانتاجية والخدمية.	0	0%.	4	8.9%	5	11.1%	20	44.4%	16	35.6%
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية تنافسية ابداعية.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	24	53.3%	11	24.4%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة		نسبة		نسبة		نسبة		نسبة
6/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يدعم التنميةأبعاد المستدامة اقتصاديا.	1	2.2%	1	2.2%	8	17.8%	20	44.4%	15	33.3%
7/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة المراسلين يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة مؤشرات النمو الاقتصادي وانشطة التجارة الخارجية.	0	0%.	1	2.2%	3	6.7%	24	53.3%	17	37.8%
اجمالي العبارات	0.42		1.5		6		24		13	

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م. و

يتضح من الجدول (9) ما يلي:

1. أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الثالثة (91) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (7) %.

وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاسقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة

الموارد النقدية) حيث بلغت نسبتهم (91)%.

2. أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة الثانية (78) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (18)% وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن(الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين) حيث بلغت نسبتهم (78)%.

3. ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الاولي (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(82)%.

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي:

الجدول (10) التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثانية

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء البيئي.	0	0%.	3	6.7%	9	20.0%	21	46.7%	12	26.7%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تجافظ علي البيئة والحد من تغير المناخ.	0	0%.	2	4.4%	7	15.6%	24	53.3%	12	26.7%
3/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.	1	2.2%	2	4.4%	8	17.8%	22	48.9%	12	26.7%
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الثروة الطبيعية.	1	2.2%	0	0%.	9	20.0%	23	51.1%	12	26.7%
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة .	1	2.2%	1	2.2%	7	15.6%	21	46.7%	15	33.3%

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة		نسبة	عدد	نسبة
6/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر.	0	0%.	2	4.4%	8	17.8%	25	55.6%	10	22.2%
7/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة الاداء البيئي المتوازن.	0	0%.	1	2.2%	11	24.4%	18	40.0%	15	33.3%
اجمالي العباراة	0.42	0.94%	1.57	3.47%	8.42	18.74%	22	48.90%	12.5	27.94%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (10) ما يلي:

- أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة الخامسة (80) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (16) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة) حيث بلغت نسبتهم (80)%.
- أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة السادسة (73) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (2) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات

محددة فقد بلغت نسبتهم (24)% وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر) حيث بلغت نسبتهم (73)%.

- ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثانية (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(77)%.

التوزيع التكراري للعبارات التي تقيس الفرضية الثالثة: هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي:

الجدول (11) التوزيع التكراري لعبارات محور الفرضية الثالثة

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
ا/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعي.	١	٢,٢٪	٤	٨,٩٪	٥	١١,١٪	٢٧	٦٠,٠٪	٨	١٧,٨٪

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
٢/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تعمل علي حل مشكلة البطالة.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٨	١٧,٨٪	٢١	٤٦,٧٪	١٢	٢٦,٧٪
٣/اهتمام القطاع المصرفي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية الاجتماعية يساعد في المحافظة علي التنمية المحلية والاقليمية.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٧	١٥,٦٪	٢٣	٥١,١٪	١١	٢٤,٤٪
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الرعاية الصحية المجتمعية.	١	٢,٢٪	٣	٦,٧٪	٦	١٣,٣٪	٢٣	٥١,١٪	١٢	٢٦,٧٪
٥/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي.	٠	٠٪	٢	٤,٤٪	١٠	٢٢,٢٪	٢٢	٤٨,٩٪	١١	٢٤,٤٪

العبارة	غير موافق جداً		غير موافق		محايد		موافق		موافق جداً	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل المشاركة في تعظيم قيم التكافل المجتمعي.	٠	٪٠.	٣	٪٦,٧	٧	٪١٥,٦	٢٣	٪٥١,١	١٢	٪٢٦,٧
٧/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.	٢	٪٤,٤	١	٪٢,٢	٣	٪٦,٧	٢١	٪٤٦,٧	١٨	٪٤٠,٠
اجمالي العبارات	0.85	1.89%	2.71	6.04%	6.57	14.61%	22.85	50.80%	12	26.67%

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل الإحصائي، 2021م.

يتضح من الجدول (11) ما يلي:

- أعلى نسبة موافقة وموافقة بشدة كانت للعبارة السابعة (87) % بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (7) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (6) %. وهذه النتيجة تدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون على أن (التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.) حيث بلغت نسبتهم (87)%.
- . أقل نسبة موافقة وموافقة بشدة للعبارة الخامسة (73) %، بينما بلغت نسبة

غير الموافقين وغير الموافقين بشدة (4) %، أما أفراد العينة والذين لم يبدوا إجابات محددة فقد بلغت نسبتهم (22)% وهذه النتيجة تدل على أن كل أفراد العينة يوافقون على أن (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي.) حيث بلغت نسبتهم (73)%.

- . ويتضح من خلال نتائج التوزيع التكراري لإجابات أفراد العينة أن أفراد عينة الدراسة يوافقون على جميع العبارات التي تقيس الفرضية الثالثة (هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي) والبالغ عددها (7 عبارات)، وبنسبة موافقة إجمالية لجميع العبارات بلغت(77)%.

4.5 اختبار فروض الدراسة:

لإثبات فروض الدراسة تمّ إتباع الخطوات التالية:

1.4.5 الإحصاء الوصفي لعبارات متغيرات الدراسة.

حيث يتم حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارات محور الدراسة ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3) وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي، وإذا كان الانحراف المعياري للعبارة يقترب من الواحد الصحيح فهذا يدل على تجانس الإجابات بين أفراد العينة.

2.4.5 اختبار (كاى تربيع) لدلالة الفروق لعبارات فروض الدراسة.

لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين وغير الموافقين على عبارات الدراسة وذلك من خلال اختبار الفروق بين الوسط الحسابي للعبارات ومقارنتها

بالوسط الفرضي للدراسة (3).

الفرضية الاولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الاولى):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (12) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الاولى

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
1/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسين مؤشرات الاداء الاقتصادي الكلية.	3.93	72.	35.08	000.	**عالية جداً**
2/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين.	3.84	77.	59.77	000.	**عالية جداً**
3/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية.	4.29	69.	31.71	000.	**عالية جداً**
4/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية والبشرية في القطاعات الانتاجية والخدمية.	4.07	91.	16.95	001.	**عالية جداً**

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
5/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية تنافسية ابداعية.	3.96	85.	39.77	000.	**عالية جداً**
6/تحقيق الشمول المالي الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات النقدية عبر بدائل وسائط التقنية يدعم التنميةأبعاد المستدامة اقتصاديا.	4.04	90.	31.77	000.	**عالية جداً**
7/التوسع في ممارسة الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة المراسلين يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة مؤشرات النمو الاقتصادي وانشطة التجارة الخارجية.	4.27	69.	32.77	000.	**عالية جداً**
اجمالي العبارات	**4.06**	**48.**	**-**	**-**	**عالية جداً**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (12) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الاولى) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الاولى.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الاولى) هي العبارة (اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات يحقق الاسقرار المالي والافتصادي وترشيد ادارة الموارد النقدية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.29) بانحراف معياري (0.69).
- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الاولى هي العبارة (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال تحسن مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار للاشخاص الطبيعيين والاعتباريين) حيث بلغ متوسط العبارة (3.84) بانحراف معياري (0.93).

- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.06) بانحراف معياري (0.48) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الاولى (هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي).

ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الأولى وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الاولى والتي نصت على أنه: (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لتأثير الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف علي تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الاقتصادي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (82)%.

الفرضية الثانية: هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثانية):

فيما يلي جدول (13) يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (13) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثانية.

العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة كاي تربيع	مستوى المعنوية	درجة الموافقة
١/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء البيئي	3.93	86.	15.0	٠٠٢.	عالية جداً
٢/الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تجافظ علي البيئة والحد من تغير المناخ	4.02	78.	23.7	000.	عالية جداً
٣/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.	3.93	91.	32.44	000.	عالية جداً
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الثروة الطبيعية	4.00	83.	22.11	001.	عالية جداً
٥/الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة	4.07	89.	34.66	000.	عالية جداً
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات التنفذية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل مساهمة المجتمع في التحسين البيئي المستمر	3.96	77.	25.48	000.	عالية جداً
٧/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة وجودة الاداء البيئي المتوازن.	4.04	82.	14.64	٠٠٢.	عالية جداً
اجمالي العبارات	**3.99**	**57.**	-	–	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثان من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (13) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثانية) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثانية.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثانية) هي العبارة (الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات المجتمعية من اجل بيئة معافاة) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.07) بانحراف معياري (0.89).

- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية البيئية يساعد في المحافظة علي مصادز المياه والتربة والتنوع البيولوجي) حيث بلغ متوسط العبارة (3.93) بانحراف معياري (0.91).
- كما بلغ متوسط جميع العبارات (3.99) بانحراف معياري (0.57) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية (هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي).
- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثانية وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أنه: (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء البيئي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (82)%.

ثالثا :الفرضية الثالثة: هناك إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي.

أولًا: الإحصاء الوصفي لعبارات (الفرضية الثالثة):

فيما يلي جدول يوضح المتوسط والانحراف المعياري للعبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وترتيبها وفقاً لإجابات المستقصى منهم.

الجدول (14) الإحصاء الوصفي لعبارات محور الفرضية الثالثة.

العبارات			قيمة كاي تربيع	مستوى	درجة الموافقة
١/يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعى.	3.82	91.	47.77	000.	**عالية جداً**
٢/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي يعزز أبعاد التنمية المستدامة من خلال منح التمويل للمشروعات التي تعمل علي حل مشكلة البطالة.	3.89	96.	28.22	000.	**عالية جداً**
٣/اهتمام القطاع المصرفي بالإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي من خلال اتاحة ميزانية للمسؤولية الاجتماعية يساعد في المحافظة علي التنمية المحلية والاقليمية.	3.89	93.	33.77	000.	**عالية جداً**
٤/يؤثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي في تعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المالية والمادية وتوجيهها للمحافظة علي الرعاية الصحية المجتمعية.	3.93	94.	34.88	001.	**عالية جداً**
٥/ الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي يدعم تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال المساهمة في دعم البرمج والمشروعات والخدمات الداعمة لفرص التوظيف الذاتى.	3.93	81.	18.02	000.	**عالية جداً**
٦/تحقيق الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي من خلال توسيع منافذ المدفوعات والتحويلات النقدية عبر بدائل وسائط التقنية يسهل المشاركة في تعظيم قيم التكافل المجتمعي.	3.98	84.	19.97	000.	**عالية جداً**
٧/التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية.	4.16	98.	41.55	000.	**عالية جداً**
اجمالي العبارات	**3.94**	**63.**	**-**	**-**	**عالية جداً**

المصدر: إعداد الباحثين من نتائج التحليل، 2020م.

يتضح من الجدول (14) ما يلي:

- إن جميع العبارات التي تعبر عن محور (الفرضية الثالثة) يزيد متوسطها عن الوسط الفرضي (3) وهذه النتيجة تدل على موافقة أفراد العينة على جميع عبارات محور فرضية الدراسة الثالثة.
- أهم عبارة من عبارات محور (الفرضية الثالثة) هي العبارة (التوسع في الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي عبر شبكة الفروع يعزز من أبعاد التنمية المستدامة التوزيع المتوازن لتمويل البرامج المجتمعية) حيث بلغ متوسط إجابات أفراد العينة على هذه العبارة (4.16) بانحراف معياري (0.98).
- كما يتضح من نتائج التحليل أن أقل عبارة من حيث الموافقة من عبارات محور الفرضية الثانية هي العبارة (يساهم الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في أبعاد التنميم المستدامة من خلال المساهمة في تحسين الاداء الاجتماعي.) حيث بلغ متوسط العبارة (3.82) بانحراف معياري (0.91).
- كما بلغ متوسط جميع العبارات (4.94) بانحراف معياري (0.63) وهذا يدل على أن غالبية أفراد العينة يوافقون بدرجة عالية جداً على جميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة (هناك إرتباط بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي).
- ارتفاع قيمة مربع كاي لجميع العبارات التي تقيس محور الفرضية الثالثة وأن القيم الإحتمالية لجميع العبارات تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذا يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات افراد العينة على العبارات والمتوسط الفرضي للمقياس (3).

ومما تقدم يستنتج (الباحثان) أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أنه: (هناك

إرتباط ذو دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي للمصارف وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الأداء الإجتماعي) تم التحقق من صحتها في جميع العبارات التي تقيس الفرضية بنسبة بلغت (77)%.

7.الخاتمة

تم خلال هذه الدراسة تحليل اثر الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تعزيز في ابعاد التنمية المستدامة . حيث بينت الدور الحيوي الشمول المالي في المصارف واستخداماتها في تعزيز فرص ابعاد التنمية المستدامة في السودان ، فقد حظيت صناعة الخدمات المالية المصرفية في السنوات الأخيرة باهتمام متزايد في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات من نافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصولالى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، في ضوء ما سبق، ولتعزيز دور الإفصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة ، لا بد من الاهتمام بتطوير المصارف بما يعزز من الاستقرار المالي، من خلال اجتذاب فئات كبيرة من المجتمع للتعامل مع القطاع المالي الرسمي، وعليه توصلت الدراسة الي مايلي :

1.7النتائج

- حقق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء الاقتصادي وفقا لتحسين مؤشرات منح التمويل وتشجيع الادخار واتاحة مكون الحسابات المصرفية لجميع الافراد والمؤسسات.
- دعم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي السوداني ابعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الامثل للموارد المتاحة بالقطاعات الانتاجية والخدمية من المنظور التنافسي والريادي علي مسنوي الانشطة الداخلية والتجارة الخارجية.
- ساهم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية في تعزيز ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء البيئي علي اساس

اولوية تمويل المشروعات التي علي البيئة ومصادر المياه والتربة والتنوع البيولوجي.

- حقق الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالمصارف السودانية أبعاد التنمية المستدامة من خلال تيسير تمويل ودعم البرامج والمشروعات المجتمعية من أجل بيئة معافاة وتعزيز التحول الايجابي لمشاركات المجتمع نحو التحسين البيئي المستمر.
- الشمول المالي الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي السوداني ساهم في ابعاد التنمية المستدامة من خلال مؤشرات الاداء الاجتماعي كناتج لتخيصيص التويل للمشروعات التي تساهم في حل مشكلة البطالة علي المسوي الولائي والمحلي.
- دعم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بالبنوك السودانية أبعاد التنمية المستدامة من خلال التوظيف الموجه للموارد لتمويل مشروعات الرعاية الصحية والمجتمعية والمشروعات الداعمة لفرص التوظيف الذاتي من منطلق الاعمال والانشطة الريادية.
- ساهم الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي بمؤسسات القطاع المصرفي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة القائمة علي المسؤولية الاجتماعية من خلال تسهيل التحويلات النقدية عبر المنافذ الالكترونية لتعظيم قيم التكافل المجتمعي .

2.7 التوصيات:

- تبني استراتيجية علي مستوي مؤسسات القطاع المصرفي للمساهمة في معالجة قصور الافصاح المحاسبي عن مؤشرات الشمول المالي.
- تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي للالتزام بالمعايير المنظمة اقليميا وعالميا لمؤشرات الشمول المالي لتحقيق ابعاد التنمية المستدامة.
- اقرار المحفزات التي تشجيع المصارف علي تقديم عروض لفتح حساب برسوم مخفضة أو زهيدة لأتاحه الفرصة للحصول على الخدمات المالية و المصرفية المختلفة لتحقيق أهداف الشمول المالي .

- اعتماد قواعد تنظيمية لتوجيه المؤسسات المالية بضرورة تعميم الخدمات المصرفية بالإضافة إلى تيسير شروط تمويل القطاعات ذات الأولوية ، في تمويل المشروعات الصغيرة بشروط وضمانات ميسرة .
- الاهتمام بالبرامج الداعمة لتثقيف المواطن للتعامل المالي عبر نوفذ المصارف وترفع وعي الجمهور بشروط ومطلوبات الخدمات المالية والتمويل المصرفي للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالقدر الذي يدعم أبعاد التنمية المستدامة.
- اجراء مسح ميداني شامل بصورة دورية لقياس وتقييم مؤشرات الشمول المالي الداعم لابعاد التنمية المستدامة والتعرف علي المعوقات التي تقعد بالاستراتيجية الشمول المالي.
- اعتماد مؤشرات كمية ملزمة للشمول المالي المعزز لأبعاد التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والافصاح عنها ضمن تقرير الاداء السنوي للمصارف.

8. المصادر والمراجع

1.8 المراجع باللغة العربية

1.1.8 المجلات العلمية

أحمد محمود محمد النقيرة،أحمد محمد عبد الحى نور الدين. (2019). دور الشمـــول المالـــى فى تعزيـــز مستوى ثقـــة العمـــلاء فى الخدمات المصرفية : دراســـة تطبيـقيـة علـى العمـلاء بمنطقـة وســـط الدلتـــا. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

اخرون ، عبد الرزاق قاسم الشحاده. (2014). تحديات مهنة المحاسبة في ظل متطلبات التنمية المستدامة. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

جلال الدين بن رجب. (2018). احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. صندوق النقد العربي.

سلمان حسين عبد الله، سكنه سوادي وادي. (2018). مؤشرات محاسبة الاستدامة وعلاقتها بخلق قيمة للشركة - دراسة تحليلية في بعض الوحدات الاقتصادية العربية. مجلة العلوم الافتصادية والادارية، 109(24).

سميرة لغويل،نوال زمالي. (2016). المسؤولية الاجتماعية: المفهوم ، الأبعاد، المعايير. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية(27).

عبد الرزاق الشحادة ، واخرون. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4(2).

محمد ابراهيم علي. (2015). دور اقتصاد المعرفة والمحاسبة الدولية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 81(21).

واخرون, عبد الرزاق الشحادة ،;. (2020). مؤشرات الاشتمال المالي وأثرها على الأداء المالي للبنوك الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. مجلة جامعة العين للأعمال والقانون، 4(2).

2.1.8 المواقع

اتحاد المصارف العربية. (2017). اتحاد المصارف العربية . تم الاسترداد من http://www.uabonline.org/en/maga-

The role of monetary policy in achieving economic diversification in Libya

Introduction by:

Omran Shaaban Al-Hadi Haroun

Assistant Lecturer, Faculty of Economics and Political Science University of Nalut, Department of Economics - Libya

Haronomran2@gmil.com

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

Abstract :

Monetary policy plays a vital role in achieving economic development in any country .From this standpoint ,the study aimed to analyze the role of monetary policy in achieving economic diversification in Libya .The study used the inductive approach based on the descriptive tool and the analytical tool ,as the descriptive tool was used to present the concepts ,dimensions ,indicators and theories related to monetary policy and economic diversification .The ARDL test model was also used to measure the effectiveness of monetary policy in achieving economic diversification in Libya .The study concluded that economic diversification requires worKing to develop a balanced approach to development ,carrying out harmonious and integrated reforms ,investing in human resources ,institutions and infrastructure ,and worKing to provide a good business climate. There is also a significant and negative impact of the monetary base variable on economic diversification measured by the percentage of non-oil sectors 'contribution to Libya's gross domestic product during the period ,(1990-2023) and this result differs from economic theory and literature.

- **Keywords** : Monetary policy ,economic policy ,economic diversification ,Libyan economy

1- Introduction-:

Monetary policy plays a pivotal role in achieving economic development and diversification in Libya ,as monetary policy is the cornerstone in designing the overall economic policy ,according to the economist) MishKin. F, 1995 p.(3.

Monetary policy has received great attention from many other economists ,due to the important role it plays in economic activity ,and its impact on many economic variables ,as it addresses many economic problems such as inflation ,unemployment ,and the instability of the national currency value.

This is because monetary policy intervenes with its various tools to control the money supply with the level of economic activity ,as it worKs to influence the size of the money supply using certain tools to suit the conditions experienced by the country ,which leads to achieving economic

stability and other economic goals ,including the goals formulated by economist Nicholas Kaldor, Known as the magic square ,which is represented in achieving economic growth ,diversification, and stability in the price level ,in addition to achieving balance in the balance of payments and trade)Oliver PiceK. (2017,

The importance of monetary policy lies in the fact that changing the money supply affects monetary stability ,which in turn leads to increased economic growth rates) Mustafa, Reem ,and Ladgham,Fathi ,2022 ,p.(254 .

Also successful monetary policy is one of the most important ways and means that encourage investment and economic development .Because the Libyan economy is a rentier economy par excellence ,as it depends mainly on oil revenues ,it is therefore necessary to worK on developing economic and monetary plans and policies that aim to achieve diversification and economic development by encouraging local and foreign investments in various economic sectors ,supporting small and micro-enterprises ,and striving to develop all economic sectors and other measures that the Libyan administration must taKe.

In light of the above ,the Libyan state seeKs to achieve a set of economic goals through monetary policy ,the most important of which are achieving economic growth and diversification, encouraging investments and eliminating some economic problems such as inflation ,by using monetary policy tools such as controlling exchange rates ,which enables the Central BanK to control liquidity and borrowing rates ,growth of the money supply and price stability ,which leads to full employment and optimal use of financial resources in an efficient manner with the aim of achieving economic development .Monetary policy and the banKing sector in Libya have undergone many radical changes and transformations throughout the study period ,between contra ctionary policies at times and expansionary policies at times .This is due to the political ,economic and social changes that Libya has witnessed since the nineties until .2023 These changes have been reflected in the tools of Libyan monetary policy.

Exchange rates in the Libyan economy have witnessed a state of fluctuation ,as they have risen significantly in recent decades ,despite the instability of the situation and the political and

economic turmoil that occurred with the events of the Libyan revolution in .2011 The exchange rate rose from 3.45 dollars to the dinar in 1990 to 4.8 dinars to the dollar in .2023 Interest rates ranged between 2 and 5% during the study period .(1990-2023) In addition ,the money supply in the Libyan economy has also witnessed a state of fluctuation and oscillation ,as it has gone through different stages between clear periods of escalation and periods of stability ,instability ,fluctuation and excessive issuance of money) Central BanK of Libya ,Economic Bulletin for several different years.(In the context of the above ,we find that the monetary policy adopted by the Libyan administration throughout the study period 1990-2023) AD (is characterized by ineffectiveness as a result of several factors ,the most important of which are the control of the public sector over economic activity ,the spread of corruption ,political ,economic and social instability after the 2011 revolution, and other factors that led to the ineffectiveness of monetary policy in Libya .Accordingly ,we will present through the following graphic form the most important economic indicators that are linKed to the performance of the monetary policies adopted by Libya throughout the study period- 1990 .(2023

Figure No .(1) .The most important indicators for measuring the performance of monetary policy in Libya during the period(1990-2023)

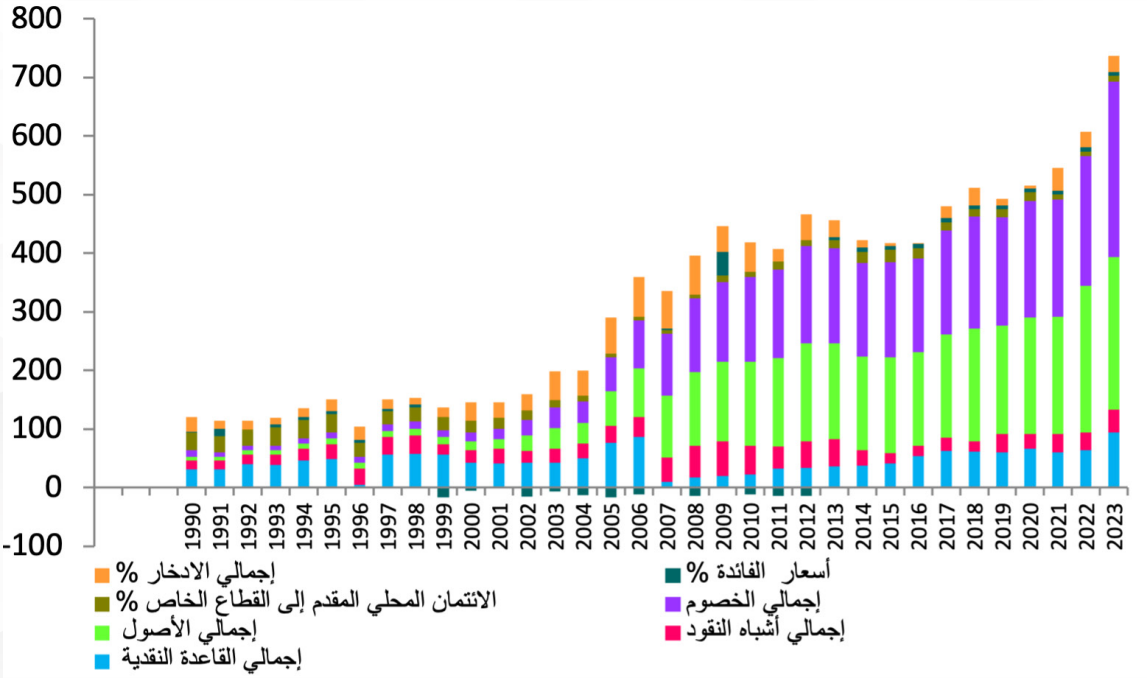

- Source : Prepared by the researcher based on the Central BanK of Libya ,Monetary and Financial Policy Reports for the years ,2022/2023 and the World BanK database and statistics.

It is clear from the previous graph that the monetary policy adopted by the Libyan administration throughout the study period (1990-2023) was characterized by ineffectiveness ,which led to fluctuations and instability in most economic indicators related to monetary policy ,such as savings. The following graph shows these indicators in more detail.

Based on the above ,this study aims to estimate the effectiveness of monetary policy in achieving development and diversification in the Libyan economy during the period.1990-2023

2- Literature Review-:

A study conducted by JOHN B .TAYLOR in May, 2005 ,examined the effects of the Monetary Policy In Emerging MarKet Countrieswith Implications For Egypt .This paper find that Egypt has recently shifted to a monetary policy frameworK that focuses on price stability .so Taylor particularly applauds the recent developments in monetary policy and the current reform efforts to put Egypt on a path of sustainable growth with lower inflation .At the same time ,he points out the need for more reform efforts ,especially in areas of financial sector reform ,deficit reduction ,and privatization of state-owned enterprises .It also successful emerging marKets made the transition from using the exchange rate as a nominal anchor to inflation targeting.

Mohamed Omar M .Fargani) November,(2013, Thesis this for to investigates different aspects of the relationship between economic growth and mainstream macroeconomic variables, using time series data ,and The time series data is used to attempt to incorporate the major characteristics of the Libyan economy for the period 1962 to 2009 into a macroeconomic model .the study found this that in order to achieve high and stable economic growth and protect the economy from the negative effects of oil price fluctuations ,the Libyan government should continue its quest for

more efficient and effective non-oil export promotion policies as well for diversification strategies aimed at weaning the economy from its dependence on the oil sector.

In February,2020 The World BanK prepared a report on to taKe stocK of developments in the financial sector of Libya ,the based to a fact-finding mission to Tripoli ,Libya ,in January,2019 discussions with leading participants in the financial sector ,and desK research .alsoThe report is based on the limited information available about Libyan financial sector and is not intended to be a comprehensive assessment .this report find that the reforming/stabilizing the monetary regime is a precondition to any progress in financial intermediation but can only be accomplished following the unification of CBL with its Eastern branch.

Abdul Majeed Al-Hadi Al-Rutimi) January ,(2020 a study that analyzed the reality of monetary and financial policies in the Libyan economy by shedding light on these policies ,through the use of statistics and economic indicators ,the possibility of their application in light of what the economy is going through ,which reflects the details of each policy and its tools ,and the Libyan crises from 2011 to .2019 This study concluded that the effectiveness of financial and monetary policy tools is weaK due to the lacK of coordination between policies in practicing their worK within the economy ,in addition to the challenges facing each policy ,represented by the rise in prices as a result of the deterioration of the value of the Libyan dinar against foreign currencies ,the decline in the total oil revenues for security and war reasons ,and the high degree of economic exposure to the outside world ,through the difference between exports and imports ,and the spread of financial and administrative corruption that has affected most of the state's agencies and institutions.

Adel Enpaya ,(2021) conducted a study to The Impact of the Independence of central BanK of Libya on the performance of the monetary policy , The study used the descriptive and analytical approach to demonstrate the role of central banK independence in achieving monetary policy objectives .The study concluded that there is a need to respect the independence of the Central BanK of Libya in order to continue reform efforts in line with economic conditions.Should as The Central BanK of Libya must also adopt a flexible monetary policy that can adapt to political and economic changes in order to maintain the stability of the general level of prices ,especially preserving the

value of the Libyan dinar.

In November,2021,Omar M.H ,Heri. Y , and Andryan. S ,Conducted a study on the analyse the effect of changes in interest rates against inflation ,to analyse the effect of money supply to inflation ,to analyze the effect of rupiah exchange rate on inflation .In this study the authors used a quantitative approach .This research is a secondary and quantitative data study using sample data on interest rates ,the money supply and the exchange rate in Indonesia and Libya in.2005-2019 The study found that the There is significant influence between Money supply on Inflation ,in both Indonesia and Libya .There is no significant influence between Exchange rate on Inflation in Indonesia and Libya.

A study conducted by Amal Bourhrous ,(2021/2022) examined effects the Rebuilding Libya's Economy On New And Sustainable Grounds , The study analyzed the data from the period of2011 to . 2021 The study found that the Libyan policy-maKers need to complete the reunification of economic institutions as a prerequisite for reconstruction ,should be The banKing sector needs to be further developed ,Digital solutions are Key to facilitate access to financial services for individuals and businesses ,In addition Libyan policy-maKers need to develop the digital infrastructure and integrate information and communication technology) ICT (in education and training.

Ahmed Alhadi Alharari) June, (2024 In this study ,investigated Legal and economic aspects of the independence of the Central BanK with application to the Central BanK of Libya ,study used The descriptive approach ,as it relied on booKs ,scientific research ,academic theses ,and economic bulletins on statistics and data related to the Libyan BanK and Libyan monetary policy .The study shows that The Central BanK of Libya faces many major challenges due to global developments, which has complicated further reforms to Keep pace with these global developments .In addition, to ensure the independence of the Central BanK of Libya in the long term ,it is necessary to worK on strengthening governance in the Central BanK and increasing transparency and accountability.

Dr .Al-Hussein Al-Hadi Abdullah) March ,(2024 a research study aimed at proving the existence of a relationship between monetary policies and the components of the gross domestic product ,which in turn is reflected in economic activity in Libya and the extent of the success of

monetary policies and their tools in influencing and increasing economic activity .The study used the inductive deductive analysis method ,and concluded the importance of the influence of the relationship between money supply and gross domestic product ,and that monetary policies play an important role in achieving harmony between all other economic sectors that maKe up the national economy .The Central BanK of Libya must also have effective policies to control the value of the local currency) the Libyan dinar (against foreign currencies ,so that monetary policies are also effective on foreign investments.

In ,2024 Issued African Development BanK Country Focus Report 2024 Driving Libya's Transformation :The Reform of the Global Financial Architecture ,using analyzed the data and economic literature. The Report found that the Libya needs financial support for its reconstruction and development efforts .External funding could provide support for the country in terms of capacity building ,project finance and unlocKing opportunities for the private sector.The benefits to Libya could also be enhanced by increasing SDR allocations to boost national reserves ;by improving access to the finance necessary to support private sector growth and to international financial assistance and technical support to facilitate reforms and enhance the overall investment climate; and by enhancing emergency financing to deal with exogenous shocKs.

3 -Data and Methodology-:

The study relied on the inductive approach based on the descriptive tool and the analytical tool ,as the descriptive tool was used to present the concepts ,dimensions ,indicators and theories related to monetary policy and economic diversification ,as well as using the analytical tool to analyze the role of monetary policy in achieving economic diversification in Libya during the period .(1990-2023)

The study also relies on the standard approach when measuring the impact of monetary policy in achieving economic diversification in Libya during the period .(1990-2023) The study also used the autoregressive model with distributed intervals ,which is characterized by avoiding the

problem of false regression that arises due to the instability of time series data .This model is also distinguished from others - such as the error correction model - in that it can be applied in the event of different degrees of integration of the time series under study ,in addition to estimating the parameters of the relationship between variables in the short and long term and gives good results in the case of small samples .Data sources for the study variables in Libya were obtained from several sources ,the most important of which are data and statistics from the following international bodies and institutions) United Nations ,World BanK ,International Monetary Fund (as well as local data such as the Central BanK of Libya and the Ministry of Finance.

4 -Study objectives-:

The study mainly aimed to analyze the role of monetary policies and measure the effectiveness of these economic policies in achieving economic diversification in Libya during the period .(1990-2023)

5 -Empirical Analysis-:

1/5 (**Estimating the impact of monetary policy on achieving economic diversification measured by the non-oil sectors 'contribution to GDP indicator during the period:)1990-2023)**

A (**Estimating the model parameters for the long and short terms and the error correction parameter**:

After ensuring the existence of a long-term equilibrium relationship between the dependent variable and the explanatory variables ,the parameters of the) ARDL (model for the long and short terms and the error correction parameter are estimated ,based on the number of lag periods specified according to the lag period test criteria for all variables .At this stage ,the)) Hendry method is relied upon from one year to a specific one ,which contains an estimation that includes the use of time series for the variables included in the model along with the error correction parameter) ECt,(as shown in the following two tables.

Table No .(1) .Results of the long-term ARDL model estimations for the second model ,which is concerned with estimating the impact of monetary policy on achieving economic diversification ,as measured by the indicator of the percentage of contribution of non-oil sectors to the gross domestic product during the period1990-) (2023

Variable	Coefficient	Error .Std	Statistic-t	Prob
X3	0.00062-	05-4.65E	13.3942-	0
X4	12.8557-	3.235679	3.97311-	0.0005
X5	1.6351	0.676521	2.416926	0.0233
R2=0.64	16.53568=Fstatistic		2.292525 = .E.S	
60 =	0.000002 =(statistic-F)Prob		2.275022=W.D	

Source .Prepared by the researcher ,using Eviews10 program.

LooKing at the previous table ,it is clear that the variables that were chosen based on economic theory and literature ,and that explain the change in economic diversification measured by the percentage of contribution of non-oil sectors to the GDP ,had a negative and significant sign. From the results of estimating the table above ,the error correction equation will taKe the following form:

Coint Eq =Y1*0.0006-) - X3*12.8557- X4*1.6351 + X5(

Table .(2) Results of the ARDL model estimates in the short term ,to measure the impact of monetary policy on achieving economic diversification as measured by the indicator of the percentage of contribution of non-oil sectors to the gross domestic product during the period.(1990-2023)

Variable	Coefficient	Error .Std	Statistic-t	Prob
C	41.27177	8.73328	4.725803	0.0001
((1-)Y1)D	0.716033	0.115592	6.194468	0
(X3)D	05-1.30E-	05-6.56E	0.19843-	0.8443
*(1-)CointEq	0.31068-	0.065578	4.7376-	0.0001

-Source .Prepared by the researcher ,using the Eviews10 program.

LooKing at the previous table ,it is clear that the error term coefficient has a negative value of ,(0.31068)and is significant at a level of less than ,1% indicating a correction from the short term to the long term at a speed of up to 31.06% each year for the variables under study.

2 (5/Evaluation of the estimated model economically and quantitatively:

This section aims to evaluate the estimated model based on two foundations :the first is the economic foundation ,to determine the extent of consistency of the ARDL model estimates with what is decided by economic theory and literature ,and the second is the standard foundation ,to identify the reliability of the measurement ,based on some diagnostic tests ,and these foundations can be identified as follows:

1 (5/2/Economic evaluation of the estimated model:

The results of estimating the) ARDL (model in Tables (1) and (2) indicate the following:

A) The X3 coefficient indicates the existence of a significant and negative effect of the monetary base variable on economic diversification measured by the percentage of the contribution of non-oil sectors to the GDP in Libya during the period (1990-2023) in the long term ,and this result differs from the economic theory and literature .It can be explained by the presence of many challenges ,including:

- Inefficient use of money supply :If monetary policies do not direct investments towards non-oil sectors ,money supply may be used inefficiently ,leading to weaK economic growth in those sectors .Corruption can also divert money into unproductive channels ,hindering growth in non-oil sectors.
- High levels of inflation :Increased money supply may lead to higher inflation ,putting pressure on non-oil sectors and maKing them less competitive .Also ,higher prices resulting from increased money supply may lead to a decrease in consumers 'purchasing power ,which negatively affects demand in non-oil sectors.

B) The X4 coefficient indicates that there is a significant and negative impact of the lending interest rate variable on economic diversification measured by the percentage of non-oil sectors 'contribution to GDP in Libya during the period (1990-2023)in the long run ,and this result is consistent with economic theory and literature .This result can be explained by the fact that high interest rates lead to a shortage of financing available to non-oil sectors ,which hinders their ability to grow and expand .Also ,when interest rates rise, borrowing costs increase ,maKing it difficult for small and medium-sized enter prises ,which often represent non-oil sectors ,to obtain the financing necessary for growth and expansion .On the demand side ,high interest rates may negatively affect the purchasing power of individuals ,which reduces demand for goods and services in non-oil sectors ,which reduces opportunities for growth and renewal.

C) The X5 coefficient indicates that there is a significant and negative effect of the real exchange rate variable on economic diversification measured by the percentage of the contribution of non-oil sectors to the GDP in Libya during the period (1990-2023) in the long run ,and this result is not consistent with economic theory and literature .This result can be explained by the following:

- The high cost of imports ,especially the cost of raw materials .If the real exchange rate is high ,the cost of importing raw materials and equipment needed for non-oil sectors may rise ,which hinders the competitiveness of these sectors.
- The existence of negative effects on investments ,especially the economic risKs associated with exchange rate fluctuations ,which may maKe investors hesitate to invest their money in non-oil sectors .In light of the high exchange rates and their continuous fluctuations ,companies prefer to direct their investments towards sectors that guarantee quicK returns instead of non-oil sectors that require long-term investment.

D) It is clear that the error correction parameter took a negative sign ,and it is statistically significant at a significance level of less than ,(1%) which means that the long-term imbalance is corrected at a speed equivalent to (31.06%) every year .The estimates of the short-term parameters also show that they were insignificant ,and this is due to the fact that the impact of monetary policies on the growth of non-oil sectors often takes time to appear ,which means that the impact may not be noticeable in the short term ,especially investment trends ,which may take a long time.

2 (5/2/Standard evaluation of the estimated model:

After estimating the model's parameters for the long and short term ,and in order to ensure the quality of the estimated model before adopting it ,a number of diagnostic tests are conducted, or what are called the estimated model suitability tests ,the most important of which are) Al-Shorbagy ,2009 ,p: (159 .

A) HeterosKedasticity Test of Random Error Variance for Regression Model To verify that there is no problem of heterogeneity of random error variance for the estimated regression model ,there are many tests ,the most important of which is HeterosKedasticity Test :Breusch-Pagan-Godfrey ,and by conducting this test ,which is shown in the following table ,it was found that the value of) Obs *R-squared (reached about ,(5.344408)and the value of) Prob .Chi-Square ((6) reached about .(0.5005) This result means accepting the null hypothesis ,which says that there is homogeneity of the variance of the random error term ,and rejecting the alternative hypothesis ,which says that there is no heterogeneity of the variance of the random error term.

Table No .(3) .Heteroskedasticity test for the second model

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.835411	Prob. F(6,25)	0.5542
Obs*R-squared	5.344408	Prob. Chi-Square(6)	0.5005
Scaled explained SS	4.626221	Prob. Chi-Square(6)	0.5926

- Source :Prepared by the researcher based on the Eviews10 packAge.

Testing the absence of autocorrelation for the regression model) Autocorrelation: (

To verify the absence of autocorrelation for the estimated regression model ,there are many tests ,the most important of which is the) Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test ,(and by conducting this test ,which is shown in the following table ,it was found that the value of) F-statistic (reached about (1.331919) and) Prob) .F (reached about .(0.2836) This result means accepting the null hypothesis ,which says that there is no autocorrelation ,and rejecting the alternative hypothesis ,i.e .there is no autocorrelation.

Table No .(4) .Testing the absence of autocorrelation for the regression model) Autocorrelation :(The second model

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.331919	Prob. F(2,23)	0.2836
Obs*R-squared	3.321516	Prob. Chi-Square(2)	0.1900

- Source :Prepared by the researcher based on the Eviews10 packAge.

Testing the normal distribution of random errors) Jarque Bera) JB: ((

The value of the Jarque-Bera) JB (statistic reached about ,(1.003053) with a probability value of about ,(0.605605) and these values indicate the acceptance of the null hypothesis that states that random errors are normally distributed in the estimated model ,as shown in the following figure ,which shows the normal distribution of the residuals of the estimated model.

Figure No .(1) .The normal distribution of the residuals of the estimated model :the second model

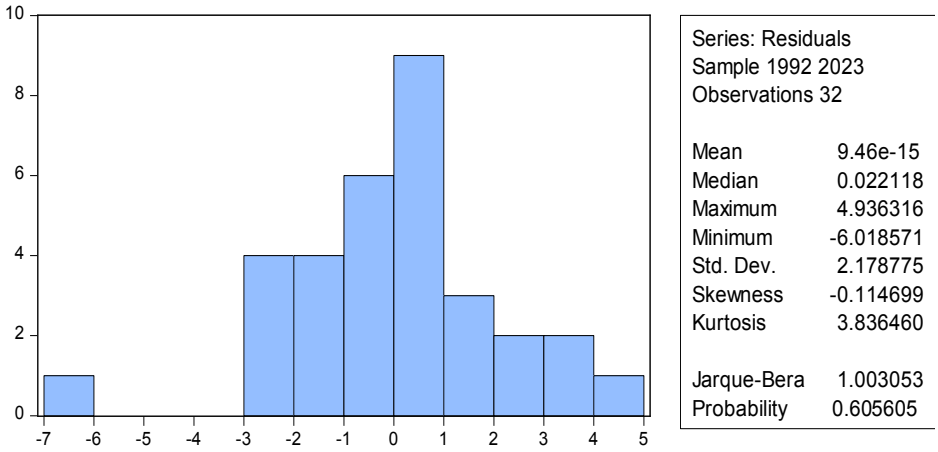

- Source :Prepared by the researcher based on the Eviews10 packAge.

Structural stability test for the estimated) ARDL (model

The structural stability test for the short -and long-term coefficients is that the data used in this study are free of any structural changes over time .To achieve this ,two tests are used :the cumulative sum of residuals) CUSUM (test and the cumulative sum of squares of residuals) CUSUM-SQ (test .The structural stability of the coefficients estimated by the UECM formula for the ARDL model is achieved if the statistical curve between) CUSUM (and) CUSUMSQ (is confined within the critical limits at a significant level of .5% Then ,these coefficients are unstable if the graph of the statistics of the two mentioned tests moves outside the limits at the level ,as shown in the following two figures:

Figure No .(2) .Results of the structural stability test for the model according to the) CUSUM (statistic :The second model

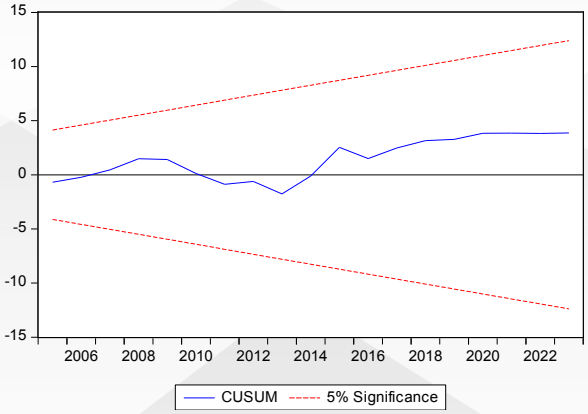

- Source :Prepared by the researcher based on the Eviews10 package.

According to Figure No .(3) .Results of the structural stability test of the model and the CUSUMSQ statistic :The second model

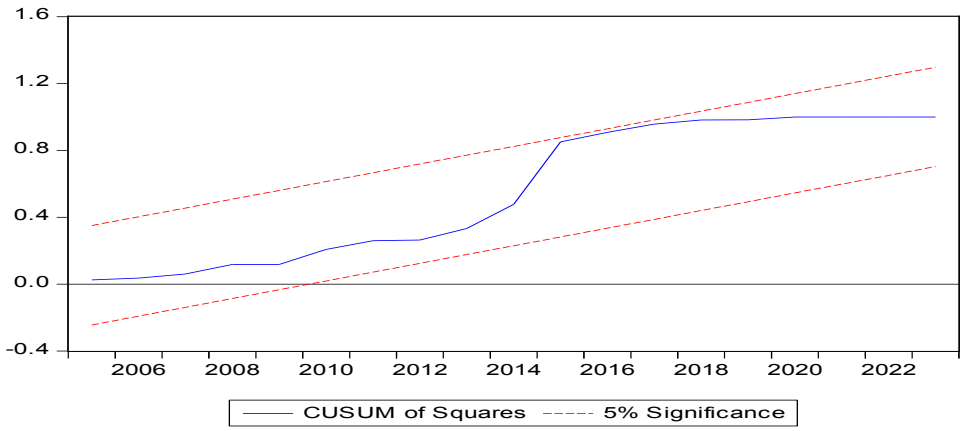

- Source : Prepared by the researcher based on the Eview10 packKage.

Considering the two previous figures ,it is noted that the estimated coefficients of the used)ARDL (model are structurally stable across the period under study ,which confirms the existence of stability between the study variables and consistency in the model between the results of error correction in the short and long term ,as the graphical form of the statistics of the two mentioned tests for this model fell within the critical limits at a significance level of.5%

Based on the above ,the results of the test of the heterogeneity of the variance of the random error for the regression model ,the test of the absence of autocorrelation for the regression model, the test of the normal distribution of random errors ,and the test of the structural stability of the estimated) ARDL (model confirm the reliability of the results obtained from the second model ,which is concerned with estimating the impact of monetary policy on achieving economic diversification in Libya during the period.(1990-2023)

6 -Conclusion and Recommendations-:

Monetary policy is one of the forms of policies adopted by the state with the aim of achieving economic stability in order to combat the various economic imbalances that accompanied economic development .Monetary policy represents the monetary aspect of general economic policy.

Therefore ,the monetary policy adopted by Libya during the study period (1990-2023) aimed to achieve economic stability .However ,the Libyan monetary policy went through different stages after that ,affected by the economic and political changes that the Libyan economy went through, which led to a structural change in Libyan monetary policies .From this standpoint ,the study reached a set of results and recommendations ,represented in the following:

A) Achieving economic diversification in Libya is considered one of the mechanisms of structural transformation to achieve balanced and comprehensive economic development in Libya.

B) The main reason and biggest challenge for not achieving economic diversification in Libya is the primary reliance on oil ,which constitutes a single growth model .Therefore ,achieving economic diversification in Libya requires worKing to develop all economic sectors simultaneously.

C) The study concluded ,with regard to measuring the impact of monetary policy on economic diversification measured by the percentage of contribution of non-oil sectors to the gross domestic product ,that there is a significant and negative impact of the monetary policy variable) monetary base) ,(interest rate on lending) ,(real exchange rate (on economic diversification ,and the error correction parameter for this model was statistically significant and negative with a correction value of (31.06%) each year.

D) The estimated parameters of the ARDL model in the long and short term ,for the second model ,which is concerned with determining the impact of monetary policy on achieving economic diversification measured by the contribution of the non-oil sectors to the GDP ,indicate the following:

. There is a significant and negative impact of the monetary base variable on economic diversification measured by the contribution of the non-oil sectors to the GDP in Libya during the period ,(1990-2023) and this result differs from the economic theory and literature.

. There is a significant and negative impact of the interest rate variable on lending on economic diversification measured by the contribution of the non-oil sectors to the GDP in Libya during the period (1990-2023) in the long term, and this result is consistent with the economic theory and literature.

. There is a significant and negative impact of the real exchange rate variable

on economic diversification measured by the percentage of the contribution of non-oil sectors to the gross domestic product in Libya during the period (1990-2023)in the long term ,and this result is not consistent with economic theory and literature.

Economic diversification is the main driver for achieving economic development for any country .The Libyan administration has sought throughout the study period (1990-2023) to adopt economic policies that enable it to achieve economic diversification .However ,despite this ,it has not succeeded in achieving this for several reasons ,the most important of which is the lacK of a clear policy to achieve economic diversification .Accordingly ,the researcher sought to present a set of proposals that could help economic policy maKers to enhance the role of monetary policy in achieving economic diversification .These proposals are as follows:

A. WorKing to provide and adopt training programs that contribute to the development of human cadres and qualify them to contribute to the development of the banKing sector.

B. Commitment to applying international standards in terms of efficiency and risKs in order for the banKing system to engage in effective banKing commission.

.C WorKing to provide all banKing data and information.

D. Implementing the banKing control system and unifying the Central BanK ,applying governance and financial transparency ,and carrying out some privatization and merger operations for banKing units.

E. Carrying out monetary reforms through stabilizing the exchange rate and monitoring imports ,providing and improving the collection of financial sector data, and following a policy of hedging against oil price fluctuations.

- References-:

1) Al-Shorbagy ,Magdy ,(2009) ,The Impact of Economic Growth on Employment in the Egyptian Economy ,North African Economics Journal ,Globalization and North African Economics Laboratory ,Hassiba Ben Bouali University ,Chlef ,Issue ,(6) Algeria.
2) Abdul Majeed Al-Hadi Al-Rutimi) January ,(2020 The Reality of Monetary and Fiscal Policy in the Libyan Economy ,an Analytical Study for the Period2012-2019 AD ,Journal of Human and Society Studies ,Issue No.10 .
3) Adel Enpaya ,(2021) The Impact of the Independence of central BanK of Libya on the performance of the monetary policy , Sebha University Scientific Journal, for Research and Applied Sciences.
4) Amal Bourhrous, (2021/2022) Rebuilding Libya's Economy On New And Sustainable Grounds ,the European Union ,Eur mesco policy Brief ,No.113
5) Ahmed Alhadi Alharari) June,(2024 Legal and economic aspects of the independence of the Central BanK with application to the Central BanK of Libya,Journal of Legal and Economic Research ,Faculty of Law - Mansoura University,Volume ,14 Issue.88
6) Al-Hussein Al-Hadi Abdullah) March ,(2024 The role of monetary policies in increasing economic activity in Libya during the period ,(1995-2019) Al-Satel Scientific Peer-reviewed Journal ,Issue.37
7) BEAJ,(2021):the Effect of Interest Rates ,Money Supply and Exchange Rate on Inflation in Indonesia and Libya ,Authors):Omar Mohammed Husayn Amhimmid,Heri Yanto,Andryan Setyadharma,(Business and Economic Analysis Journal,Vol), (2) 1 November.(2021 ,
8) Central BanK of Libya ,Economic Bulletin for several different years2011-) ,(2014-2017-2020-2022-2023-2024access date ,5/1/2024 :available at: https//:cbl.gov.ly.
9) Country Focus Report 2024 Driving Libya's Transformation :The Reform of the

Global Financial Architecture ,African Development BanK.2024,

10) John B .Taylor In) May, (2005 ,Monetary Policy In Emerging MarKet Countries with Implications For Egypt,Distinguished Lecture Series ,23 A Publication Of The Egyptian Center For Economic Studies.

11) Libya Financial Sector Review ,World BanK Group, Report February.2020

12) MishKin , F.(1995) .Symposium on the monetary transmission mechanism .Journal of economic persectives.(4)9 ,

13) Mohamed Omar M .Fargani) November ,(2013, An Empirical Analysis of Economic Growth in Libya ,Thesis submitted to the University of Western Sydney For the degree of Doctor of Philosophy.

14) Mustafa ,Reem / Ladgham ,Fathihi ,(9/30/2022) An econometric study of the impact of monetary policy on economic growth in Algeria using the ARDL model, Journal of Finance and Business Economics ,Vol ,7 .No ,2 .September,2022 University of Martyr Hama LaKhdar El Oued ,Algeria.

15) Oliver PiceK ,The magic square of economic policy measured by a macrocosmic performance index ,Department of economics ,the new school of social research ,worKing paper No ,(2) New YorK ,USA ,January.2017 ,

أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر

The Impact of Exchange Rate Fluctuations on Economic Growth in Egypt

إعـــــــــداد:

د. / شادي إبراهيم شحاده

الخبير الاستشاري، أستاذ محاضر الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية & البورصة والأسواق المالية أكاديمية الجزيرة، القاهرة، مصر أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بمنيسوتا، الولايات المتحدة الأمريكية

shady.hash@eco.suezuni.edu.eg
shady79shehada@yahoo.com
ORCID ID: https://orcid.org/0000-0003-3318-1947

سما أمير السيد انا سيمون ناجي شوقي سوسنة صموئيل شنودة
عزالدين محمود خوجة إسلام رمضان سيد عبد الرحمن مصطفى أنور
خريجي قسم البورصة والأسواق المالية، أكاديمية الجزيرة، القاهرة، مصر

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

المُستخلص

تُعد تقلبات سعر الصرف من القضايا الاقتصادية الجوهرية التي تؤثر بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الكلي، لا سيما في الدول النامية مثل مصر، حيث يُمثل سعر الصرف أحد المحددات الرئيسة لتكاليف الإنتاج، وحركة التجارة الخارجية، وجذب الاستثمارات الأجنبية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة من 2000 إلى 2022، باستخدام منهجية تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي، وذلك من خلال نموذج قياسي مناسب لتقدير أثر التغير في سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتمدت الدراسة على بيانات رسمية صادرة عن كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مع اختبار فرضية وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. إلا أن النتائج القياسية أظهرت وجود علاقة عكسية، حيث بيّن النموذج أن تحرير سعر الصرف أسهم في تباطؤ النمو الاقتصادي نتيجة لانخفاض قيمة الجنيه المصري وارتفاع تكلفة الواردات. وتوصي الدراسة بإعادة النظر في سياسات إدارة سعر الصرف، وتعزيز القدرة الإنتاجية المحلية، وتنويع الأسواق الخارجية، بما يسهم في تقليل التأثر بالتقلبات الخارجية وتحقيق نمو اقتصادي أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الاقتصاد المصري، النماذج القياسية، الناتج المحلي الإجمالي، تحرير سعر الصرف، تقلبات الاقتصاد الكلي، الاستثمار الأجنبي.

تصنيف JEL: O47 ،F31 ،E31

Abstract

Determining the exchange rate comprehensively is a fundamental economic issue that directly impacts macroeconomic performance, especially in developing countries liKe Egypt, where the exchange rate represents a Key indicator of cost generation, trade flows, and attracting foreign

investment. This study focuses on the relationship between the exchange rate and economic growth in Egypt over the period from 2000 to 2022, using a large part of the descriptive and relative approach. This is achieved through an appropriate model to estimate the average density of the required domestic exchange rate. Data from the World BanK and the International Monetary Fund were examined, assuming a positive relationship between the exchange rate and economic growth. However, the empirical results show an inverse relationship, as the model indicates that the exchange rate was liberalized in the electronic system as a result of the depreciation of the Egyptian pound and the increase in imports. The study recommends reconsidering exchange rate management policies, the need for local Knowledge, and diversifying hydrocarbon Knowledge, including contributing to the impact of external fluctuations and increasing sustainability.

Keywords: Exchange Rate, Economic Growth, Egyptian Economy, Econometric Models, Gross Domestic Product, Exchange Rate Liberalization, Macroeconomic Fluctuations, Foreign Investment.

JEL Classification: O47 ،F31 ،E31

مقدمة

اولًا / خلفية الدراسة

يُعد سعر الصرف أحد أبرز أدوات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الأداء الاقتصادي للدول، نظراً لدوره المحوري في توجيه حركة التجارة الخارجية، وتحديد تكاليف الإنتاج، وتأثيره المباشر على ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي. ويُعد استقرار سعر الصرف عاملًا حاسماً في تحقيق التوازن الاقتصادي واستدامة النمو، بينما يؤدي تذبذبه إلى إرباك السياسات الاقتصادية وتقويض قدرة الدولة على التخطيط المالي السليم.

إن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي تُعد مجالًا مهماً يجب التركيز عليه في كلٍ

من الدول المتقدمة والنامية، حيث يلعب سعر الصرف دوراً مركزياً في التجارة ويساهم في تحديد السياسة التجارية. فالتقدير السيء لسعر الصرف قد تكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي. كما أن سعر الصرف يعمل كسعر دولي لتحديد القدرة التنافسية والشرائية لدولة ما، ويساهم في توجيه الإنتاج والإنفاق في الاقتصاد المحلي بين السلع الأجنبية والمحلية. ويُعتبر كلًا من النمو الاقتصادي وسعر الصرف الأجنبي من المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة الوثيقة، ويصعب فصلهما عن بعضهما البعض من حيث التأثير والتأثر سواء بالسلب أو الإيجاب.

وقد تناولت الأدبيات الاقتصادية مسألة تحديد سعر الصرف عبر عدة مراحل فكرية. ففي النظريات الكلاسيكية، برزت نظرية تعادل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity) التي طرحها Cassel (1918)، والتي ترى أن سعر الصرف يعكس النسبة بين المستويات العامة للأسعار في مختلف الدول، أي أن التضخم يعد محددًا جوهريًا لقيمة العملة. كما ارتبطت النظرية الكلاسيكية للتدفقات النقدية بحركة الذهب والفضة والتجارة الخارجية، معتبرة أن ميزان المدفوعات هو العامل الرئيس في تحديد قيمة العملة.

ومع تطور الفكر الاقتصادي، قدّمت النظريات الكينزية رؤية مغايرة، حيث اعتبرت أن الأسواق لا تعمل دائمًا بكفاءة وأن الدولة تستطيع من خلال السياسات النقدية والمالية والتدخل المباشر في سوق الصرف التأثير على مستويات سعر الصرف ودعمه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي (Keynes, 1936). ومن هنا برزت نماذج تربط سعر الصرف بالسيولة النقدية، أسعار الفائدة، والسياسة الاقتصادية الكلية.

أما في النظريات الحديثة، فقد طوّر Dornbusch (1976) نموذج «التجاوز" (Overshooting Model) الذي يفسر تقلبات سعر الصرف قصيرة الأجل كنتيجة لاختلاف سرعة استجابة الأسواق المالية مقارنة بجمود الأسعار في المدى القصير. كما برزت نماذج التوقعات العقلانية التي تؤكد أن توقعات المتعاملين في الأسواق المالية تشكل محددًا رئيسًا لمسار سعر الصرف، وأن عنصر عدم اليقين يلعب دورًا مهمًا في زيادة حدة التقلبات.

ومن ثم، فإن النظريات المتعددة تعكس أن العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي ليست خطية أو ثابتة، وإنما تعتمد على طبيعة الاقتصاد ودرجة انفتاحه، ومستوى تدخل الدولة، وهي عوامل تجعل دراسة الحالة المصرية ذات خصوصية تستدعي التحليل التطبيقي المعمق.

ثانياً / مشكلة الدراسة

شهدت مصر خلال العقود الماضية تغيرات متكررة في نظام وسياسات سعر الصرف، ما انعكس بشكل متفاوت على أداء الاقتصاد. وقد مثّلت تقلبات سعر الصرف إحدى القضايا المثيرة للجدل بين الاقتصاديين، لا سيما في ظل العلاقة المعقدة والمتغيرة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. وعلى الرغم من تبني سياسات مرنة في هذا المجال، إلا أن آثار هذه السياسات ما زالت محل نقاش، وبناء على ما سبق فقد جاءت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر وعليه فإن التساؤل الرئيسي للدراسة يتمثل في السؤال التالي:

ما مدى تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر؟

ثالثاً / فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة في أنه: من المتوقع ان تساهم تقلبات سعر الصرف في التأثير إيجابياً على النمو الاقتصادي في مصر

رابعاً / هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية السابقة من خلال تقدير تأثير سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2000- 2022 من خلال نموذج قياسي يتضمن مجموعة من المؤشرات، لقياس تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي

المصري.

خامساً / أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة في الاتي:

تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالعلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، خاصة في السياق المصري، الذي ما زال بحاجة لمزيد من الدراسات التطبيقية المحدثة في هذا المجال.

توفر نتائج الدراسة معلومات وتحليلات يمكن أن تدعم صناع القرار في تطوير سياسات اقتصادية أكثر فاعلية، خاصة في ضوء التحديات المتزايدة التي تواجه الاقتصاد المصري بعد تحرير سعر الصرف.

سادساً / منهجية الدراسة

تعتمد منهجية الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الفكر الاقتصادي لعلاقة سعر الصرف بالنمو الاقتصادي حيث تم تغطية هذا الجانب من خلال الاطلاع على الدوريات والمراجع والرسائل العملية والأبحاث والدراسات والمقالات المنشورة بالدوريات المختلفة ذات الصلة. كما تستخدم المنهج الكمي المستند على الاسلوب القياسي لمعرفة أثر تغير سعر الصرف في وجود متغيرات اقتصادية أخرى لها تأثير على النمو الاقتصادي والمقاس بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي، حيث يتم اختبار مدى صحة فرضية الدراسة والوصول إلى الأهداف المرجوة.

سابعاً / مصادر البيانات

تم الاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ثامناً / حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تغطي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2022.

الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على جمهورية مصر العربية.

الحدود الموضوعية: تركز على دراسة العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، دون التوسع في متغيرات أخرى كالسياسة المالية أو ميزان المدفوعات.

تاسعاً / الدراسات والادبيات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر، وتفاوتت من حيث المنهجية والفترة الزمنية وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات:

فنجد دراسة (Domaç & Shabsigh. 1999) سلوك سعر الصرف الحقيقي والنمو الاقتصادي: أدلة من مصر والأردن والمغرب وتونس، حيث استهدفت الدراسة تأثير اختلال سعر الصرف الحقيقي (RERMIS) على النمو الاقتصادي في مصر والأردن والمغرب وتونس. وتبنت الورقة ثلاثة مقاييس لاختلال سعر الصرف، حيث استندت إلى تعادل القوة الشرائية، وسعر صرف السوق السوداء، ونموذج مُهيكل. وقد أكدت الدراسة التأثير السلبي لاختلال سعر الصرف الحقيقي (RERMIS) على النمو، باستخدام جميع مقاييسه، كما تنبأت به نماذج النمو المحلية. كما أبرزت النتائج دور عوامل أخرى وتحديداً نمو رأس المال والسكان واللذان يحملان دلالات نظرية تنبأ بها نموذج سولو للنمو، وهما ذوا دلالة إحصائية في النتائج القياسية للدراسة.

أما دراسة (Kandil & Dincer, 2008) تحليل مقارن لتقلبات أسعار الصرف والنشاط الاقتصادي: حالتا مصر وتركيا، فقد بحثت الدراسة في آثار تقلبات أسعار الصرف على الناتج

الحقيقي، ومستوى الأسعار، والقيمة الحقيقية لمكونات الطلب الكلي في مصر وتركيا. يُحلل النموذج النظري تحركات سعر الصرف إلى مكونات متوقعة وغير متوقعة. تُحدد تقلبات العملة غير المتوقعة الطلب الكلي من خلال الصادرات والواردات والطلب على العملة المحلية، بينما يُحدد العرض الكلي من خلال تكلفة السلع الوسيطة المستوردة وتوقعات المنتجين للقدرة التنافسية النسبية. في تركيا، يُحدث ارتفاع سعر الصرف المتوقع آثاراً سلبية كبيرة، حيث يُقلص نمو الناتج الحقيقي والطلب على الاستثمار والصادرات، ويرفع تضخم الأسعار. علاوة على ذلك، تُحدث تقلبات سعر الصرف غير المتوقعة آثاراً غير متماثلة تُبرز أهمية الانخفاض غير المتوقع في نمو الناتج ونمو الاستهلاك والاستثمار للقطاع الخاص، على الرغم من زيادة نمو الصادرات. في مصر، يُقلل ارتفاع سعر الصرف المتوقع من نمو الصادرات. وفي ظل عدم التماثل، يُقلل الأثر الصافي لتقلبات سعر الصرف غير المتوقعة من نمو الناتج والاستهلاك الحقيقي، ويزيد من نمو الصادرات في الأجل المتوسط.

بينما تناولت دراسة (Gad & et al,. 2018) دراسة وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على التنمية المستدامة وانعكاس ذلك على حجم البطالة في مصر، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الواقعي، بالاعتماد على البيانات الحديثة الصادرة عن البنك المركزي المصري وجهاز التعبئة العامة والإحصاء، وتوصلت الدارسة إلى أن تغيرات سعر الصرف أثر إيجابي على حجم الاحتياطيات النقدية بعد قرار تحرير سعر الصرف. ارتفعت الاحتياطيات النقدية من 21 مليار جنيه مصري في السنة المالية 2016 إلى 31.3 مليار جنيه مصري بنهاية ديسمبر 2017. ورغم أن تأثيرها يبدو إيجابياً إلا أن مصدر هذه الزيادة في حجم الاحتياطيات كان تحويلات العاملين بالخارج وليس بسبب زيادة القوة التصديرية للبلاد. أما التأثير الإيجابي والذي يبدو واضحاً وإيجابياً نتيجة التغيرات في سعر الصرف بعد قرار التعويم كان على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن انعكاس هذا التأثير على معدل البطالة جاء سلبياً حيث تراوحت معدلات البطالة قبل قرار تعويم سعر الصرف بين 13.3% في العام المالي 2014/2013 ثم أصبحت 12.7% في العام المالي 2015/2014 لتصل إلى 11.9% في العام المالي 2017/2016 أي بعد

قرار التعويم وهو ما يشير إلى أن معدل البطالة لا يزال في الحدود غير الأمنه، ولكن مقبول عالمياً.

كما ان دراسة (Tawfiq & Tawaha, 2019) أثر أسعار الصرف والفائدة والتضخم على النمو الاقتصادي - حالة جمهورية مصر العربية، استهدفت استكشاف أثر أسعار الصرف والفائدة والتضخم على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (2013-2016). ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي باتباع الأسلوب القياسي حيث استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المتعدد لنمذجة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وخلصت الدراسة إلى أن لسعر الصرف تأثيراً ذا دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في مصر. كما تبين أن أسعار الفائدة والتضخم ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في مصر. كما تبين أن (أسعار الصرف والفائدة والتضخم) مجتمعة ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في مصر.

وقد اهتمت دراسة (Abudeif & Ali, 2021) محددات سعر الصرف في مصر وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية خلال الفترة (1971- 2018) بتحليل مكونات ومحددات سعر الصرف في مصر، وتوضيح انعكاساتها على التنمية الاقتصادية. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، بالإضافة إلى المنهج الكمي بإتباع الأسلوب القياسي، والذي يتكون من نموذج ثنائي. في الجزء الأول، يتم تقييم محددات سعر الصرف وآثارها على سعر الصرف في مصر، ثم يتناول الجزء الثاني دراسة العلاقة بين سعر الصرف والتنمية الاقتصادية (تم قياسها بالناتج المحلي الإجمالي) في مصر من خلال استخدام أسلوب يوهانسون للتكامل المشترك، واستخدام بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج لفترة زمنية تبلغ حوالي 47 عاماً، بدءاً من عام 1971 وحتى عام 2018. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها بالنسبة لنموذج سعر الصرف، وجود علاقة عكسية بين التضخم وسعر الصرف، ووجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وسعر الصرف. أما بالنسبة لنموذج التنمية

الاقتصادية فهناك علاقة طردية بين واردات السلع ومعدل النمو الاقتصادي وعلاقة عكسية بين سعر الصرف ومعدل النمو الاقتصادي.

أما دراسة (Ibrahim & Mobarez, 2022) تأثير تعويم سعر الصرف على التنمية الاقتصادية في مصر حتى عام 2021 فحاولت الدراسة تسليط الضوء على الآثار المهمة لتعويم الجنيه المصري، من خلال دراسة آثار تسعير العملة الوطنية قبل التعويم وبعده، لمعرفة ما إذا كان لهذا التعويم تأثير سلبي أم إيجابي على النمو الاقتصادي للدولة المصرية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين أسعار الصرف ومعدل النمو الحقيقي قبل عام 2017، وعلاقة سلبية على المدى القصير بعد التعويم، وعلاقة إيجابية طويلة الأجل بين أسعار الصرف ومعدل النمو الحقيقي بعد عام 2017، مما يؤثر سلباً على المدى القصير، إذ قد يرفع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، وقد يزيد من حدة الفقر، ولكنه على المدى الطويل يبدو متفائلاً ومُبشراً.

ونجد في دراسة (رمضان واخرون، 2023) آثار تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في مصر تُسلّط الضوء على سياسة سعر الصرف وأثرها على الأسعار المحلية خلال الفترة 1991- 2019، وما يترتب عليها من آثار على الاستقرار الاقتصادي، فقد استهدفت الدراسة تحديد آثار تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية عموماً، وفي مصر خصوصاً. وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والاستقرار الاقتصادي في مصر إيجابية نظراً لقدرة سياسة سعر الصرف على التأثير في متغيرات الاقتصاد الكلي في الدول. وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على صانعي السياسات الاقتصادية في الدول التأكد من فعالية هذه السياسة والعمل على ضمانها في ظل الظروف المواتية وغير المواتية في البلاد، حتى تُحقق هذه السياسة الاستقرار الاقتصادي.

أما دراسة (Mohamed, 2023) والتي تبحث في امكانية أسعار الصرف وأسعار الفائدة أن تؤثر على مؤشرات الاقتصاد الكلي (التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي) في مصر، حيث حللت الدراسة آثار كلًا من أسعار الصرف وأسعار الفائدة في آنٍ واحد على مؤشرات مختارة لأداء الاقتصاد الكلي في مصر خلال الفترة 1990- 2020 ولتحقيق ذلك، طُبِّق نموذج إنجل- جرانجر للتكامل المشترك ذي الخطوتين لتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات. وقد وُجِد أن سعر الصرف وسعر الفائدة، كلًا منهما في وجود الآخر، لم يكن لهما تأثير على معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي. مع ذلك، كان لسعر الفائدة وسعر الصرف، كلًا منهما في وجود الآخر، تأثير على معدل التضخم في المدى الطويل. وكان لسعر الفائدة فقط، في وجود سعر الصرف، تأثير على معدل التضخم، بينما لم يكن لسعر الصرف، في وجود سعر الفائدة، أي تأثير على التضخم في المدى القصير. وبما أن زيادة كلًا من سعر الصرف وسعر الفائدة بمقدار وحدة واحدة، أدت إلى زيادة معدلات التضخم بمقدار 0.510 و 0.892 على التوالي في المدى الطويل. وعلى المدى القصير أدى ارتفاع أسعار الفائدة بمقدار وحدة واحدة إلى زيادة التضخم بمقدار 2.161

وفي دراسة (Alabdulwahab & Abou-Zaid, 2023) مصادر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في مصر حيث استهدفت الدراسة تحليل مصادر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في مصر باستخدام الانحدار الذاتي للمتجه الهيكلي (SVAR). تغطي البيانات الفترة 1980- 2016، حيث تغيّر نظام الصرف أكثر من مرة. وتبحث هذه الدراسة في مصدر تقلبات سعر الصرف الحقيقي حيث ستدمج الطريقة المستخدمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، ومستوى الأسعار في نظام معادلات متعدد الأبعاد. ومع ذلك، سيُولّد النظام دالة استجابة النبضة (IRF) وتحليل تباين الخطأ (EVDC) للحصول على فهم سلوكي لسعر الصرف الحقيقي استجابةً للصدمات الاقتصادية. تشير نتائج دالة استجابة النبضة (IRF) وتحليل تباين الخطأ (EVDC) إلى تأثير كبير لصدمات الطلب على سعر الصرف الحقيقي مقارنةً بصدمات العرض والصدمات النقدية في الفترة بين عامي

1980 و2016. من ناحية أخرى، سيكون للصدمات النقدية تأثير ضئيل على سعر الصرف الحقيقي على المدى القصير، وسيقترب من مستواه السابق خلال فترة الدراسة. على حد علم المؤلفين، لم يُناقش موضوع مصدر تقلبات سعر الصرف الحقيقي في مصر على نطاق واسع نظراً لنقص بيانات السلاسل الزمنية. ومع ذلك، توفر هذه الدراسة بيانات مُعدّة لسعر الصرف الحقيقي لمصر باستخدام الطريقة المنشورة في صندوق النقد الدولي. علاوة على ذلك، تتضمن الدراسة نمذجة نظرية واقتصادية قياسية لضمان موثوقية النتائج الاقتصادية.

وقد سعت دراسة (Ahmed & et al,. 2024) تحليل آثار سعر الصرف على التجارة: الأدلة التجريبية، إلى إيجاد سعر صرف عادل لمصر، واستكشاف كيفية تأثير سياسات سعر الصرف على النمو الاقتصادي والأمن الغذائي للبلاد. كما سعت للإجابة على سؤال مهم لصانعي السياسات في مصر وهو هل تُساهم سياسات سعر الصرف الحالية في خفض العجز التجاري لمصر؟ وقد استخدمت الدراسة منهجين حيث طبقت طريقة تعادل القوة الشرائية (PPP) لتحديد سعر الصرف الحقيقي المتوازن (ERER). ثم دمجت نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) مع قيمة ERER من طريقة تعادل القوة الشرائية لمراقبة كيفية تفاعل القطاعات المختلفة مع الاقتصاد الكلي وفهم العلاقة بين دخل الأسر ومستويات الفقر. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن سعر الصرف العادل هو 38.5 جنيهاً مصرياً للدولار الأمريكي، وفقاً لطريقة تعادل القوة الشرائية. ويؤثر سعر الصرف الجديد بشكل كبير على الاقتصاد المصري. فبعض الآثار إيجابية، مثل تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وزيادة الصادرات، وانخفاض الواردات، إلا أن هذه الآثار طفيفة وغير جوهرية. على الجانب السلبي، قد يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وارتفاع أسعار السلع، وانخفاض الاستهلاك. علاوةً على ذلك، تُسلّط هذه الدراسة الضوء على أهمية اتباع سياسات سعر صرف متوازنة، تُراعي الظروف والتحديات الاقتصادية الخاصة بمصر، وتتماشى مع السياسات الاقتصادية الأخرى. فقد أثبتت التجربة والواقع أن أسعار الصرف وحدها ليست الحل الوحيد.

وفي دراسة (El Kahky, 2024) العلاقة الديناميكية بين مؤشر سوق الأسهم، وسعر الصرف، وأذون الخزانة، وسعر الفائدة الرسمي: دراسة حالة مصر 2010- 2020. حيث بينت الدراسة أن سوق الأوراق المالية القوي يُعدّ محرك اقتصاد أي دولة. ومما لا شك فيه أن استقرار وقوة الوسطاء الماليين وأنظمة السوق الثانوية في أي دولة يُحددان نموها الاقتصادي العام. منذ عام 2009، تاريخ تأسيس السوق الثانوية ومؤشر EGX30 المصري، يسير الاقتصاد المصري بخطى ثابتة نحو النمو. ومع ذلك، واجه الاقتصاد المصري تحديات اقتصادية ومالية متنوعة في السنوات الأخيرة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية، بدءًا من الثورة السياسية عام 2011 والصدمات الخارجية العالمية مثل جائحة كورونا، والتي أثرت سلباً على تدفقات رأس المال الأجنبي من العملة الصعبة. مما جعل من الضروري والحيوي طلب المساعدة المالية من المؤسسات الدولية والسوق المالية العالمية للحفاظ على سلامة اقتصاد البلاد. وقد ارتبط ذلك ببرامج القروض المدعومة بالإصلاحات الهيكلية الاقتصادية واتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. منذ ذلك الحين، يُفترض أن الاقتصاد المصري يتجه نحو مزيد من التكامل مع الاقتصاد العالمي، وخاصة بعد برنامج القروض المدعوم من صندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية التي جرت منذ نهاية عام 2016 مع نظام تعويم العملة في نوفمبر 2016. ومنذ ذلك الحين، أصبح الوضع الاقتصادي في مصر وسوق الأسهم وسعر الصرف الأجنبي أكثر انعكاساً وعرضة للصدمات الخارجية التي تحدث. ومع ارتباط برنامج قروض صندوق النقد الدولي، لعب سوق رأس المال المالي من خلال تدفقات رأس المال الأجنبي في استثمارات المحافظ الأجنبية دوراً رئيسياً في التأثير على أداء العملة من خلال أسواق الأسهم والديون المصرية، والتي تتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بقرارات السياسة النقدية للبنك المركزي المصري. تساعد هذه الورقة على فهم أسواق الأسهم وأسواق الصرف الأجنبي في مصر وتأثير السياسة النقدية للحكومة على السوق المالية. وتهدف إلى تحديد محددات كلا السوقين، ودراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الأسهم المصري EGX30 وسعر الصرف الأجنبي في مصر. تم فحص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد الكلي، بما في ذلك سعر فائدة

الإقراض في مصر وسعر أذون الخزانة لأجل 91 يوماً. وبتطبيق نموذج التكامل المشترك ونموذج VECM لاختبار العلاقات قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات المذكورة، أشارت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر سوق الأسهم المصري، وأسعار الإقراض، وأذون الخزانة خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2016، قبل نظام تعويم الجنيه.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة، يتبين أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر قد تناولتها الأدبيات من زوايا متعددة، فمنها من ركّز على الأثر الكلي طويل الأجل، ومنها من درس الآثار قصيرة الأجل أو الجزئية على التجارة، الاستثمار، والتضخم. وعلى الرغم من تعدد المقاربات وتنوع الأدوات المنهجية، إلا أن النتائج جاءت غير متجانسة، مما يعكس تعقيد الظاهرة وتعدد محدداتها. ويؤكد هذا التباين على أهمية الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات حديثة ونماذج قياسية مناسبة للسياق المصري، بما يُسهم في تقديم صورة أكثر تكاملًا وواقعية للعلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي.

الفجوة البحثية

رغم تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر، إلا أن معظمها ركّز على فترات زمنية محددة، أو تناول العلاقة من منظور جزئي، كما أن بعض الدراسات اكتفت بالتحليل الوصفي أو استخدمت مناهج قياسية لم تُراع تقلبات سعر الصرف وأثرها المتغير بمرور الزمن.

ومن هنا، تظهر الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة تبحث في أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر، ضمن إطار زمني حديث، ويعتمد على منهج قياسي مناسب، وقد جاءت هذه الدراسة لبحث العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية 2000- 2022 باستخدام نموذج الانحدار المتعدد.

النموذج والقياس

يتناول هذا الجزء النموذج والقياس لبحث العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية 2000- 2022 وفيما يلي نوضح الإطار النظري للمتغيرات المستخدمة في نموذج الانحدار المتعدد.

أولًا / المتغير التابع: النمو الاقتصادي (Y)

حيث يشير النمو الاقتصادي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) الحقيقي للدولة على أساس سنوي، (العمامي، 2024) وهو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الأداء الاقتصادي للبلد. (عبد الرحيم وخلف الله، 2020)، (هلالي، 2023) يعتمد معدل النمو الاقتصادي على عدة عوامل مثل الإنتاجية، الاستثمار، الاستهلاك، والسياسات المالية والنقدية. (عمارة وأخرون، 2021)، (ملوح و مكيد، 2020) رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي والابتكار وراس المال المادي والطبيعي. (بعوني، 2017)، (مروش و بوهلة، 2023) يتم قياسه عادةً كنسبة مئوية سنوية ويستخدم لمقارنة الأداء الاقتصادي عبر الفترات الزمنية أو بين الدول المختلفة. ((Meyer & et al., 2017

وتتضح أهمية النمو الاقتصادي في الاتي (شاهين، 2021)، (Todaro & Smith, 2015)

يعكس مستوى التنمية الاقتصادية والرفاهية العامة.

يؤدي إلى تحسين مستويات الدخل وفرص العمل.

يعزز قدرة الحكومات على تمويل الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم.

ثانياً / المتغيرات المستقلة وتأثيرها المحتمل على النمو الاقتصادي

سعر الصرف الرسمي (X1)

حيث يمثل سعر الصرف الرسمي قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي، ويعد من العوامل الأساسية التي تؤثر على التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي. (شحاده، 2023) ويُعد سعر الصرف مقياساً يعبّر عن قيمة عملة معينة مقارنة بعملة أخرى، فهو يمثل السعر الذي تُستبدل به عملة بأخرى. ويُعتبر من المؤشرات الكلية الحيوية التي تُستخدم لتقييم الأداء

الاقتصادي العام، إذ يلعب دوراً جوهرياً في التأثير على التجارة الدولية والنشاط الاقتصادي الحقيقي للدول. ومع توسّع حركة التجارة الدولية، تزداد تقلبات أسعار الصرف، ما يعقّد من عملية التنبؤ المالي، وينعكس ذلك بوضوح على مستويات المبيعات والأسعار والتكاليف. (Elshahawany & Ward, 2022) فسعر الصرف متغير رئيسي يؤثر في تحديد الأسعار داخل أي اقتصاد، ويلعب دوراً مزدوجاً يتمثل في الحفاظ على القدرة التنافسية الدولية من جهة، وفي كونه مرجعاً اسمياً للأسعار المحلية من جهة أخرى. (على، 2024)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير إيجابي محتمل إذا كان سعر الصرف المستقر يعزز ثقة المستثمرين ويزيد من القدرة التنافسية للصادرات.

تأثير سلبي محتمل إذا أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد والتضخم، مما قد يؤثر سلباً على الاقتصاد.

2. التضخم (X2)

يعبر التضخم عن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياسه كنسبة مئوية سنوية. وترتكز العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، وتأثيرها في مسار التنمية والنمو الاقتصادي، على نظرية تعادل القوة الشرائية، التي تفترض أن قيمة عملة الدولة تُحدد استناداً إلى قدرتها الشرائية مقارنة بالعملات الأخرى. (عليوة، 2014)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير سلبي محتمل إذا كان التضخم مرتفعاً جداً، مما يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية وانخفاض الاستثمار.

تأثير إيجابي محتمل في حالة التضخم المعتدل، حيث قد يعكس نشاطًا اقتصادياً صحياً.

3.الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (X3)

حيث تمثل الصادرات نسبة السلع والخدمات المباعة إلى الخارج مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشر مهم على القدرة التنافسية الدولية للدولة، كما تستند العلاقة بين

سعر الصرف والصادرات، وتأثيرها على النمو الاقتصادي، إلى حقيقة أن تقلبات سعر الصرف تمثل أحد المصادر الرئيسة لمخاطر أرباح الشركات. فعندما يتوقع المُصدّرون حدوث تغيّرات في سعر الصرف خلال فترة زمنية معينة، فإن ذلك يُزيد من درجة عدم اليقين المرتبطة بالأرباح المتوقعة، مما قد يؤدي إلى انخفاض المكاسب الناتجة عن الأنشطة التجارية الدولية، ويؤثر بالتالي سلباً على معدلات النمو الاقتصادي. (عليوة، 2014)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير إيجابي قوي حيث تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وتحسين ميزان المدفوعات.

قد يكون التأثير محدوداً في الدول التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية فقط دون تنويع اقتصادي.

4.الزيادة السكانية (X4)

حيث يعكس معدل الزيادة السكانية التغير السنوي في عدد السكان، وهو مؤشر ديموغرافي مهم يؤثر على سوق العمل والاستهلاك والاستثمار. فالنمو الاقتصادي يتطلب زيادة متناسبة في عنصرين (السكان والموارد) بحيث تكون زيادة الموارد نسبتها تكون دائما أكبر من نسبة السكان. (على، 2020)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير إيجابي محتمل إذا كانت الزيادة السكانية تعزز حجم السوق الداخلي وزيادة القوى العاملة.

تأثير سلبي محتمل إذا كانت الزيادة السكانية غير متوازنة مع القدرة الإنتاجية والموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى عبء على الخدمات العامة والبنية التحتية.

5.الإنفاق على التعليم (X5)

حيث يمثل نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر على الاستثمار في رأس المال البشري. فالإنفاق على التعليم أحد أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، حيث لم يعد التقدم في العصر الحديث يُقاس بمدى ما تمتلكه الدول من موارد طبيعية فحسب، بل أصبح مرتبطًا بما تملكه من ثروة بشرية متعلمة ومؤهلة في مختلف مجالات المعرفة، قادرة على إنتاج الأفكار وتوليد المعارف. ولم تعد العملية التعليمية تُنظر إليها بوصفها مجرد خدمة اجتماعية، بل أصبحت أداة استراتيجية للاستثمار في الإنسان، تهدف إلى تحسين مستوى الأفراد والمساهمة الفاعلة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. (أبو تراب، 2021)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير إيجابي قوي حيث يؤدي تحسين التعليم إلى زيادة إنتاجية العمالة والابتكار الاقتصادي.

قد يكون التأثير بطيئاً على المدى القصير لكنه أساسي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

6.الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (X6)

حيث يمثل نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، كما يُعد استقرار سعر الصرف مؤشراً مهماً على مدى جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتأثر هذا النوع من الاستثمار بشكل كبير بتقلبات أسعار الصرف، لا سيما في الدول التي تنتهج سياسات حمائية جمركية مثل الاقتصاد المصري. ففي مثل هذه الحالات، يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة استراتيجية لدعم النمو الاقتصادي، فضلًا عن كونه وسيلة فعالة لتوفير مزيد من موارد النقد الأجنبي وتعزيز الاحتياطيات النقدية للبلاد. (البنا، 2024)

العلاقة المتوقعة مع النمو الاقتصادي

تأثير إيجابي قوي حيث يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وتعزيز الإنتاجية.

قد يكون التأثير سلبياً إذا تركز الاستثمار الأجنبي في قطاعات غير منتجة أو إذا أدى إلى تحويل الأرباح للخارج دون تأثير فعلي على الاقتصاد المحلي.

والجدول التالي يوضح المتغيرات ومصادرها

جدول (1): متغيرات الدراسة القياسية ومصادرها

الرمز	مصدر البيانات	المتغيرات
Y	صندوق النقد الدولي	النمو الاقتصادي % سنويا
X1	البنك الدولي	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي)
X2	صندوق النقد الدولي	التضخم % سنويا
X3	البنك الدولي	صادرات السلع والخدمات % من الناتج المحلي الاجمالي
X4	البنك الدولي	الزيادة السكانية % سنويا
X5	البنك الدولي	الانفاق على التعليم % نسبة من الناتج المحلي الإجمالي
X6	البنك الدولي	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد % من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحث.

وبناءً على ما سبق فإن النمو الاقتصادي (Y) يعتبر متغيراً تابعاً يتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية، مثل سعر الصرف، التضخم، الصادرات، الزيادة السكانية، الإنفاق على التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر بناءً على النظريات الاقتصادية، ويتوقع أن يكون لبعض هذه المتغيرات تأثير إيجابي، بينما قد يكون للبعض الآخر تأثير سلبي، اعتماداً على الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة في الدولة.

ولدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تم استخدام برنامج E-Views للحصول على مخرجات النتائج الخاصة ببحث العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة الزمنية 2000- 2022 وكانت المخرجات على النحو التالي:

تحليل المعاملات واختبارt

يُعد اختبار **t** أداة إحصائية أساسية للتحقق من معنوية معاملات النموذج، حيث يتم فحص الفرضية الصفرية ($H_0: \beta = 0$) عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) لمعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في مصر. يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول (2): معاملات النموذج واختبار (t-Test) عند مستوى دلالة 5%

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	t-Statistic	p-value	التفسير
C	16.6693	4.7873	3.4820	0.0031	ثابت المعادلة ويشير إلى أن متوسط النمو الاقتصادي في مصر هو 16.66 في حالة انعدام المتغيرات المستقلة
X1	-0.0148	0.0774	-0.1917	0.8504	غير معنوي احصائيا ($p > 0.05$) وتأثيره ضعيف على Y
X2	0.0693	0.0399	1.7385	0.1013	غير معنوي عند 5 % ولكنه قريب من 10% وتأثيره ضعيف على Y
X3	-0.0099	0.0486	-0.2052	0.8400	غير معنوي تماماً ($p > 0.05$) وتأثيره ضعيف جدا على Y
X4	-3.1893	1.3712	-2.3260	0.0335	معنوي عند 5% وتأثيره سلبي كبير على Y
X5	-1.4399	0.5863	-2.4559	0.0259	معنوي عند 5% وتأثيره سلبي معتدل على Y
X6	0.4040	0.1054	3.8331	0.0015	معنوي عند 5% وتأثيره إيجابي على Y

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

تشير نتائج اختبار**t** إلى أن:

المتغيرات **X4** و **X5** و **X6** هي الوحيدة التي تمتلك تأثيراً معنوياً إحصائياً على النمو الاقتصادي في مصر عند مستوى 5%.

في المقابل، المتغيرات **X1** و **X3** ليست ذات دلالة إحصائية، ما يعني أن تأثيرها ضعيف للغاية وغير مؤثر على النمو.

أما المتغير **X2**، فبالرغم من أنه غير معنوي عند مستوى 5%، إلا أن قربه من مستوى 10% يشير إلى إمكانية وجود أثر ضعيف لكنه ليس كافياً لدعمه إحصائياً عند المستوى المعتمد.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن النموذج يعكس بصورة دقيقة المتغيرات الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي، مع استبعاد المتغيرات غير المؤثرة التي لا تضيف قيمة تفسيرية جوهرية.

تحليل جودة النموذج الإحصائي (Goodness of Fit)

يُعد تقييم جودة النموذج القياسي خطوة أساسية للتأكد من مدى قدرته على تفسير الظاهرة محل الدراسة، ومدى قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويعتمد هذا التقييم على مجموعة من المقاييس الإحصائية مثل معامل التحديد (R^2)، ومعامل التحديد المعدل (Adjusted R^2)، والانحراف المعياري للأخطاء (S.E. of regression)، بالإضافة إلى اختبار معنوية النموذج ككل (F-statistic) وقيمة الاحتمال (p-value). يوضح الجدول التالي نتائج هذه المقاييس:

جـدول (3): تحليـل جـودة النمـوذج الإحصائـي (Goodness of Fit)

المقياس	القيمة	التفسير
R^2 (التحديد)	0.7783	بلـغ معامـل التحديـد 77.83 % وهـو مـا يعنـي ان المتغيـرات المسـتقلة لهـا قـدرة تفسـيرية جيـدة علـى شـرح وتفسـير النمـو الاقتصـادي فـي مصـر وان النسـبة الباقيـة ترجـع لأخطـاء عشـوائية
Adjusted R^2 (المعدل)	0.6952	بلـغ معامـل التحديـد المعـدل 69.52 % ممـا يسـتدل علـى ان المتغيـرات المسـتقلة اسـتطاعت تفسـير التغيـر فـي النمـو الاقتصـادي وان النسـبة الباقيـة ترجـع لعوامـل أخـرى مثـل البطالـة والـواردات والاسـتثمار المحلـي

الانحراف المعياري للأخطاء حيث يشير إلى مدى دقة النموذج في تقدير القيم الحقيقية لY	0.8363	**S.E. of regression**
اختبار معنوية النموذج ككل وهي جيدة	9.3627	**F-statistic**
معنوي عند 5% مما يدل على أن النموذج ذو دلالة إحصائية	0.000169	**p-value**

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-Views

ويتضح من النتائج أن النموذج يتمتع بقدرة تفسيرية مرتفعة، حيث يفسر معامل التحديد (R^2) نحو 78% من التغير في النمو الاقتصادي. كما أن القيمة المعدلة لمعامل التحديد (Adjusted R^2) تؤكد ثبات القوة التفسيرية للنموذج بعد استبعاد أثر عدد المتغيرات. وتشير القيمة المنخفضة نسبيًا للانحراف المعياري للأخطاء (S.E. of regression) إلى دقة النموذج في تقدير القيم الفعلية. إضافةً إلى ذلك، يوضح اختبار F ومعنويته الإحصائية أن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي. وبناءً عليه، يمكن القول إن النموذج يتمتع بجودة إحصائية قوية تجعله مناسبًا لتحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنمو الاقتصادي في مصر.

تحليل الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

يُعد اختبار الارتباط الذاتي أحد أهم الاختبارات للتحقق من صلاحية النموذج القياسي، حيث يُستخدم لقياس مدى استقلالية الأخطاء العشوائية. وفي حال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، فإن ذلك يؤدي إلى بطلان بعض فروض النموذج ويؤثر على دقة التقديرات. ويُستخدم **إحصاء دوربين-واتسون (Durbin-Watson)** كأداة رئيسية للكشف عن هذه المشكلة. يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار:

جدول (4): نتائج اختبار دوربين-واتسون لقياس الارتباط الذاتي في النموذج القياسي

التفسير	القيمة	المقياس
قريب جدا من 2، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي في الأخطاء	1.9995	Durbin-Watson (DW) Statistic

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد مخرجات برنامج E-Views

تشير نتيجة اختبار دوربين-واتسون (DW = 1.9995) إلى أن قيمة الإحصاء قريبة جدًا من الرقم (2)، وهو الحد الذي يعكس استقلالية الأخطاء العشوائية وعدم وجود ارتباط ذاتي سواء موجب أو سالب. وبذلك يمكن القول إن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، الأمر الذي يعزز من موثوقية النتائج ودقة الاستنتاجات المستخلصة.

تحليل معادلة الانحدار المتعدد

Y = 16.6692983334 - 0.0148412798755*X1 + 0.0692829433435*X2 - 0.00997050748472*X3 - 3.18930619804*X4 - 1.4398713888*X5 + 0.404016690742*X6

المصدر: مخرجات برنامج E-Views

ويمكن تحليل معادلة الانحدار المتعدد على النحو التالي:

X1 (سعر الصرف): معامل -0.0148 يشير إلى أن زيادة سعر الصرف (أي ضعف العملة المحلية مقابل الدولار) هو سالب مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي تؤدي إلى تقليص النمو الاقتصادي بمعنى آخر إذا ضعف الجنيه المصري مقابل الدولار من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي.

X1 المعامل: -0.0148): تأثير سلبي صغير على Y، أي أن زيادة X1 بوحدة واحدة تقلل Y بمقدار 0.0148.

X2 (التضخم): معامل 0.0693هو إيجابي، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين التضخم والنمو الاقتصادي. زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي هذا قد يشير إلى أن الاقتصاد في بعض الحالات يمكن أن يشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً في فترات التضخم المرتفع ويشير إلى أن زيادة التضخم تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهو أمر غير معتاد.

X2المعامل: 0.0693): تأثير إيجابي، أي أن زيادة X2 بوحدة واحدة تزيد Y بمقدار 0.0693.

X3 (صادرات السلع والخدمات): معامل - 0.00997 هو سالب مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين صادرات السلع والخدمات والنمو الاقتصادي يشير إلى أن زيادة صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ربما يعكس هذا تأثيرات أخرى على الاقتصاد المحلي.

X3المعامل: -0.00997): تأثير سلبي، أي أن زيادة X3 بوحدة واحدة تقلل Y بمقدار 0.00997.

X4 (الزيادة السكانية): معامل -3.189 هو سالب بشكل كبير مما يعني أن هناك علاقة عكسية كبيرة بين الزيادة السكانية والنمو الاقتصادي يشير إلى أن زيادة النمو السكاني تؤدي إلى تقليص النمو الاقتصادي وهو ما يمكن تفسيره بأن تزايد السكان يعنى ضغوطاً على الموارد والخدمات مما قد يؤثر سلباً على النمو

X4 المعامل: -3.1893): تأثير سلبي قوي، أي أن زيادة X4 بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض Y بمقدار 3.1893.

X5 (الإنفاق على التعليم): معامل -1.4399 هو سالب مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي يشير إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم قد يكون له

تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وهو ما قد يكون نتيجة لتوزيع الموارد بشكل غير فعال أو عادل.

X5 المعامل: -1.4399): تأثير سلبي كبير، أي أن زيادة X5 بوحدة واحدة تقلل Y بمقدار 1.4399.

X6 (الاستثمار الأجنبي المباشر): معامل 0.4040 هو إيجابي، مما يعني أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي يشير إلى أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع التوقعات الاقتصادية العامة حيث يشكل الاستثمار الأجنبي محركاً للنمو من خلال تطوير البنية التحتية وزيادة الإنتاجية.

X6 المعامل: 0.4040): تأثير إيجابي، أي أن زيادة X6 بوحدة واحدة تزيد Y بمقدار 0.4040.

النتائج والتوصيات

أولًا / النتائج

اعتمدت الدراسة على فرضية وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي إلا ان نتائج الدراسة القياسية أثبتت أن تحرير سعر الصرف يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي.

وبناءً على نتائج معادلة الانحدار التي تم تقديرها لتحليل أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر، يمكن تلخيص النتائج على النحو التالي:

سعر الصرف (X1): أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، حيث أدى ضعف الجنيه المصري مقابل الدولار إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. هذا يشير إلى أن ارتفاع سعر الصرف (ضعف العملة) قد يزيد من تكاليف الواردات ويؤثر سلباً على النمو.

التضخم (X2): كانت العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي إيجابية، حيث أدى ارتفاع التضخم إلى زيادة النمو الاقتصادي. هذه النتيجة غير معتادة، وقد تعكس ظروفاً اقتصادية خاصة

بمصر، مثل وجود طلب محلي قوي أو تأثيرات قصيرة الأجل.

صادرات السلع والخدمات (X3): أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن زيادة الصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي. قد يعكس ذلك اعتماد الصادرات على مواد خام مستوردة أو عدم وجود قيمة مضافة عالية، فانخفاض صادرات السلع والخدمات وعدم الاكتفاء الذاتي، يؤدى ذلك إلى انخفاض النمو الاقتصادي، ويعكس تأثيرات أخرى سلبية على الاقتصاد المحلي.

الزيادة السكانية (X4): كانت العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي عكسية وقوية، حيث أدت الزيادة السكانية إلى تقليص النمو الاقتصادي. هذا يعكس الضغوط على الموارد والبنية التحتية في ظل النمو السكاني السريع.

الإنفاق على التعليم (X5): أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق على التعليم قد يكون له تأثير سلبي على النمو. قد يعكس ذلك سوء توزيع الموارد أو عدم كفاءة الإنفاق.

الاستثمار الأجنبي المباشر (X6): كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إيجابية، حيث أدى زيادة الاستثمار الأجنبي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. هذا يتوافق مع التوقعات الاقتصادية العامة.

ثانياً / التوصيات

بعد أن توصلت الدراسة إلى هذه النتائج، يمكن عرض بعض التوصيات التي قد تعمل على تحسين النمو الاقتصادي، ويمكن عرض تلك التوصيات على النحو التالي:

تحسين إدارة سعر الصرف

يجب على صانعي السياسات العمل على استقرار سعر الصرف لتجنب الآثار السلبية لضعف العملة على النمو الاقتصادي.

يمكن تعزيز الصادرات من خلال تحسين جودة المنتجات وتنويع الأسواق لتقليل الاعتماد على الواردات، والعمل على زيادة الإنتاج والتصنيع المحلي للعمل على الاكتفاء الذاتي، ومن ثم زيادة الصادرات للسلع والخدمات بما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي.

مراقبة التضخم

على الرغم من أن النتائج أظهرت علاقة إيجابية بين التضخم والنمو، إلا أنه يجب مراقبة التضخم لتجنب آثاره السلبية على المدى الطويل، مثل انخفاض القوة الشرائية وزيادة عدم اليقين.

تعزيز الصادرات ذات القيمة المضافة

يجب العمل على زيادة القيمة المضافة للصادرات من خلال تشجيع الصناعات التحويلية والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار.

تقليل الاعتماد على المواد الخام المستوردة لتعزيز الفوائد الاقتصادية للصادرات، وتشجيع التصدير وإزالة كافة العقبات التي تعمل على اعاقته.

إدارة النمو السكاني

يجب وضع سياسات سكانية فعالة للحد من الآثار السلبية للزيادة السكانية على النمو الاقتصادي، بما يسمح بتخفيض الضغط على الموارد والخدمات، مما يساعد ذلك في تحسن النمو الاقتصادي.

تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة لتلبية احتياجات السكان المتزايدة.

تحسين كفاءة الإنفاق على التعليم

يجب مراجعة سياسات الإنفاق على التعليم لضمان كفاءة توزيع الموارد وتحقيق عوائد اقتصادية إيجابية، مما يعمل ذلك على تأهيل جيل ذو خبرة ومعرفة وذو إمكانيات وكفاءات

عالية تعمل على تحسين الاستثمار والإنتاج المحلي واستفادة الدولة من أبحاث هذه الأجيال.

التركيز على تحسين جودة التعليم وربطه باحتياجات سوق العمل لتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر

يجب تعزيز البيئة الاستثمارية في مصر من خلال تحسين البنية التحتية وتبسيط الإجراءات القانونية والإدارية، وخفض التكاليف الإدارية والاستثمارية، وإنشاء مناطق اقتصادية خاصة وتقديم حوافز ضريبية، مما يسهل على الشركات إنشاء أو توسيع عملياتها.

تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تسهم في زيادة النمو الاقتصادي، من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض المقدمة للمستثمرين، بشكل يساعد على تخفيض تكاليف الانتاج، ويسمح للمنتجات المحلية بالمنافسة الخارجية.

إجراء مزيد من الدراسات

يمكن إجراء دراسات إضافية لفهم العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي

دراسة تأثير العوامل الخارجية، مثل الأزمات العالمية أو تغيرات أسعار النفط، على الاقتصاد المصري.

المراجع

المراجع العربية

أبو تراب، تغريد قاسم. (2021). اقتصاديات التعليم وأثرها في النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الخليج العربي. **مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا**. 17 (26). ص ص: 65- 82.

بعوني، ليلى. (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970- 2010). **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية**. 6 (2). ص ص: 775- 800.

البنا، اسلام محمد. (2024). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر في ضوء نظم الصرف المطبقة خلال الفترة 1991- 2019. **المجلة العربية للإدارة**. 44 (2). ص ص: 3- 22.

رمضان، مها. غرس الدين، محمد. أبادير، عطالله. (2023). آثار تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في مصر. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**. 37 (3). ص ص: 1495- 1525.

شاهين، عبد الحليم (2021). التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي. **سلسلة دراسات تنموية**، معهد التخطيط القومي، الكويت.

شحاده، شادي إبراهيم. (2023). أسواق الصرف الأجنبي. أكاديمية الجزيرة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الطبعة الأولى. القاهرة. مصر.

عبد الرحيم، بكوش أيوب. وخلف الله، كريم طه. (2020). محددات النمو الاقتصادي في دول MENA، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة د. الطاهر موالي سعيدة، الجزائر.

على، جمال حسين. (2020). قياس أثر سعر الصرف وسعر الفائدة في النمو الاقتصادي

للجزائر للمدة (1990- 2017). **مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**. 16 (52). ص ص: 145-160.

على، هناء محمود. (2024). تأثير تغيرات سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر. **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**. 38 (1). ص ص: 621- 661.

عليوة، زينب توفيق (2014). أثر التغير في سعر الصرف على النمو الاقتصادي في مصر. **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**. 22(1). ص ص: 85–119.

عمارة، اميرة. واخرون. (2021). محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1991- 2018). **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**. 35 (1). ص ص: 165- 185.

العمامى، محمد. (2024). مؤشرات قياس النمو والتنمية الاقتصادية. **مجلة بنها للعلوم الإنسانية**. 3 (3). ص ص: 259- 278.

مروش، يوسف. و بوهلة، صارة. (2023). أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي: تجربة من دول منطقة (MENA). **مجلة التنمية الاقتصادية**. 8 (1). ص ص: 162- 173.

ملواح، فضيلة. و مكيد، علي. (2020). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990- 2018). **مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي**. 17 (عدد خاص). ص ص: 126- 141.

هلالي، عائشة. (2023). دراسة قياسية لبعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2022). **رسالة ماجستير غير منشورة**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

المراجع الأجنبية

Abudeif, Salwa. Ali, Sammer. (2021). Determinants of the exchange rate in Egypt and their implications for economic development econometrics study during the period (1971-2018). **Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences**. 5

(12). PP: 1- 24.

Ahmed, Yosri. Alnafissa, Mohamad. Negm, Mosatafa. Gharieb, Yasmine. Algarini, Abdullah. & Hassouba, Taghreed. (2024). Analyzing Exchange Rate Effects on Trade: Empirical Evidence. **Sustainability**. 16. PP: 1- 14.

Alabdulwahab, Sami. Abou-Zaid, Ahmed. (2023). Sources of real exchange rate fluctuations in Egypt. **Review of Economics and Political Science**. 9 (1). PP: 40- .57

Cassel, G. (1918). Abnormal deviations in international exchanges. **Economic Journal**, 28(112), 413– .415

Domaç, Ilker. Shabsigh, Ghiath. (1999). Real Exchange Rate Behavior and Economic Growth: Evidence from Egypt, Jordan, Morocco, and Tunisia. **IMF .Working Papers.** 99 (40). PP: 1- 25

Dornbusch, R. (1976). Expectations and exchange rate dynamics. **Journal of Political Economy**, .84(6), 1161–1176

El Kahky, Yara. (2024). Dynamic Interrelation between Stock Market Index, Exchange Rate, T-Bills and Policy Rate: The Case of Egypt 2010-2020. BuPol London 2024– **International Conference on Business, Economics & Policy,** 20-21 February, 2024. Proceedings of Social Science and Humanities Research .195-Association. PP: 194

Elshahawany, D., & Ward, B. (2022). The Impact of Exchange Rate Volatility on Economic Growth in Egypt. .**Journal of Business Research**, 44(3), 69–97

Elshahawany, Dina. Ward, Basma. (2022). The Impact of Exchange Rate Volatility

.on Economic Growth in Egypt. **Journal of Business Research**. 44 (3). PP: 69- 97

Gad, Marim. Mandour, Ahmed. Jibril, Magda. (2018). Study And Analysis of The Impact of Exchange Rate Changes on Sustainable Development and A Reflection on The Size of Unemployment in Egypt. **Journal of Environmental Science**. 44 .(2). PP: 513- 537

Ibrahim, Ayman. Mobarez, Osama. (2022). The influence of floating exchange rate on economics development in Egypt until 2021. **International Journal of .Advanced Engineering and Business Sciences**. 3 (2). PP: 16- 37

Kandil, Magda. Dincer, Nazire. (2008). A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity the cases of Egypt and Turkey. **International .Journal of Development.** 7 (2). PP: 136- 159

.Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest and Money. London: Macmillan

Meyer, Danie. Masehla, T.M. Kot, Sebastian. (2017). The relationship between economic growth and economic development: A regional assessment in south Africa. **Journal of Advanced Research in Law and Economics**. 8(4). PP: 1377- 1385

Mohamed, Raghda. (2023). Can Exchange Rates and Interest Rates Affect Macroeconomic Indicators (inflation, unemployment & economic growth)? The evidence from Egypt, **Scientific Journal for Financial and Commercial Studies .and Research,** Faculty of Commerce, Damietta University, 4(1)1, 849-888

Tawfiq, Tawfiq. Tawaha, Hala. (2019). The Impact of the Exchange, Interest, and Inflation Rates on Economic Growth- The Case of Arab Republic of Egypt. **Journal .of Economics and Sustainable Development.** 10 (12). PP: 59- 66

Todaro, Michael. & Smith, Stephen. (2015). Economic development (12th ed.). Pearson .Education

المواقع الالكترونية

org.imf.www

worldbank.org.www

الملاحق

ملحق 1

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Sample (adjusted): 2000 2022				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
C	16.66930	4.787302	3.481982	0.0031
X1	-0.014841	0.077417	-0.191706	0.8504
X2	0.069283	0.039853	1.738461	0.1013
X3	-0.009971	0.048585	-0.205220	0.8400
X4	-3.189306	1.371151	-2.326007	0.0335
X5	-1.439871	0.586298	-2.455870	0.0259
X6	0.404017	0.105401	3.833130	0.0015
R-squared	0.778320	Mean dependent var		4.447826
Adjusted R-squared	0.695190	S.D. dependent var		1.514737
S.E. of regression	0.836280	Akaike info criterion		2.726082
Sum squared resid	11.18981	Schwarz criterion		3.071668
Log likelihood	-24.34995	.Hannan-Quinn criter		2.812996
F-statistic	9.362699	Durbin-Watson stat		1.999511
(Prob(F-statistic	0.000169			

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

الجامعة الإسلامية بمنيسوتا
Islamic University of Minnesota
المركز الرئيسي IUM

كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال
الجامعة الإسلامية بمنيسوتا

mag@ium.edu.so